بسم الله الرحمن الرحيم

وَكَانَ سَعْيُكُم مَّشْكُورًا

(الإنسان: ٢٢)

الأجر المعنوي لا يقل أهمية عن الأجر المادي

Volume No. 116, JANUARY 2022 - JUMADA-II, 1443

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية علمية تعنى بشؤون الاقتصاد الإسلامي وعلومه

تصدر إلكترونيًا عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

وهي وقف لوجه الله تعالى

هيئة التحرير

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي: رئيس التحرير.
- الدكتور على محمد أبو العز: الجامعة الأردنية، البنك الإسلامي الأردني - الأردن.
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: دكتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي - سورية.
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج: كاتب وباحث اقتصادي مستقل - مصر.
- الدكتور أحمد ولد محمد سيدي: المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية- موريتانيا.

أسرة التحرير

رئيس التحرير: الدكتور سامر مظهر قنطقجي / رئيس التحرير

مساعدو التحرير:

- الدكتورة مكرم مبيض / مساعدة التحرير – مدرسة المحاسبة في جامعة حماة.
- الأستاذ إياد يحيى قنطقجي / مساعد تحرير الموقع الإلكتروني – ماجستير اقتصاد / اختصاص نظم تعليم إلكترونية.
- الأستاذة آلاء ديدح / مراجعة – ماجستير مهني اختصاص مصارف إسلامية.
- الأستاذة هاجر الحاج حسن / مراجعة لغوية – لغة عربية.

الإخراج الفني: فريق عمل مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com

إدارة الموقع الإلكتروني: Kantakji-tech

شروط النشر

- تدعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين إلى نشر علوم الاقتصاد الإسلامي وتأسيسها لإثراء صفحات المجلة بنتاجهم العلمي والميداني؛ سواء اللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية.
- تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإسلامي جميعها، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- تعتبر الآراء الواردة في مقالات المجلة معبرة عن رأي أصحابها، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- المجلة منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية للمؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إسلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء البارزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- يحق للكاتب إعادة نشر مقاله سواء ورقيا أو إلكترونيا بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المراد نشرها باسم رئيس تحرير المجلة على البريد الإلكتروني: رابط.
- لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة موقعها، أو التفاعل على صفحتها على الفيسبوك، حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة في نشر الأخبار.
- قواعد النشر: – تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه، – عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (وننصح بالاستعانة بالرابط)، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (وننصح بالاستعانة بالرابط)، – يجب أن يكون المقال خاليًا من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسقًا بشكل مقبول، ويستخدم نوع خط واحد للنص – العناوين الفرعية والرئيسية تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا

رؤية المجلة

تفعيل الإفصاح والشفافية سعياً لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه . .

تعنى مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية؛ بالاقتصاد الإسلامي وعلومه؛ كالاقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي، والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة .

وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات .

الرعاية أو الإعلان

https://giem.kantakji.com/contact-us/

إعلان هام للسادة الناشرين

بحمد الله تجاوز عدد الناشرين في المجلة وموقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية ٩٠٣ ناشرًا.

وصارت المؤلفات المنشورة التي تخص كل ناشر في (المجلة أو موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية) مجموعة تحت رابط يخصه؛ بمثابة مكتبته الخاصة، لذلك:

- يمكن لكل ناشر توزيع الرابط لمن شاء للوصول إلى مكتبته التي تضم مؤلفاته ومنشوراته،
- إرسال مزيد من المنشورات التي تخصه لوضعها ضمن مكتبته (قائمة المنشورات الخاصة به) لتكون متاحة إلكترونيًا.

المطلوب من الإخوة الناشرين – لمن أراد ذلك – إرسال اسمه بالإنجليزية nickname لتسهيل عملية الضبط من طرفنا، وسهولة الوصول لمكتبته، مثال ذلك؛

للوصول لمكتبة (الدكتور سامر مظهر قنطقجي)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/kantakji/

للوصول لمكتبة (الدكتور عبد الباري مشعل)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/Abdulbari-Mashal/

للوصول لمكتبة (الدكتور عبد الحليم غربي)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/aagharbi/

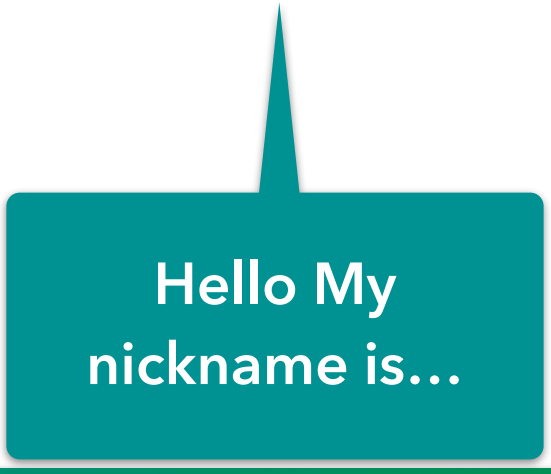

نحو بناء أكبر قاعدة بيانات في العالم
لباحثي الاقتصاد الإسلامي ومؤلفاتهم

فهرس المحتويات

رؤية المجلة ٤

إعلان هام للسادة الناشرين ٥

فهرس المحتويات ٦

لوحة رسم: وردة ٨

بريشة محمد حسان السراج

وكان سعيكم مشكورا ٩

الأجر المعنوي لا يقل أهمية عن الأجر المادي

د. سامر مظهر قنطقجي

استثمار أموال اليتامى وإدارتها عند الإمام أبي الحسن الماوردي ١٢

د. محيي الدين خير الله العوير

العملة الرقميّة الحكوميّة المقترحة وآلية عملها ٢٦

د. فؤاد بن حدو

يجب أن يكون تنظيم التشفير العالمي شاملاً ومتسقًا ومنسقًا ٣٨

ترجمة : د. سامر مظهر قنطقجي

التسويق بالذكاء الاصطناعي AIM – دمج تقني لنتائج أعمال عالية ٤٢

ما هي أبرز طرق الاستخدام؟

إياد محمد يحيى قنطقجي

القيادة المثالية الأنموذج الأكمل من وحي العلاقات الإنسانية ٥٣

د. فادي محمد الدحدوح

قراءة في كتاب المواثيق الدولية ودورها في هدم الأسرة ٥٦

حمزة عبد الرحمن عميش

استشراف مستقبل التمويل اللا مركزي DeFi ٦٧

نبيل صبحي أبو زيد

التحديات التي تواجهه المصارف الإسلامية في مواجهة الرقمنة المصرفية ٧٠

د. عادل مبروك محمد

نجلاء عبدالمنعم

هل سيمكنك الحصول على تمويل من المصارف السورية في ٥ دقائق؟..... ٧٧
دور الذكاء الاصطناعي في الخدمات المصرفية
آلاء محمود ديدح
هدية العدد: كتاب – الإدارة الإستراتيجية..... ٨٤
السمت الحسن والتؤدة والاقتصاد
د. سامر مظهر قنطقجي

لوحة مرسم: وردة

بريشة محمد حسان السراج
دكتور مهندس في تاريخ العمارة الإسلامية

وكان سعيكم مشكورا

الأجر المعنوي لا يقل أهمية عن الأجر المادي

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

@ FB , LinkIn , Youtube

ما أجمل وقع الكلام على العامل الذي انتهى من أداء عمله بشكل مرض؛ ليسمع عند استلام مكافأته كلامًا جميلاً؛ كان سعيك أي جهدك الذي بذلته، مشكورًا؛ فربَّ العمل أو من يمثله حريٌ به أن يُحسن القول لعامله المجد، فالأجر النفسي يُساند الأجر المادي ويُكامله، فسبحان الله الذي يُعلمنا.

إن المؤمنين بعد أن قضوا حياتهم الدنيا بإعمار الأرض وصبرهم على الابتلاء وإقامتهم لدين الله تعالى وتعاليمه؛ حُقَّ لهم حُسن الاستقبال وهم يكافأون بالقول: **إِنَّ هَٰذَا كَانَ لَكُمْ جَزَاءً وَكَانَ سَعْيُكُم مَّشْكُورًا** (الإنسان: ٢٢)، لقد خصَّ الله تعالى الإنسان بسورة باسم (الإنسان) ذكر فيها استقلالية عمل كل إنسان دون غيره، وأن ليس له إلا ما سعى وجدَّ لأجله، وهذا السعي مشهود له، وأنه سيُجزى به جزاءً وافيًا، والجزاء عادة يكون من جنس العمل، وهذه سنة من سنن الله تعالى، قال المولى عز وجل: **أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ * وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ * وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَىٰ * ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَىٰ** (الإنسان: ٣٨–٤١). وقال السعدي في تفسيره: ذكر الله في هذه السورة الكريمة أول حالة الإنسان ومبتدأها ومتوسطها ومنتهاها. وتسمى هذه السورة أيضًا: الدهر، والأبرار، والأمشاج.

يقول ابن عاشور في تفسيره لقول الله تعالى: وكان سعيكم مشكورا؛ إن المقصود من ذلك الثناء عليهم بما أسلفوا من تقوى الله وتكرمتهم بذلك وتنشيط أنفسهم بأن ما أنعم به عليهم هو حق لهم جزاء على عملهم.

ويتبع ابن عاشور مختلفًا عن غيره من المفسرين قائلاً: "إن إقحام فعل (كان) للدلالة على تحقيق كونه جزاء لا منًّا عليهم بما لم يستحقوا، فإن من تمام الإكرام عند الكرام أن يُتبعوا كرامتهم بقول يَنشط له المُكرَم ويزيل عنه ما يعرض من خجل ونحوه، أي هو جزاء حقًا لا مبالغة في ذلك".

ثم يتابع ابن عاشور بالقول: "وعَطف على ذلك قوله: (وكان سعيكم مشكوراً) علاوة على إيناسهم بأن ما أغدق عليهم كان جزاء لهم على ما فعلوا بأن سعيهم الذي كان النعيمُ جزاء عليه، هو سعي مشكور، أي مشكور ساعِيه، فأسند المشكور إلى السعي على طريقة المجَاز العقلي مثل قولهم: سَيْل مُفْعَم.

ولك أن تجعل (مشكوراً) مفعولاً حقيقة عقلية لكن على طريقة الحذف والإيصال، أي مشكوراً عليه.

وإقحام فعل (كان) كإقحام نظيره آنفًا".

وفي قاموس المعاني؛ سعَى الشَّخصُ: جدّ ونشط، وحَاوَلَ، وعَمِلَ، وسَعَى يَسْعَى سَعْيًا: قَصَدَ، وعَمِلَ، ومَشَى، وعَدَا، ونمَّ، وكَسَبَ.

وسُمي المشي بين الصفا والمروة سعيًا، أسوة بفعل هاجر أم اسماعيل عليهما السلام وهي تجدُّ وتنشط سعيًا؛ لتجد الماء كي تروي عطشها وعطش رضيعها عليه السلام كما روى البخاري عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه في جزء من حديث: (**ثُمَّ سَعَتْ سَعْيَ الإِنْسَانِ المَجْهُودِ حتَّى جَاوَزَتِ الوَادِيَ، ثُمَّ أَتَتِ المَرْوَةَ فَقَامَتْ عَلَيْهَا ونَظَرَتْ: هلْ تَرَى أَحَدًا؟ فَلَمْ تَرَ أَحَدًا، فَفَعَلَتْ ذلكَ سَبْعَ مَرَّاتٍ**)، وأورد البخاري في صحيحه: (**إنَّما سَعَى النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ بالبَيْتِ، وبيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ، لِيُرِيَ المُشْرِكِينَ قُوَّتَهُ**). لذلك فالسعي هو العمل بجد ونشاط ومحاولة النجاح، وكأن ذلك يشمل فشل محاولات السعي.

وروت أم ولد شيبة؛ رأيتُ رسولَ اللَّهِ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ يسعَى في بطنِ المَسيلِ، ويقولُ: (**لا يُقطَعُ الوادي إلَّا شدًّا**)؛ كما جاء في صحيح البخاري.

وروى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **(السَّاعِي علَى الأرْمَلَةِ والمِسْكِينِ، كالمُجَاهِدِ في سَبيلِ اللَّه، أوِ القائِمِ اللَّيْلَ الصَّائِمِ النَّهارَ)**، فاستُخدم وصف الساعي على من جدّ واجتهد على قضاء حاجات المحتاجين وهذا من التكافل الاجتماعي الذي يشدّ أواصر المجتمع ويرفع عنه حيف الأيام وما دارت به عليهم؛ فكان الأجر أجر المجاهد والقائم والصائم.

جاء في قاموس الباحث العربي: قال الأزهري: كأنه أرادَ بالسَّعاةِ الكَسْبَ على نفسهِ والتَّصَرُّفَ في معاشهِ؛ ومنه قولُهم: المَرْءُ يَسْعى لِغارَيْه أَي يَكْسِبُ لبَطْنِه وفَرْجِه.

ويقال لِعامِل الصَّدَقاتِ ساعٍ، وجَمْعُه سُعاةٌ، وسَعى المُصَدِّقُ يَسْعَى سِعايةً إذا عَمِلَ على الصَّدقاتِ وأَخذها من أَغْنِيائِها وردّها في فُقَرائِها.

وأورد الطحاوي في شرح مشكل الآثار عن نافع بن مولى: عن ابنِ عمرَ أن رجلين بينَهما مملوكٌ فأعتق أحدُهما نصيبَه قال إن كان عندَه مالٌ أعتقَ نصفَ العبدِ وكان الولاءُ له وإن لم يكنْ له مالٌ سعى العبدُ في بقيَّةِ القيمةِ وكانوا شركاءَ في الولاءِ. وهذا في شركة الأعمال، شراكة رجلين في أصل بشري، أعتق أحد الشريكين حصته، فإن كان العبد لا يملك مالاً يعتق به نفسه، تُرك له أن يسعى وينشط بالعمل ليكسب مالاً يعتق به نفسه، فلا تضييع للحقوق، كما يجب المسارعة في تحرير الناس من الرق والعبودية.

لذلك وجب على كل رب عمل أن يُحسن القول عندما يُتم عامله عمله بشكل صحيح، وأن يعذره إذا أخفق بعدما حاول وسعى لأسباب خارجة عنه.

لقد علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الأدب مع كل الناس بأن نشكر من ساعدنا وقدم إلينا معروفًا فقد أورد السيوطي في صحيحه أن أبا سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(مَنْ لَمْ يَشكُرِ الناسَ ، لَمْ يَشكُرِ اللهَ)**، فحريٌّ بنا شكر العامل على عمله وأن نُحسن إليه؛ فالشُّكْرُ هو عِرفان النعمة وإظهارُها والثناء بها، كما أن الشُّكْرُ من اللهِ: الرِّضا والثواب.

جاء في صحيح ابن ماجه، أن رسول الله صلى اله عليه وسلم قال: **(أعْطُوا الأجيرَ أجرَهُ، قبلَ أنْ يجفَّ عرقَه)**، لذلك وجب أداء الأجر المادي والمعنوي فور انتهاء العامل من أداء عمله عملاً بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

حماة (حماها الله) في ٣٠ جمادى الأولى ١٤٤٣ هجري الموافق ٣ كانون الثاني / يناير ٢٠٢٢ ميلادي

استثمار أموال اليتامى وإدارتها عند الإمام أبي الحسن الماوردي

د. محيي الدين خير الله العوير
باحث في الجمعيات والمؤسسات الخيرية والتطوعية

عني القرآن الكريم بأمر اليتيم الذي فقد أباه، فحثَّ على العناية به، وتعهده بالرعاية والإحسان إليه، والمحافظة على نفسه وماله، وزجر عن إهماله وظلمه والإساءة إليه، فقال الله عز وجل: وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ [الأنعام: ١٥٢] وقال عز وجل: إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا [النساء: ١٠].

إن من حقّ اليتيم على وصيّه الحفاظ على ماله –إن كان ذا مال– وإدارته له، ثم استثماره وتنميته، لتكون النفقات والواجبات من الأرباح والريع، لذلك أمر الشارع بالمحافظة على أموال اليتامى، وعدم الاعتداء عليها بأيّ شكل،

وقد أجمع الفقهاء على ضرورة حفظ مال اليتيم، ورأى بعضهم أن حفظ أصل ماله أولى من الاتجار به، وذهب جمهور العلماء إلى أن الاتجار به وتنميته بالصيغ والأساليب المأمونة هو الأَولى والأفضل؛ إذ حثَّ القرآن الكريم على الإنفاق على اليتيم من ربح ماله لا من أصل ماله، فقال عز وجل: **وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا** [النساء: ٥]

قال(الرازي)[1]: "إنما قال الله عز وجل: (فيها) ولم يقل (منها) لئلا يكون ذلك أمراً بأن يجعلوا بعض أموالهم رزقًا لهم، بل أمرهم أن يجعلوا أموالهم مكانًا لرزقهم، بأن يتجروا فيها ويثمروها، فيجعلوا أرزاقهم من الأرباح لا من أصول الأموال"[2].

وقد سبق الإمام أبو الحسن الماوردي رحمه الله تعالى في اجتهاداته كثيراً من القوانين الوضعية المعاصرة التي تعمل على تنمية الأموال وتثميرها، فضبط إدارة المشتريات والمبيعات في كتابه (الحاوي الكبير)، ووضع ضوابط فقهية مميزة وبينّ شروط استثمار أموال اليتامى وشروط الاتجار في أموالهم.

---

[1] الرَّازي محمد بن عمر بن الحسن التيمي (606هـ): ولد في الري؛ كان عالمًا في التفسير الكلام والفلك والفلسفة الأصول؛ أبرز مؤلفاته تفسيره الكبير المعروف بمفاتيح الغيب. انظر: الأعلام للزركلي: ج 6، ص313.١

[2] الرَّازي: التفسير الكبير، ج 9، ص 496؛ وانظر: بدائع الصنائع للكاساني، ج 5، ص 154؛ المنتقى للباجي:ج 2، ص111؛ الحاوي الكبير للماوردي: ج6، ص443؛ المغني لابن قدامة: ج4، ص180.

ترجمة الإمام أبي الحسن الماوردي: هو الإمام العلامة علي بن محمد بن حبيب البصري الشافعي، نسبته إلى بيع ماء الورد، درس بالبصرة وبغداد سنين، وهو أول من لقب بأقضى القضاة في عهد الخليفة القائم بأمر الله العباسي؛ كانت له المكانة الرفيعة عند الخلفاء وملوك بغداد، قال عنه (ابن خلكان) [1]: "كان من وجوه الفقهاء الشافعية ومن كبارهم، وكان حافظًا للمذهب، وله فيه كتاب (الحاوي الكبير) الذي لم يطالعه أحد إلا وشهد له بالتبحّر والمعرفة التامة بالمذهب. وفوّض إليه القضاء ببلدان كثيرة، واستوطن بغداد"[2].

للماوردي مصنفات كثيرة في الفقه والتفسير وأصول الفقه والأدب، ويمكن تصنيفها في مجموعات دينية ولغوية وأدبية وسياسية واجتماعية، فمن تصانيفه: تفسير القرآن الكريم، النكت والعيون، الحاوي الكبير، الإقناع وهو مختصر لكتاب الحاوي الكبير، أدب الدين والدنيا، أعلام النبوة، وغير ذلك.

ومن أشهر كتبه في مجال السياسة: قوانين الوزارة، سياسة الملك، نصيحة الملوك، تسهيل النظر وتعجيل الظفر، والأحكام السلطانية الذي يُعد من أشهر كتب الماوردي وأعظمها أثرًا.

أما كتابه (الحاوي) فيعد من موسوعات الشافعية, وقد شرح فيه مختصر (المزني)[3] وهو من أهم المختصرات في المذهب حيث استفاض في شرحه تأصيلاً وتفريعًا مبينًا الأقوال والوجوه، موضحًا الراجح منها والمعتمد، مناقشًا للأدلة ووجوه الاستدلال، مع التعرض للخلاف بين الشافعية وغيرهم، مرجحًا للقول الراجح مع التدليل، كما تعرض لأقوال الصحابة وآراء علماء السلف في المسائل، مع إكثاره من الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث الشريف، وبيان وجه الدلالة فيهما, مما زاد في أهمية الكتاب الذي يعد من أمهات كتب المذهب.

"قيل: إنه لم يُظهر شيئًا من تصانيفه في حياته، وإنما جمعها كلها في موضع، فلما دنت وفاته قال لشخص يثق إليه: الكتب التي في المكان الفلاني كلها تصنيفي، وإنما لم أظهرها لأني لم أجد نية خالصة لله تعالى لم يشبها كدر، فإن عاينت الموت ووقعت في النزع فاجعل يدك في يدي، فإن قبضت عليها

---

[1] ابن خلكان، أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم البرمكي (681هـ): المؤرخ الحجة، صاحب (وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان) وهو أشهر كتب التراجم ومن أحسنها ضبطًا وإحكامًا. انظر: الأعلام للزركلي: ج 1، ص 220.

[2] ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج3، ص 282 (بتصرف).

[3] المُزَني، أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المصري: تلميذ الشافعي وصاحبه، كان زاهدًا عالمًا مجتهدًا قوي الحجة وهو إمام الشافعيين. من كتبه: الجامع الكبير، الجامع الصغير، المختصر، الترغيب في العلم. توفي سنة 264ه. انظر: الأعلام للزركلي: ج 1، ص 329.

وعصرتها فاعلم أنه لم يقبل مني شيء منها، فاعمد إلى الكتب وألقها في دجلة ليلاً، وإن بسطت يدي ولم أقبض على يدك فاعلم أنها قُبلت وأني قد ظفرت بما كنت أرجوه من النية الخالصة. قال ذلك الشخص: فلما قارب الموت وضعت يدي في يده فبسطها ولم يقبض على يدي، فعلمت أنها علامة القبول، فأظهرت كتبه بعده"[1].

اتُهم الماوردي بالاعتزال، وكان لا يتظاهر بالانتساب إلى المعتزلة بل يتكتم، ولكنه لا يوافقهم في خلق القرآن الكريم، ويوافقهم في القدر. مات الماوردي ببغداد سنة خمسينَ وَأربع مائَة، وقد بلغ ستًا وثمانين سنة[2].

استثمار مال اليتيم وحكمه في الفقه الإسلامي:

تعريف الاستثمار: من الثَّمَرِ، وهو جمع ثمرة، وثَمَرَةُ الشَّيءِ ما تَولَّد عنه، وثَمَرَ الشّيءُ إذا نضج وكمل، وثَمَرَ مَالُه أيّ كَثُرَ، وأَثمَرَ الشجرُ أيّ بَلَغَ أوان الإثمار، وأَثمَرَ الشيءُ إذا تحقَّقت نتيجتُه[3]؛"وثَمَّرَ الرَّجلُ مالَه أحسنَ القيامَ عليه، ويقال في الدعاء ثمَّر الله مالَه أي نمَّاه"[4].

ولم يستعمل الفقهاء السابقون لفظ (الاستثمار) وإنما استعملوا كلمة (التثمير)، أما المعاصرون فقد استخدموا مصطلح (استثمار الأموال) بمعنى تنميتها وتكثيرها، فعرّفوا الاستثمار بأنه:" استخدام الأموال في الإنتاج إما بطريق مباشر بشراء الآلات والمواد الأولية، وإما بطريق غير مباشر كشراء الأسهم والسندات"[5].

أما (استثمار أموال الأيتام) فيعني: إحداث النماء فيها بسائر الطرق المشروعة أو إحداث النماء والزيادة بكل سبيل مشروع للربح، وذلك باستغلال رأس مال اليتيم في أحد وجوه الاستثمار المتعددة.

حكم استثمار مال اليتيم: اختلف الفقهاء في حكم مال اليتيم وتنميته من قبل الولي على ماله، وذلك على أربعة أقوال:

---

[1] ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج 3، ص 283.
[2] الذهبي: سير أعلام النبلاء: ج 18، ص 67.
[3] ابن منظور: لسان العرب، ج 4، ص 106؛ الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ص 359.
[4] ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، ج1، مادة (ثَمَرَ)، ص388.
[5] مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مادة (ثَمَرَ)، ص104.

الأول- مندوب إليه وليس بواجب وهو أولى من تركه: وهو قول عبد الله بن عمر رضي الله عنه و(الجصاص)[1] من الحنفية الذي استدل بقوله عز وجل: **وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلاَحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ** [البقرة: ٢٢٠] فقال: "دَّل على أنه ليس بواجب عليه التصرف في ماله بالتجارة لأن ظاهر اللفظ يدل على أن مراده الندب والإرشاد"[2].

الثاني- جواز الاتجار بمال اليتيم وتنميته: وقد روي عن عمر وعائشة رضي الله عنهما، وهو قول جمهور الفقهاء؛ لأن ذلك أصلح لليتيم إذ لا فائدة في إبقاء أمواله دون تنمية واستثمار، ولأن الأصل في تصرفات الولي في مال اليتيم أنها مقيدة بمصلحته، وعلى محور هذا الأصل تدور جميع تصرفات الولي.

فقال الحنفية: "كما أنّ للوصي أن يتجر في مال اليتيم بنفسه، فله أن يدفعه لغيره مضاربة وشركة، وله أن يعمل به مضاربة أيضًا بحصة شائعة من الربح"[3].

وقال (الباجي)[4]: "قال مالك في الموطأ: " لا بأس بالتجارة في أموال اليتامى لهم إذا كان الوليُّ مأمونًا، فلا أرى عليه ضمانًا "[5] فهذا إذنٌ منه في إدارتها وتنميتها.

وقال (القاضي عبد الوهاب)[6]:" التجارة في مال اليتيم جائزة إذا كان في ذلك حظًا له، لقول الله عز وجل: **قُلْ إِصْلاَحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ** [البقرة: ٢٢٠] وروي عن عمر رضي الله عنه أنه قال:" اتجروا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة "[7] وقد ورد مرفوعًا، ولأنَّ في ذلك نظر له ومصلحة، وتنمية لماله وتعريض للتثمير، فما

---

[1] الجصاص، أبو بكر أحمد بن علي الرازي (370هـ): من فقهاء الحنفية، سكن بغداد ودرس بها انتهت إليه رئاسة الحنفية، خوطب في أن يلي القضاء فامتنع. من تصانيفه: أحكام القرآن، وشرح مختصر أبي الحسن الكرخي، وشرح الجامع الصغير. انظر: الأعلام للزركلي: ج 1، ص171.

[2] الجصّاص: أحكام القرآن، ج 1، ص 401.

[3] الكاساني: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج5، ص 154.

[4] الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد التجيبي القرطبي (474 هـ): مالكي من رجال الحديث، مولده في الأندلس، أقام في بغداد والموصل ودمشق وعاد إلى الأندلس، من كتبه: المنتقى في شرح موطأ مالك، وشرح المدونة، والتعديل السراج في علم الحجاج، وغيرهم. انظر: الأعلام للزركلي: ج 1، ص 329.

[5] الباجي: المنتقى شرح الموطأ، ج2، ص 110 - 111.

[6] القاضي عبد الوهاب، أبو محمد بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي (422 هـ): من فقهاء المالكية، ولد ببغداد، ولي القضاء ورحل إلى الشام وتوجه إلى مصر وتوفي فيها. له كتاب التلقين وعيون المسائل والنصرة لمذهب مالك وشرح المدونة والإشراف على مسائل والخلاف. انظر: الأعلام للزركلي: ج4، ص 184.

[7] الإمام مالك: الموطأ الإمام مالك، ص 251، رقم الحديث 12. قال الهيثمي: " رواه الطبراني في الأوسط عن أنس بن مالك، وأخبرني شيخي أن إسناده صحيح ". انظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي، ج3، ص 67.

أمكن من فعله به وكان فيه الحظّ له جاز، وسواء كان بتجارة أو شراء ضيعة أو عقار ليستغل، أو ما يراه الناظر له حظًا وصلاحًا، ولا ضمان على الوصيّ في نقصٍ إن حدث لأنه أمين"[1].

وقال (القاضي ابن العربي)[2]: **روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه حثَّ على التجارة في أموال الصبيان أولياءهم لئلا تأكلها الصدقة، ولكن عوَّل مالك على حديث عمر رضي الله عنه لأنه خليفة، وكان يأمر بذلك، ولم يثبت له مخالف من الصحابة**[3].

وقال الماوردي: "يجوز لولي اليتيم أن يتجر له بماله على الشروط المعتبرة فيه، وهو قول عامة الفقهاء، وقد اتجر عمر بمال يتيم كان يلي عليه، وأبضعت[4] السيدة عائشة رضي الله عنها بأموال أبناء أخيها بني محمد بن أبي بكر في البحر وهم أيتام تَلِيهِمْ وليس لهذين في الصحابة مخالف فكان إجماعًا"[5].

واستدل الحنابلة بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: **أَلاَ من وَلِيَ يَتِيمًا لَهُ مَالٌ فَلْيَتَّجِرْ فِيهِ، ولا يَترُكهُ حَتَّى تَأكُلَهُ الصَّدَقَةُ**[6] قال (ابن قدامة)[7]: "ولأن ذلك أحظُّ للمولَّى عليه، لتكون نفقته من فاضله وربحه، كما يفعله البالغون في أموالهم وأموال من يعزُّ عليهم من أولادهم، إلا أنه لا يتجر إلا في المواضع الآمنة، ولا يدفعه إلا لأمين، ولا يغرَّر بماله، ويكون لليتيم ربحه كله؛ لأنه نماء ماله، فلا يستحقه غيره إلا بعقد؛ ولا يجوز أن يعقد الولي المضاربة مع نفسه، فأما إن دفعه إلى غيره، فللمُضَارِبِ ما جعلَهُ له الوليُّ ووافَقه عليه، أي اتفقا عليه في قولهم جميعًا؛ لأن الوصيَّ نائبٌ عن اليتيم فيما فيه مصلحته، وهذا فيه مصلحته فصار تصرفه فيه كتصرف المالك في ماله "[8].

---

[1] القاضي عبد الوهاب: المعونة على مذهب عالم المدينة، ج 1، ص 1177.

[2] القاضي ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله الأشبيلي المالكي (543هـ): صنف كتبًا في الحديث والفقه والأصول والتفسير والأدب والتاريخ. ولي قضاء إشبيلية، ومات بقرب فاس ودفن بها. من كتبه: العواصم من القواصم، عارضة الأحوذي في شرح الترمذي، أحكام القرآن. انظر: الأعلام للزركلي: ج 6، ص 230.

[3] القاضي ابن العربي: القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، ج1، ص 463.

[4] الإبضاع: هو إعطاء شخص لآخر مالًا على أن يكون جميع الربح عائدًا له، ويسمى رأس المال بضاعة، والمعطي المبضع والآخذ المستبضع. انظر: أمين أفندي علي حيدر خواجه: درر الحكام في شرح مجلة الأحكام، ج3، ص12، المادة 1059.

[5] الحاوي الكبير للماوردي: ج 5، ص 362.

[6] الترمذي: أبواب الزكاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في زكاة مال اليتيم، رقم(641) وفي سند الحديث مقال لأن المثنى بن الصباح (أحد الرواة) يضعَّف في الحديث. والراوي عبد الله بن عمرورضي الله عنه.

[7] ابن قُدَامَة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن محمد المقدسي الدمشقيّ (620هـ): من أكابر الحنابلة، أبرز تصانيفه: المغني، وروضة الناظر، ولد في جماعيل (من قرى نابلس) وتعلم في دمشق، ورحل إلى بغداد سنة 561 هـ فأقام نحو أربع سنين، وعاد إلى دمشق وفيها وفاته. انظر: الأعلام للزركلي: ج 4، ص 67.

[8] المغني لابن قدامة: ج 4، ص 180.

الثالث–كراهة الاتجار به: وهو قول (الحسن البصري)[1] قال ابن قدامة: "ولا نعلم أحداً كرهه إلا ما روي عن الحسن، ولعله أراد اجتناب المخاطرة به، ولأنَّ خَزْنَهُ أحفظُ له، والذي عليه الجمهور أولى"[2]، وربما كان هذا المعنى هو الباعث لعبد الله بن عمر رضي الله عنه على اقتراض أموال اليتامى، حيث روي عنه " أنه كان يستسلف أموال يتامى من عنده؛ لأنه كان يرى أنه أحرز له من الوضع"[3] أيّ في التجارة؛ وروى (أبو عبيد)[4] في الأموال عنه: " أنه كان يكون عنده أموال اليتامى فيستسلف أموالهم ليحرزها من الهلاك"[5].

الرابع – وجوب تنمية مال اليتيم: وهو قول الشافعية في الأصح الذين اعتمدوا على ما رواه عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: **ألا من وَلِيَ يَتِيمًا له مالٌ فَلْيَتَّجِر فِيه، ولا يَتركهُ حتى تأكُلَهُ الصَّدَقَةُ، وما رواه يوسف بن ماهك**[6] أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **ابتَغوا في مالِ اليَتيمِ أو في مَالِ اليَتَامَى، لا تُذهِبُها أو لا تَستَأصِلُها الصَّدَقَةُ**[7]، فقال: (العز بن عبد السلام[8]: " وإن كان للصبي مال يحتمل التجارة، فإن أمكن أن يشتري له عقاراً يرتفق بغلَّته فليفعل، وإن أتبَع ذلك فليتجر فيه بقدر ما ينميه ويخلف ما يؤخذ من زكاته، ولا يلزمه أن يجهد نفسه في ذلك بحيث يقطعه عن مصالحه؛ وإن ضارب عليه ثقة مأمونًا عارفًا بأحسن أبواب التجارة جاز"[9]؛ وقال

---

[1] الحسن بن يسار البصري (110هـ): تابعي، مولى لبعض الأنصار، ولد بالمدينة، رأى بعض الصحابة وسمع من قليل منهم. شهد له أنس بن مالك، كان إمام أهل البصرة. ولي القضاء بالبصرة أيام عمر بن عبد العزيز ثم استعفى. انظر: الأعلام للزركلي: ج 2، ص 226.

[2] المغني لابن قدامة: ج 4، ص 180.

[3] البيهقي: السنن الكبرى، كتاب البيوع، باب تجارة الوصي بمال اليتيم، رقم (10987).

[4] أبو عبيد، القاسم بن سلاّم بن عبد الله (224هـ): سمع الحديث عن سفيان بن عيينة وحمّاد بن سلمة وابن المبارك، وتفقه على الشافعي وعلى صاحبي أبي حنيفة، ولي قضاء طرسوس ثماني عشرة سنة، من تصانيفه: كتاب الأمثال وغريب الحديث والأجناس والأموال والإيمان؛ قَدِم أبو عبيد مكة وجاور بها إلى أن مات. (سير أعلام النبلاء:ج 10، ص 490).

[5] الأموال لأبي عبيد، ص 486، رقم 1309.

[6] يوسف بن ماهك بن بُهْزاد الفارسي المكي، ثقة من الثالثة، مات سنة 106 وقيل قبل ذلك. انظر: تقريب التهذيب لابن حجر، ص 611.

[7] المسند للشافعي: ج1، ص 92؛ والسنن الكبرى للبيهقي: كتاب الزكاة، باب من تجب عليه الصدقة، رقم (7338). وقال البيهقي: " وهذا مرسل إلا أن الشافعي أكده بالاستدلال بالخبر الأول، وبما روي عن الصحابة في ذلك، وقد روي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعًا ".

[8] عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الدمشقيّ (660 هـ): سلطان العلماء، فقيه شافعيّ بلغ رتبة الاجتهاد، ولد ونشأ في دمشق، تولى الخطابة بالجامع الأموي؛ له مواقف مشهودة، توفي بالقاهرة. من كتبه: التفسير الكبير، الإلمام في أدلة الأحكام، قواعد الأحكام في إصلاح الأنام، انظر: الأعلام للزركلي، ج 4، ص 21.

[9] العز بن عبد السلام: الفتاوى، ص 57.

(التقي السبكي[1]: " اختلف الأصحاب في التجارة بمال اليتيم، هل هي واجبة أم مستحبة؟ والأصح في المذهب أنها واجبة بقدر النفقة والزكاة لا أكثر، وينبغي أن يكون مراد الأصحاب من هذا التقدير أن الزائد لا يجب، ويقتصر الوجوب على هذا المقدار، ولا شك أن ذلك مشروط بالإمكان والتيسير والسهولة"[2].

– **الترجيح**: بالنظر في هذه الأقوال وأدلتها يتضح ما يلي:

١– إن مستند من ذهب إلى وجوب تنمية مال اليتيم بالقدر الذي تتناوله النفقة والصدقة غير مُسَلَّم بصحته، وقد ذكر أهل الحديث أن في حديثي عبد الله بن عمرو ويوسف بن ماهك ضعفًا وعلة فلا تقوم بهما حجة؛ إلا أن معناهما منطقي حسابيًا حيث سيفقد المال نصف أصله تقريبًا خلال خمسة وعشرين سنة، على أساس التناقص النسبي.

٢– إنَّ ما صح عن عمر رضي الله عنه أنه قال: **اتجروا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة**، هو رأي صحابي، ولا يبعد أيضًا أن يكون أمره رضي الله عنه بالاتجار في أموال اليتامى جاء على سبيل السياسة الشرعية لا غير؛ لأنه صدر عنه وهو خليفة بالإضافة إلى أن أمره المشار إليه لا يُقطع فيه بالوجوب، إذ قد يكون وارداً على سبيل الاستحباب أو الأفضلية، وبذلك لا تنهض حجة على وجوب تنمية مال اليتيم على وليه.

٣– إنَّ القول بكراهة استثمار الولي لمال اليتيم لا محل له، نظرًا لثبوت إتجار عمر رضي الله عنه بمال يتيم كان يلي عليه، وإبضاع عائشة بأموال بني أخيها في البحر، وهم أيتام تليهم، وليس لهما في الصحابة مخالف، فكان إجماعًا على جوازه؛ ولأنَّ الوليَّ يقوم في مال اليتيم مقام البالغ الرشيد في مال نفسه، فلمّا كان من أفعال الرشيد أن يتجر بماله، كان الولي في مال اليتيم مندوبًا إلى أن يثمّر مال من يَلي عليه، والتجارة من أقوى الأسباب في تثمير المال، فكان الوليّ بها أولى[3].

٤– إنَّ تركَ أموال اليتامى مجمَّدة من غير استثمار لها ينافي مصلحة اليتيم؛ لأنَّ النفقة وكذا الصدقة يمكن أن تستهلكها حقًا؛ ولا يخفى أن تصرف الأولياء في مال الأيتام منوط بمصلحتهم، وأنه كما

---

[1] السبكي، تقي الدين علي بن عبد الكافي الأنصاري (756هـ): فقيه شافعي مفسِّر حافظ أصولي نحوي. ولد بسُبُك (من قرى المنوفية) من مصنفاته: تفسير القرآن، وشرح المنهاج في الفقه للنووي وشرح المنهاج في أصول الفقه؛ الاقتناص في الفرق بين الحصر والاختصاص.. انظر: الأعلام للزركلي: ج 4، ص 302.

[2] الفتاوى للسبكي: ج 1، ص 326 - 327.

[3] الحاوي للماوردي: ج 5، ص 362.

يلزمهم شرعًا رعاية مصلحة الأيتام في أنفسهم بالتربية والتقويم، فإنه يلزمهم أيضًا رعاية أموالهم بتنميتها، وهذا ما يجعلنا نميل إلى اتجاه القائلين بالأفضلية في الاستثمار، ولا شك أن ذلك مقيد بما إذا لم يكن في إتجار الولي بها أو دفعها للغير مضاربةً تغريرًا بمال اليتيم، وذلك حسب الحالة الاقتصادية في البلد، وحسب أمانةِ من يثمّر له ماله، وخبرته ومقدرته في هذا المجال[1].

إدارة المشتريات والمبيعات عند الماوردي: يقصد بها ضوابط استثمار أموال اليتامى وتنميتها وشروط الاتجار في أموالهم والضوابط الفقهية التي وضعها الماوردي في كتابه (الحاوي الكبير، باب تصرف الوصي في مال مُوَلِّيه) من حيث الشراء لهم، وبيع ما لهم، فسبق بذلك الماوردي كثيرًا من الفقهاء الذين كتبوا في الإدارة المالية الإسلامية والقوانين الوضعية المعاصرة في طرق حماية واستثمار أموال اليتامى؛ حيث ركز على أهمية تنمية مال اليتيم، بالصيغ والأساليب المأمونة، وذهب إلى أن الاتجار به أولى، ما دام هناك ضوابط ينبغي أن يراعيها ولي مال اليتيم.

قال الماوردي: "لأن الوَلِيَّ يَقُومُ في مال اليتيم مَقَامَ البالغ الرَّشِيدِ في مال نفسه، فلما كان من أفعال الرشيد أن يَتَّجِرَ بماله، كان الوليُّ في مال اليتيم مندوبًا إلى أن يتَّجِرَ بماله، ولأن الولي مندُوبٌ إلى أن يُثَمِّرَ مَال من يلي عليه، والتجارةُ من أقوى الأسباب في تثمير المال، فكان الوليُّ بها أَولى"[2].

– **أولويات الاتجار في مال اليتيم**: رأى الماوردي أن يكون مال اليتيم المعد للتجارة من أمواله الناضة (السائلة)[3]، كما رأى أن شراء عقار لليتيم أولى من بيع عقار للاتجار بقيمته، كونه يعتبر من الأصول المالية الثابتة، ولأنه يحصل منه الفضل (الربح)، ولأنه يبقى أحفظ أصلاً وأقل خطرًا إذا استوى العائد، والغرر(الخطر) فيها أقل من التجارة؛ وفي هذا قال الماوردي: "إذا ثبت جواز التجارة بماله، فإنما يتجر بما كان ناضًا من غير أن يبيع عقارًا ولا أرضًا"[4]؛ كما رأى أن الأفضل بناء عقار لليتيم أو شراء عقار له، مع التقيد بالشروط الموضوعة لحسن اختيار مواد البناء حسب التكاليف والمنافع، ويبني له وصيّه دارًا بأمتن مواد البناء عند الإمكان، أو يشتري له عقارًا إذا حصل من ريعه الكفاية لأن أصله يبقى وينتفع بغلته، وهذا أولى من الاتجار لأن العقار أحفظ أصلاً وأقل خطرًا، لحفظ قيمة المال قبل تعريضه لمخاطر التجارة،

[1] حمّاد نزيه: قضايا فقهية معاصرة في المال والاقتصاد، ص 476 (بتصرف).
[2] الحاوي للماوردي: ج 5، ص 362.
[3] الأموال السائلة: هي الأموال النقدية المحتفظ بها والتي يمكن استعمالها في أي وقت مباشرة.
[4] الحاوي للماوردي: ج 5، ص 362.

فقال: " أول ما ينبغي للولي أن يفعل بالناض من ماله بعد كسوته ونفقته، أن يعمر ما يحتاج إلى العمارة من عقاره أو ضياعه إذا كان في عمارتها حفظ الأصل ثم ينظر في الباقي من ماله، فإن كان لو ابتاع له عقاراً أو أرضًا عاد عليه من فاضل غلته قدر كفايته، فابتياع العقار والأرضين بالمال أولى من التجارة به لأنه أحفظ أصلاً وأقل خطرًا مع استواء العادة فيهما، وإن كان لو ابتاع به عقاراً لم يعد عليه من فاضل غلته قدر كفايته جَاز أن يتجر له بالمال"[1].

- **شروط الاتجار في مال اليتيم**: وضع الماوردي شروطًا مسبقة للإتجار في مال اليتيم، فقال: " جاز أن يتجر له بالمال على شروط ثلاثة: وذلك أن يكون الزمان أمينًا، والسلطان عادلاً، والتجارة مربحة"[2]، بحيث يكون تفصيل هذه الشروط كما يأتي:

أولاً- شرط الأمن والأمان (زمانًا ومكانًا): "فإن كان الزَّمان مَخُوفًا لم يتجر بالمال لما فيه من التغرير به "[3] أو بما يسمى في زماننا بالمخاطرة الزائدة.

ثانيًا- العدل من جانب السلطان: وإن كان السلطان جائراً لم يجز أن يتجر بالمال لأنه ربما طمع فيه[4] ومن عدل السلطان كذلك أن تكون التشريعات التجارية عادلة.

ثالثًا- توقع الربح: وهو الغرض الأساس من الاتجار بمال اليتيم، وذلك بأن تكون التجارة رابحة، فإن كانت غير مربحة لم يجز للوصي أن يتجر بالمال لعدم الفضل المقصود بالتجارة، قال الماوردي: "فإذا اجتمعت هذه الأحوال من أمن الزمان وعدل السلطان وأرباح المُتَاجِرِ... جاز للولي أن يتجر له بماله على شروط معتبرة في الشراء وشروط معتبرة في البيع"[5].

- **الشروط المعتبرة في الشراء لتجارة اليتيم**: وهي أربعة:

١- تجنب شراء السلع سريعة العطب وانتهاء الصلاحية لاستعمالها: على الولي أو وصي المال " أن يشتري ما لا يخاف عليه الفساد وإن بقي لأن ما يُسرِعُ فسادُه لا يَتَحَفَّظُ ثمنه، وأن يقع عند خوف فساده وَكْسٌ (خسارة)، وأموال اليتامى يجب أن تكون محفوظةَ الأصل موجودةَ النماء"[6].

---

[1] المرجع نفسه: ج 5، ص 363.
[2] المرجع نفسه: ج 5، ص 363.
[3] المرجع نفسه: ج 5، ص 363.
[4] انظر: المصري رفيق يونس: الأوقاف فقهًا واقتصادًا، ص 83 (بتصرف).
[5] الحاوي للماوردي: ج 5، ص 363.
[6] المرجع نفسه: ج 5، ص 363.

٢- **غلبة الظن بالربح**: " أن يكون الربح فيه غالبًا، إما بظهوره في الحال، وإما لغلبة الظن به في ثاني حال، فإن لم يغلب في الظن ظهور الربح فيه لم يكن لليتيم حظ في صرف ماله فيه"[1].

٣- **أن يكون الشراء نقداً لا نسيئة**: لأن الشراء بالنقد أقل ثمنًا، كما لا يجوز للوصي أن يشتري بالنسيئة إلا عند الضرورة، قال الماوردي: " أن يكون الشراء بالنقد لا بالنساء؛ لأن شراء النقد أرخص والربح فيه أظهر، ولأن في النساء إلزام دين لا يؤمن معه تلف المال وبقاء الدين، فهذه الشروط الثلاثة هي من حق الولاية وصحة العقد جميعًا، فإن أخل الولي بها، أو بأحدها، لم يلزم الشراء في مال اليتيم وكان باطلاً إن عقد بعين المال، ويلزم الولي إن لم يعقد بعين المال"[2].

٤- **أن يدفع الولي الثمن بعد قبض واستلام المبيع**: قال الماوردي: "أن لا يدفع الولي الثمن إلا بعد قبض ما اشترى، ما لم يقض عليه بدفع الثمن ناضًا (نقداً)؛ لأن في دفع الثمن قبل قبض المبيع تغريرًا، وهذا شرط في حق الولاية لا في صحة العقد، فإن أخلَّ به الولي صح العقد، وكان ضامنًا لما عجل من الثمن حتى يقبض المبيع، فيسقط عنه بقبضه ضمان الثمن"[3].

- **الشروط المعتبرة في البيع لتجارة اليتيم**: وهي أربعة:

١- **البحث عن أقصى ثمن وأقصى ربح**: وهو ما يسميه الاقتصاديون في عصرنا (بتعظيم الربح)؛ قال الماوردي: " أن يكون البيع عند انتهاء الثمن وكمال الربح من غير أن يغلب في الظن حدوث زيادة فيه، لما في بيعه قبل كمال الربح من تفويت باقيه؛ فإن باعه مع غلبة الظن في حدوث الزيادة في ثمنه، لم يجز لعدم الحظ لليتيم في بيعه "[4].

٢- "**الاجتهاد في توفير الثمن حسب الإمكان**، فإن باعه بثمن هو قادر على الزيادة فيه لم يجز، سواء كان بيعه بثمن المثل أو أقل أو أكثر؛ لأن ترك الزيادة مع القدرة عليها عدول عن الحظ لليتيم"[5].

٣- **أن يبيع نقداً لا نسيئة**: لأن بيع النقد أحفظ للمال مع اتصال التجارة به إلا أن يكون النساء أحظ له في بعض الأحوال، قال الماوردي: " أن يكون البيع بالنقد دون النساء لأن بيع النقد أحفظ للمال مع

[1] المرجع نفسه: ج 5، ص 363.
[2] المرجع نفسه: ج 5، ص 363.
[3] المرجع نفسه: ج 5، ص 363.
[4] المرجع السابق: ج 5، ص 363.
[5] المرجع نفسه: ج 5، ص 364.

اتصال التجارة به، إلا أن يكون النساء أحظ له في بعض الأحوال، فيجوز أن يبيع بالنسيئة بخمسة شروط، أحدها زيادة الثمن على سعر النقد؛ والثاني قرب الأجل؛ والثالث ثقة المشتري ويساره؛ والرابع الإشهاد عليه؛ والخامس الرهن فيه"[1].

٤- على الولي أن لا يسلم المبيع إلا بعد قبض الثمن تلافيًا للمخاطر: " أن لا يدفع ما باعه نقداً إلا بعد قبض ثمنه ما لم يقض عليه بدفعه ناضًا...، فإن أقبض المبيع كان ضامنًا لثمنه لا للمبيع في نفسه لأن المبيع من ملك المشتري، وقد سقط ضمانه عن اليتيم بالقبض، وإنما حقه في الثمن فيصير الولي بدفع ذلك ضامنًا لمال اليتيم الذي حصل التفريط بتأخير قبضه"[2].

٥- بيع عقار اليتيم:

- لم يجز العلماء بيع عقار اليتيم إلا إذا كان هذا البيع يحقق له أرباحًا غير عادية، وفي ذلك ينقل الماوردي عن الشافعي: " إذا كنا نأمر الوصي أن يشتري بمال اليتيم عقاراً لأنه خير له، لم يجز أن يبيع له عقاراً إلا لغبطة أو حاجة[3]"، وهذا كما قال (أي الشافعي) لا يجوز للولي أن يبيع من مال اليتيم عقاراً أو أرضًا إلا في حالتي الغبطة أو الحاجة، ولا يجوز له فيما سوى هاتين الحالتين أن يبيع ذلك عليه، لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: **مَنْ بَاعَ دَارًا أَو عَقَارًا فَلَم يَجعَل ثَمَنَهَا فِي مِثلِه، كَانَ قَمِنًا أَن لاَ يُبَارَكَ لَهُ فِيهِ**[4] أيّ حقيق أن لا يبارك فيه؛ لأن الولي مأمور أن يبتاع بمال اليتيم عقاراً فلم يجز أن يبيع عليه عقاراً، فإذا ثبت أنه لا يجوز أن يبتدئ ببيع عقاره إلا في حالتي الغبطة والحاجة؛ فالغبطة أن يكون له سهم مشاع من عقار يرغب فيه الشريك ليعمل له الملك، فيبذل فيه أكثر من ثمنه، أو يكون له عقار محوز يرغب فيه الجار أو غيره لعرض حصته، فيزيد في ثمنه زيادة ظاهرة لا يجدها الولي من غيره، ولا فيما بعد وقته؛ فهذه غبطة ينبغي للولي أن يظفر بها ويأخذها لليتيم فيبيع لأجلها العقار، ويأخذ ثمنه

---

[1] المرجع السابق: ج 5، ص 364.
[2] المرجع نفسه: ج 5، ص 364.
[3] الغبطة: إذا كان هذا البيع يحقق له أرباحًا غير عادية أي كبيرة بحيث يغبطه الناس عليها ويغتبط هو بها، والحاجة: كأن يكون إيرادها لا يغطي المصاريف الشخصية، أو لا يغطي مصاريف العقار، أو كانت وظائفه (ضرائبه) مرتفعة.
[4] انظر: مسند أحمد بن حنبل، مسند الكوفيين، حديث سعيد بن حريث، رقم الحديث (18739)؛ سنن ابن ماجة، كتاب الرهون، باب من باع عقارًا ولم يجعل ثمنه في مثله، رقم الحديث (2490)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد، ج4، ص 111: " قلت حديث حذيفة رواه ابن ماجه، ورواه الطبراني في الكبير، وفيه الصباح بن يحيى وهو متروك "

فيبتاع له به عقاراً مسترخصاً في موضع حي كامل العمارة أو متوجه إلى كمال العمارة، ولا يجوز أن يبتاعه في موضع قد خرب أو هو متوجه إلى الخراب لما فيه من إضاعة ماله"[1].

" أما بيعه في الحاجة، فالحاجة من وجوه، منها:

١– إذا كان إيراد العقار لا يغطي المصاريف الشخصية: " كأن تكون غلة عقاره لا تكفيه، ويحتاج إلى نفقة وكسوة لا يستغني عنها، فلا بأس أن يبيع من عقاره قدر ما يصرفه في نفقته وكسوته، أو أن تكون له ضيعة قد خربت أو عقار قد انهدم، وليس له ما يعمره به فلا بأس أن يبيع من عقاره، قدر ما يعمر به ما خرب من ضياعه، أو ما انهدم من عقاره.

٢– إذا كان لا يغطي مصاريف العقار أو كانت غلته قليلة أو منعدمة، كأن يكون في مكان لا ينتفع به أو نفعه قليل، فيبيعه ويشتري له في مكان يكثر نفعه، أو يرى شيئاً في شرائه غبطة ولا يمكنه شراؤه إلا ببيع عقاره، أو أنه خرب أو خربت منطقته بتحول العمران عنها.

٣– أو أن يكون العقار في بلد يبعد عن اليتيم والولي فلا يقدر على مراعاته ويلزمه من أجرة القيم به أكثر من غلته، فلا بأس أن يبيع ذلك ليبتاع بثمنه عقاراً في بلد اليتيم والولي، ليقرب على الولي مراعاته ويتوفر على اليتيم غلته، إلى غير ذلك من أشباه ما ذكرنا. فأما بيع عقاره في التجارة به فلا يجوز بحال لما قدمنا"[2].

السفر بمال اليتيم:

على وصي المال أن يتجنب السفر بمال اليتيم إلا مع قرب المسافة وأمن الطريق؛ قال الماوردي: " ولا يجوز أن يسافر بماله براً ولا بحراً، لما في السفر من التغرير بالمال، روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: **إنَّ المسافرَ ومَالَه على قَلَتٍ، إلا ما وقى الله**[3] أي على خطر، فإن سافر بماله ضمن، إلا أن تكون المسافة قريبة، والطريق آمناً، فإن قيل: فقد روي عن عائشة رضي الله عنها أنها أبضعت بأموال بني أخيها في البحر ففيه جوابان:

---

[1] الحاوي للماوردي: ج 5، ص 366.

[2] المرجع نفسه: ج 5، ص 366.

[3] أيّ على هلاك وخطر، وقال النووي في تهذيب الأسماء واللغات: " ليس هذا خبرًا عنه صلى الله عليه وسلم وإنما هو من كلام بعض السلف, وقيل: إنه عن علي رضي الله عنه، وذكر ابن السكيت والجوهري: إنه عن بعض الأعراب، والقَلَتُ هو الهلاك ". انظر تهذيب الأسماء واللغات للنووي، ج 4، ص 100.

أحدهما: أنه كان في ساحل بحر الجار بحيث يقرب من المدينة، وكان غالب ذلك السلامة، والثاني: أنه يجوز أن تكون السيدة عائشة –رضي الله عنها– قد ضمنت المال بالغرر إن تلف، مبالغة في طلب الربح لبني أخيها"[1].

خاتمة البحث والتوصيات:

١– تدل الأحكام التي ذكرها علماؤنا رحمهم الله منذ ما يربو على ألف عام على ثراء الفقه الإسلامي وسعة شموله، ودقة أحكامه وروعتها، حيث تدور جميع الآراء التي ذكروها حول ترجيح مصلحة اليتيم حسب مقتضيات ظروفه التي قد تختلف من مكان إلى آخر، ومن زمن إلى زمن غيره.

٢– عناية الإسلام باليتامى وأموالهم: حفظًا وحماية لأصلها (كرأس المال) وعملاً على استثمارها (للربح والريعية) وفق شروط تضمن بشكل دقيق ما يعود عليهم بالنفع الأكيد.

٣– ضرورة تنفيذ هذه الأحكام لتنفيذ أمر الله عز وجل الذي أوصى برعاية اليتيم وبوجوب حفظ ماله، وتحقيق نماء مالي أكيد يعود على اليتيم بالخير الوافر الجزيل، وعلى المجتمع كله بالنفع الكبير.

٤– وجوب العمل على تقنين هذه الأحكام الفقهية لتقوم مؤسسات رعاية الأيتام المعاصرة بالعمل بها، بدلاً من تجميد الأصول المالية لليتيم في المصارف حيث سرعان ما تفقد قيمتها، مما سيوقع خسارة هائلة لا تقدر باليتيم وبمن حوله.

٥– يمكن الاجتهاد باختيار طرق استثمارية شرعية معاصرة تضمن لليتيم أصل ماله بحيث لا يفقده خلال السنين، ومن ثمة تنميته لتحصيل الربح والمنفعة له، ويكون ذلك من خلال خبراء اقتصاديين ثقات.

المراجع:

١– **الزركلي** خير الدين،٢٠٠٢ م **الأعلام**. الطبعة الثانية عشرة، دار العلم للملايين، بيروت.

٢– **الرَّازي** فخر الدين، ١٤٢٠ه **التفسير الكبير**. الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣– **ابن خلكان** أبو العباس أحمد بن محمد،١٩٧١م– **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**. الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت.

٤– **الذهبي** أبو عبد الله محمد بن أحمد،١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م– **سير أعلام النبلاء**. الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٥– **ابن منظور** محمد بن مكرم بن علي الأنصاري، ١٤١٤ه– **لسان العرب**. الطبعة الثالثة، دار صادر، بيروت.

٦– **الفيروز آبادي** محمد بن يعقوب، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م– **القاموس المحيط**. الطبعة الثامنة، مؤسسة الرسالة، بيروت.

[1] الحاوي: ج 5، ص 364.

٧- **ابن فارس** أحمد بن فارس بن زكريا، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م- **معجم مقاييس اللغة**. الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت.

٨- **مجمع اللغة العربية**،١٩٩٣م-**المعجم الوسيط**. الطبعة الثالثة، القاهرة.

٩- **الجصّاص** أبو بكر الرازي،١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م- **أحكام القرآن**. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠- **الكاساني**، أبو بكر بن مسعود، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م- **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**. الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت.

١١- **الباجي** سليمان بن خلف القرطبي الأندلسي،١٣٣٢هـ- **المنتقى شرح الموطأ**. الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، القاهرة.

١٢- **مالك بن أنس** بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م- **موطأ الإمام مالك**، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي.

١٣- **الهيثمي** أبو الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، الطبعة الأولى، مكتبة القدسي، القاهرة.

١٤- **القاضي عبد الوهاب** بن علي بن نصر، الطبعة بدون- **المعونة على مذهب عالم المدينة**، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.

١٥- **القاضي ابن العربي** أبو بكر محمد بن عبد الله،١٩٩٢م - **القبس في شرح موطأ مالك بن أنس**. الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

١٦- **أمين أفندي** علي حيدر خواجه،١٤١١هـ/ ١٩٩١م- **درر الحكام في شرح مجلة الأحكام**، الطبعة الأولى، دار الجيل،بيروت.

١٧- **الماوردي** أبو الحسن علي بن محمد البصري البغدادي، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م- **الحاوي الكبير**، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٨- **الترمذي** أبو عيسى محمد بن عيسى،١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م- **سنن الترمذي**، الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.

١٩- **ابن قدامة** أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي الدمشقي، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م- **المغني**، الطبعة بدون، مكتبة القاهرة، القاهرة.

٢٠- **البيهقي** أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، ٢٠٠٣ م- **السنن الكبرى**، الطبعة الثالثة، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢١- **أبو عبيد** القاسم بن سلاّم الهروي البغدادي، ١٩٨٦م- **الأموال**، الطبعة بدون، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٢- **ابن حجر** أحمد بن علي العسقلاني، ١٤٠٦ه/ ١٩٨٦م- **تقريب التهذيب**، الطبعة الأولى، دار الرشيد، حلب.

٢٣- **الشافعي**، أبو عبد الله محمد بن إدريس القرشي، ١٤٠٠هـ- **المسند**، (النسخة المطبوعة في مطبعة بولاق الأميرية)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٤- **البيهقي**، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣ م، **السنن الكبرى**، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٥- **العز بن عبد السلام**، ١٤٠٦ه/ ١٩٨٦م- **الفتاوى**، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت.

٢٦- **السبكي** أبو الحسن علي بن عبد الكافي، د. ت- **فتاوى السبكي**. الطبعة لا تاريخ، دار المعارف، القاهرة.

٢٧- **حمّاد** نزيه، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م- **قضايا فقهية معاصرة في المال والاقتصاد**، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق.

٢٨- **المصري** رفيق يونس،١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م- **الأوقاف فقهًا واقتصادًا**، الطبعة الأولى، دار المكتبي، دمشق.

٢٩- **أحمد بن حنبل**،١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م- **مسند أحمد بن حنبل**، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٠- **ابن ماجة** محمد بن يزيد القزويني،١٩٥٢م- **سنن ابن ماجة**، الطبعة الأولى، مكتبة عيسى الحلبي، القاهرة.

٣١- **الهيثمي** علي بن أبي بكر بن سليمان، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م - **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، الطبعة بدون، مكتبة القدسي، القاهرة.

٣٢- **النووي** أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، د.ت - **تهذيب الأسماء واللغات**، الطبعة بدون، دار الكتب العلمية، بيروت.

العملة الرقميّة الحكوميّة المقترحة وآلية عملها

د. فؤاد بن حدو

جامعة الشهيد أحمد زبانة - غليزان- دولة الجزائر

أدت الثورة التكنولوجية الهائلة والمتسارعة التي يشهدها العالم وخاصة في مجال الرقمنة إلى ظهور عملات رقمية افتراضية تشتغل كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة وتتداول عن طريق الانترنت عوض طرق التداول التقليدية من يد بيد أو عن طريق الدفع الإلكتروني.

إنه نظرا للمخاطر التي تشوب هذه العملات لكونها مشفرة ومجهولة المصدر وغير خاضعة لرقابة البنك المركزي ويغلب عليها الغرر الفاحش والمقامرة ومع امكانية استعمالها في غسيل الأموال وأصبحت تشكل نقود موازية وخاصة. كان لابد للدولة والحكومات الإسراع في ايجاد عملة بديلة أمام الكم الهائل من العملات الرقمية التي أصبحت تحل محل العملات الرسمية. وبناء على ما تم ذكره تتضح لنا معالم وصورة إشكالية البحث الموسوم بـ: "**ما هية العملة الرقميّة الحكوميّة؟ وما هي آلية عملها؟**". ولأجل ذلك تم تقسيم هذا البحث إلى:

- المبحث الأول: مفهوم العملة الرقمية الحكومية.
- المبحث الثاني: السياسة النقدية والمالية للعملات الرقمية الحكومية (الرسميّة).
- المبحث الثالث: نماذج عن بعض العملات الرقميّة الحكوميّة.

المبحث الأول: مفهوم العملة الرقمية الحكومية

أولاً- تعريفها: العملات الرقمية أو ما يسمى بالعملات المشفرة أو الافتراضية أو الإلكترونية أو المعمّاة. هي عبارة عن نقود لكنها غير موجودة بأشكال فيزيائية ومادية، بل إنها افتراضية وتتواجد في العالم

الافتراضي أو فضاء الإنترنت[1]. أما العملة الرقمية الحكومية أو الرسميّة فتعرف على أنها: "عملة رقمية مشفرة غير ملموسة يتم إصدارها تحت مظلة البنك المركزي بالضوابط المعروفة، وتداولها يتم على مستوى شبكة الانترنت".

ثانيًا- أهميتها: تكمن أهمية العملة الرقمية الحكومية في إعادة سيطرة العالم على السوق النقد العالمي، إعادة دور النقود كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة عوض المقامرة والمضاربات عليها، محاولة التخلص تدريجيًا من العملات الرقمية الافتراضية وإزاحتها من الأسواق والتقليل من الاضطرابات في الأسواق المالية.

ثالثًا-دورها: يكمن دور العملة الرقمية الحكومية في قيامها بجميع وظائف النقود المعروفة، إعادة سلطة الإصدار للحكومات، إعادة تنظيم سوق العملات بإزاحة العملات الرقمية الافتراضية من المعاملات، جعل أصول العملات حقيقية بدل أن تكون وهمية واستعادة العملات الحقيقية التي تم استبدالها بالعملات الوهمية.

رابعًا- مزايا العملات الرقمية الحكومية: يمكن جملها فيما يلي:

١. أنها عملة غير ملموسة وليس لها أي وجود فيزيائي.

٢. أنها عملة حقيقية لها وجود من خلال صبغتها القانونية والرسميّة.

٣. خاضعة لرقابة وتعليمات وضوابط الإصدار للبنك المركزي.

٤. غير قابلة للتزوير لكونها مشفرة وغير قابلة للتلف أو الإتلاف، وقابلة للتخزين إلكترونيًا وللسحب كذلك.

٥. سهلة النقل بدون كلفة أو حراسة.

خامسًا- غايات ودوافع وجود عملة رقمية حكومية: من بين غيات ودوافع الحكومات والبنوك المركزية[2]:

---

[1] أمناي أفيشكوا، "تعريف العملة الرقمية وتاريخ العملات الافتراضية والمشفرة"، أنظر الربط:"Https://Eumlat.Net/"، تاريخ الاطلاع، يوم 09/01/2020م، على الساعة 19سا و16د.

[2] "العملات الرقمية الحكومية...هل تقيد سوق المال؟؟"، مقال منشور بتاريخ: 14/05/2021، انظر الرابط: https:// www.aljazeera.net/ebusiness/2021/، تاريخ الاطلاع: 25/09/2021، على الساعة: 22سا و18د.

١. الخوف من فقدان السيطرة نتيجة انتقال المدفوعات والودائع والقروض من البنوك إلى العوالم الرقمية التي يديرها القطاع الخاص، وستكافح البنوك المركزية لإدارة الدورة الاقتصادية وضخ الأموال بالنظام في وقت الأزمة. ويمكن أن تصبح الشبكات الخاصة غير الخاضعة للإشراف فضاء للاحتيال وانتهاكات الخصوصية.

٢. التطلع إلى إرساء نظام مالي أفضل، حيث يوفر المال مخزنا موثوقا للقيمة ووحدة حساب ثابتة ووسيلة دفع فعالة، وأموال اليوم لها علامات متفاوتة، ويمكن أن يعاني المودعون غير المؤمن عليهم إذا فشلت البنوك.

٣. لا تزال عملة البيتكوين غير مقبولة على نطاق واسع وبطاقات الائتمان باهظة الثمن، ستحقق العملات الإلكترونية الحكومية نتائج ملحوظة لأنها مضمونة من الدولة، وتستخدم مركز دفع مركزيًا غير مكلف.

٤. تخفيض العملات الرقمية الحكومية نفقات تشغيل الصناعة المالية العالمية، التي تصل إلى أكثر من ٣٥٠ دولارا سنويًا لكل شخص على وجه الأرض؛

٥. تجعل العملات الرقمية الحكومية التمويل متاحا لقرابة ١.٧ مليار شخص يفتقرون إلى حسابات بنكية؛

٦. يمكن للعملات الرقمية الحكومية توسيع مجموعات أدوات الحكومات من خلال السماح لها بإجراء مدفوعات فورية للمواطنين وخفض أسعار الفائدة إلى ما دون الصفر.

٧. تخضع العملات الرقمية الحكومية لمراقبة الدولة للسيطرة على المواطنين، واستخدامها في فرض العقوبات، مثل: الغرامات الإلكترونية الفورية للسلوك السيئ؛

٨. يمكنها تغيير الجغرافيا السياسية من خلال توفير قناة للمدفوعات عبر الحدود وبدائل الدولار؛ العملة الاحتياطية في العالم وركيزة النفوذ الأميركي.

سادسًا- أوجه الشبه والاختلاف بين العملات الرقمية الافتراضية والعملات الرقمية الرسمية:

١. أوجه الشبه: يكمن أوجه الشبه بين العملتين فيما يلي:

ا. كلتيهما عملتين غير ملموستين وليس لهما أي وجود فيزيائي.

ب. كلتيهما عملتين مشفرتين لمنع تزويرهما.

ج. كلتيهما لهما وظائف النقود المعروفة من وسيط للتبادل ومقياس للقيمة وغيرها.

د. كلتيهما تستعملان كأداة للدفع والتسوية.

ه. كلتيهما لهما محافظ إلكترونية.

و. كلتيهما يتم تداولهما عن طريق منصات إلكترونية.

٢. أوجه الاختلاف: يكمل هذا الاختلاف الجوهري فيما يلي:

ا. العملة الرقمية هي عملة وهمية افتراضية لا وجود لها حقيقية في أيدي الناس، أما العملة الرقمية الحكومية؛ فهي عملة ليست افتراضية بل حقيقية لكن غير ملموسة.

ب. العملة الرقمية هي عملة مشفرة أي لا يعرف أصحابها ولا يتم تتبع عمليات البيع والشراء التي تتم بها حول العالم. أما العملة الرقمية الحكومية فهي ليست مشفرة ويعرف أصحابها مع إمكانية تتبعها.

ت. العملة الرقمية هي عملة خاصة بمعنى إصدارها يتم عن طريق أفراد وشركات، أما العملة الرقمية الحكومية فهي عملة الدولة.

ث. العملة الرقمية هي نقود غير قانونية على عكس العملات الرقمية الحكومية فهي نقود قانونية ورسمية.

ج. العملة الرقمية تشهد تذبذب كبير في الأسعار فهي ترتفع بشكل جنوني أحيانًا وتنخفض بشكل جنوني كذلك عكس العملات الرقمية الحكومية التي تمتاز بالثبات النسبي.

ح. العملة الرقمية هي نقود لا مركزية على غرار العملة الرقميّة الرسميّة فهي مركزية.

خ. إمكانية إصدارها من أي شخص في العالم عن طريق التعدين يتقن استخدام علم الحاسوب والبرمجيات والخوارزميات الرياضية، بينما إصدار العملة الرقمية الحكومية يتم تحت غطاء وأمر من السلطة النقدية.

د. عدم وجود سلطة رقابية أو قانونية عليها؛ فهذه العملات موجودة على الشبكة العنكبوتية وتنتقل من بلد إلى آخر بكل حرية وبدون أية حواجز أو حدود. بل هي تسبح في الفضاء الإلكتروني بكامل حريتها على عكس العملة الرقمية الرسمية فهمي تحت رقابة البنك المركزي، ومعرفة دخولها وخروجها من البلد كميةً وقيمةً.

ذ. غياب تشريعات وتنظيمات قانونية تؤطر عمل العملات الرقمية؛ بينما العملات الرسمية لها تشريعات وقوانين تؤطر عملها.

ر. عدم وجود أي غطاء لهذه العملات الرقمية سواء من الذهب أو عملات أجنبية أو إنتاج ؛ أي انها ليست مرتبطة. بينما العملات الرقمية الحكومية فهي خاضعة لقوانين الإصدار المعروفة.

ز. العملة الرقمية تعتبر عالية المخاطر، ولن يستفيد تجارها أو مستعمليها من أي حقوق. عكس العملات الرقمية الرسميّة التي تحتوي على ضمانات حكومية؛

س. لا يمكن الاعتماد على العملة الرقمية في الاقراض لعدم ثبات اسعارها وبالتالي الاضرار بذوي الحقوق، عكس العملات الرقمية الرسمية الحكومية التي تتميز بالثبات نسبيا.

ش. عدم وجود وسطاء بين البائعين والمشترين لهذه العملة، بل لا حاجة إلى وسطاء؛ لأن عملية التبادل تتم بسهولة وسرعة فائقة عن طريق شبكة الإنترنت من خلال مبدأ الند بالند ومن غير كلفة أو رسوم مادية كالموجودة في تحويلات الأموال المعهودة، اما بالنسبة للعملات الرقمية الحكومية فيمكن كذلك العمل بهذه الطريقة شرط عن طريقة منصة بلوك تشين ومع دفع الرسوم والضرائب.

المبحث الثاني: السياسة النقدية والمالية للعملات الرقمية الحكومية (الرسميّة)

أولاً– السياسة النقدية والعملات الرقمية الحكومية: الأكيد أن العملات الرقمية الافتراضية بمختلف أنواعها اذا تم الاعتراف بها من قبل الدول كنقود رسمية وقانونية ستؤثر فعلاً على المعروض النقدي وبالتالي على أدوات السياسة النقدية. ويبقى السؤال المطروح هنا كيف سيتم التحكم فيها في حالة الانكماش أو التضخم وخاصة أنها نقود مشفرة وإصدارها يتم بشكل عشوائي لغرض المضاربة والمقامرة ؟ والأكيد أن الأدوات الكمية سوف تعجز أمامها لأنها عملات غير مراقبة من قبل البنك المركزي وبالتالي يصعب التحكم نظرًا لسياستها النقدية اللامركزية .أما بخصوص العملات الرقمية الحكومية فبما أن إصدارها خاضع لرقابة السلطة النقدية وضوابطها فانه يسهل التحكم فيها بتطبيق أدوات السياسة النقدية ولن يكون هناك أي اشكال لأنها في الأخير تعتبر نقود متطورة فقط وذلك عن طريق رقمنة أدوات السياسية النقدية وجعلها اتوماتيكية للتحكم فيها.

ثانيًا- السياسة المالية والعملات الحكومية: من المتوقع أن يكون للعملات الرقمية الافتراضية أثراً ملموساً على السياسة المالية، عن طريق تأثيرها على حجم الإيرادات الضريبية المتوقعة وبالتالي على الموازنة العامة للدولة، وذلك لصعوبة مراقبة الصفقات والتبادلات التجارية والتحويلات المالية التي تتم من خلال شبكة الانترنت، وبين الطرفين المتعاملي سواء من داخل البلد أو خارجه، مما يزيد من فرص التهرب الضريبي والجمركي، ويعمق ظاهرة الاقتصاد الخفي والموازي، ويؤثر في السياسات الاقتصادية بشكل عام. على عكس العملات الرقمية الرسمية فهي تحت رقابة وإشراف الحكومات وذلك بوضع ميكانيزمات رقمية وإلكترونية تتماشى مع رقمنه العملات.

ثالثًا- الضبط من خلق النقود: أصبحت العملات الرقمية تشكل حملاً ثقيلاً على الاقتصاد والإنتاج الفعلي للدول في شتى المجالات، إذ إن العديد منها مازالت في نطاق المضاربات على فروق الأسعار غير مشاركة في الإنتاج الفعلي على المستوى العام. وإن كانت مرتبطة بسياسات نقدية تعمل آليا وفق البروتوكولات التي وضعت لها، إلا أن التوقعات المستقبلية لسيرها قد لا تبشر بخير، خصوصا أنها المحاولة الأولى للبشرية يجعل السياسة النقدية تحت إشرافي آلات إلكترونية مبرمجة، تصدر النقد وتتحكم في سياسات العرض والطلب[1].

رابعًا- تفادي ظاهرة التضخم والانكماش: إن ضبط عملية خلق النقود وإصدارها بشكل مضبوط أمرٌ صعب بالنسبة لدول بعينها حتى في النقود القانونية، فكيف بالعملات الافتراضية!! ذلك أن أغلب العمليات التي تتم على منصات التداول عبارة عن مضاربات الهدف منها هو الربح السريع، وسرعان ما يتم تصفيتها بعدما يتم تحقيق الهدف منها، إضافة إلى أغلب العمليات التي تتم هي عمليات غير مشروعة ولا تتماشى مع الخطط الاقتصادية التي تسعى الدولة لتحقيقها، وهذا يعني أن التحكم بحجمها وتدفقها أمر صعب.

خامسًا- محاربة عمليات غسيل الأموال: لا تخضع العملات الرقمية لإشراف أي جهة رقابية على مستوى العالم، كما في العملات الرسمية المراقبة من خلال حكومات الدول والبنوك المركزية، وهو ما يجعل العملات الرقمية وسيلة وأداة سهلة لغسيل الأموال وعمليات الاتجار غير المشروع. وتتيح المعاملات

[1] عبد القادر العاطف، "متطلبات الحكومة الإلكترونية في مواجهة مخاطر الاقتصاد الافتراضي"، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، الجزائر،2012م، ص 11.(بتصرف).

التي تتم باستخدام العملات المشفرة مزيدا من إخفاء الهوية لمرسلي الأموال ومتلقيها[1]. وهذا ما أكده بنك التسويات الدولية على أن العملات الافتراضية تستخدم في تسهيل غسل الأموال، وهجمات القرصنة للحصول على فدية وغيرها من الجرائم المالية[2].

سادسًا- تقليص الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي (الوهمي): مع تزايد التعاملات المالية بالعملات الرقمية الافتراضية المشفرة، تتزايد الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي الذي يمثل الأصول الحقيقية من سلع وخدمات، وبين الاقتصاد الافتراضي المالي الوهمي المبنى على الأرباح المتأتية من فروقات المقامرة والمضاربة، وهذا ما قد ينذر مستقبلاً بانهيارات متوقعة نتيجة هذه العملات الافتراضية على عكس العملة الرقمية الحكومية والتي تمثل اقتصاداً حقيقيًا لأن الغاية من إصدارها من قبل الحكومات هو تسهيل انتقال السلع والخدمات بين الافراد والمؤسسات باعتبارها وسيط للتبادل وليس أداة للمقامرة المضاربة.

سابعًا- محاربة التهرب الضريبي: لا تستطيع الدولة أن تتقاضى أية ضرائب على العمليات التجارية التي تتم عن طريق العملات الرقمية المشفرة؛ لأنه لا يعرف من تعامل وحقق ربحًا من الاستثمار فيها، وبما أن الضرائب مصدر الدخل الأهم لأي دولة فمِن المُقرر أن هذه العملات ستضر مع الوقت باقتصاد الدول على المدى المتوسط والبعيد وهذا لكثرة الطلب على العملات الافتراضية على عكس العملات الرقمية الحكومية والتي لها نظام يمكنها من معرفة أصحابها. فقد بلغت الفجوة بين الضرائب المدفوعة والمستحقة في الولايات المتحدة الامريكية ما يقرب من ٦٠٠ مليار دولار في عام ٢٠١٩ ويمكن أن تتضخم إلى ٧ تريليون دولار إذا تركت دون معالجة[3].

ثامنًا-محاربة الإرهاب والسوق السوداء: إن ميزة إخفاء الهوية التي توفرها العملة بحد ذاتها أداة جذب سريعة للمجتمع الإجرامي، ومن الأمثلة المشهورة على مثل هذه الميزة ما عُرف بسوق)طريق الحرير(،

---

[1] " العملات الرقمية: الشرطة البريطانية تصادر 180 مليون استرليني من العملات المشفرة"، تاريخ النشر: 13/07/2021م، انظر الرابط: https://www.bbc.com/arabic/business-57820286، تاريخ الاطلاع: 23/09/2021م، على الساعة: 22/09/2021م، على الساعة: 23سا و20د.

[2] خالد المنشاوي، " غسيل الاموال وتمويل عمليات مشبوهة تحاصر العملات المشفرة'، تاريخ الشر: 28/07/2021، انظر الرابط: https://www.independentarabia.com/node/236616/، تاريخ الاطلاع: 22/09/2021، على الساعة: 22سا و29د

[3]"أمريكا تفكر في إنشاء عملتها الرقمية الرسمية"، مقال منشور بتاريخ: 23/05/2021م، انظر الرابط: https:// www.alarabiya.net/aswaq/financial-markets/، تاريخ الاطلاع: 26/09/2021م، على الساعة: 12سا و46د

والذي يعتبر من أنشطة الأماكن الإجرامية على شبكة الإنترنت لإمكانية إخفاء هويات مستخدميه[1]. أما العملات الرقمية الرسمية الحكومية فهي عملات يعرف صاحبها والمتعامل بها ولهذا تجعل العالم أكثر أمنًا وسلامًا.

المطلب الرابع: إصدار العملات الرقمية الرسمية الحكومية

أولاً- شروط وضوابط الإصدار: الشروط والضوابط المقترحة من قبل الباحث لإصدار العملات الحكومية هي على الشكل التالي:

١. أن يكون إصدار هذه العملات تحت إشراف ورقابة البنك المركزي وبالتالي إعطاء صبغة قانونية ورسمية لهذه العملات.

٢. على الإصدار أن يكون وفق الضوابط المعروفة كالغطاء المعدني أو العملات الاجنبية أو الناتج المحلي.

٣. أن تكون هذه العملات الرقمية الحكومية مشفرة مثل العملات الرقمية الافتراضية حتى يتفادى تزويرها.

٤. وضع نظام رقابي رقمي لتتبع هذه العملات تفاديًا للجرائم المالية.

٥. تفعيل منصة بلوكتشين أو أي منصة أخرى من قبل البنك المركزي حتى تبقى جميع المعاملات المالية تحت ضبط ورقابة البنك المركزي وبالتالي سهولة تتبع دفع الضرائب.

٦. التخلي تدريجيًا عن النقود الورقية على المدى المتوسط والبعيد.

ثانيًا- مراحلها: المراحل المقترحة من قبل الباحث لعمل العملات الحكومية هي كالتالي:

١. إصدار يكون تحت سلطة البنك المركزي وفق الضوابط الإصدار المعروفة.

٢. أن تحمل هذه العملات رقم تسلسلي مشفر لتفادي تزويرها.

٣. الحصول عليها من قبل الزبون يكون بعدة طرق؛ إما عن طريق تحصيل الشهري للراتب أو المعاش، أو عن طريق المبادلات التجارية أو عن طريق أو شرائها من سوق العملات.

٤. وضعها في محفظة إلكترونية تحمل رقم الحساب البنكي للمتعامل مع تعزيز أمن البيانات وحماية المعلومات الشخصية للزبون أو المستثمر.

---

[1] Piazza, Fiammetta, Bitcoin in Dark Web: AShadow over Banking Secrecy and A call for Global Response, 2017, Southern California Interdisciplinary Law Journal, 26(521), P521-546.

٥. استعمال منصة بلوكتشين أو أي سجل إلكتروني في عملية التحويل مع ربطها بالنبك المركزي من أجل المراقبة؛

المبحث الثالث: نماذج عن بعض العملات الرقميّة الحكوميّة

أولاً- العربية والاسلامية:

١. **مجلس التعاون الخليجي**: أعلن البنكان المركزيان في السعودية والإمارات توافقهما على نتائج مباحثات مشروع "عابر" لإنشاء عملة رقمية يمكن استخدامها بين البنوك التجارية المعنية؛ من خلال شبكة واحدة لتسوية المدفوعات عبر الحدود. وجاءت نتائج المشروع بهدف إثبات مبدأ وفهم ودراسة أبعاد إصدار عملة رقمية للبنوك المركزية، واستخدام تقنية السجلات الموزعة من كثب من خلال التطبيق الفعلي[1].

٢. **لبنان**: أعلن بنك لبنان أنه في صدد إعداد آلية لفرض نظام مالي جديد (CASHLESS SYSTEM)، لإطلاق عملة لبنانية رقمية خلال عام ٢٠٢١ من ضمن آلية تنظيمية لإعادة الثقة في البنوك وتحريك سوق النقد محليًا وخارجيًا، مما يسمح بانتقال لبنان من اقتصاد نقدي إلى اقتصاد رقمي[2].

٣. **تركيا**: قال رحمي آقتبه، رئيس جمعية المعلوماتية التركية، إن خبراء من البنك المركزي وهيئة البحوث العلمية والتكنولوجية التركية "توبيتاك"، يعملون على إطلاق عملة رقمية رسمية، تستند في قيمتها إلى عملة البلاد. ويستند إلى الليرة التركية وتمتلك مقابلاً ماديًا ملموسًا مع إمكانية التداول والبيع في أسواق المال العادية، وهي أمر مهم جداً لتطوير الاقتصاد الرقمي التركي[3].

---

[1] " مع ازدهار تداولها عالميًا...هل تطلق' دول الخليج عملة إلكترونية موحدة"، مقال منشور بتاريخ: 15/07/2021، انظر الرابط: https://alkhaleejonline.net/ تاريخ الاطلاع: 26/09/2021م، على الساعة: 20سا و46د

[2] جيسي طراد،" عملة رقمية في لبنان عام 2021"، مقال منشور بتاريخ: 19/11/2020م، انظر الرابط: https:// www.independentarabia.com/node/169611/ تاريخ الاطلاع: 26/09/2021م، على الساعة: 22سا و38د

[3] عائشة بوجو آغلو، "تركيا تستعد لإطلاق عمة رقمية قابلة للتداول بأسواق المال "، تاريخ النشر: 29/05/2021م، أنظر الرابط: https://www.aa.com.tr/ar/، تاريخ الاطلاع: 26/09/2021، على الساعة: 11سا و14د.

ثانيًا- الدول الآسيوية:

- **الصين:** قامت السلطات الصينية بطرح عملتها "اليوان" الرقمي، لتصبح أول الاقتصادات الكبرى التي تطرح عملة رقمية حكومية[1]. ويقوم اليوان الرقمي برقمنة جزء من الأوراق الورقية والعملات المعدنية الصينية مع حماية المعلومات الشخصية والخصوصية، ومكافحة إساءة استخدامه في المقامرة عبر الإنترنت، وغسل الأموال والتهرب الضريبي. وأكد أنه سينشئ جدار حماية إلكتروني للمعلومات.[2] ولن يعتمد على تقنية سلاسل الكتل بينما تعتمد الكرونا الإلكترونية السويدية، التي يتم اختبارها حاليًا، على بلوكتشين[3]. كما أطلقت شركة "شيا" الناشئة التي تتخذ من الصين مقرا لها، عملتها الرقمية التي تسعى من خلالها إلى إعادة اختراع النقود الرقمية، لتصبح أول عملة خاصة مشفرة تدعى" Chia "حاصلة على موافقات حكومية[4].
- **اليابان:** وفي بيان، قال البنك المركزي باليابان، إن "المرحلة الأولى من التجارب، المقرر إجراؤها حتى مارس ٢٠٢٢، ستركز على اختبار الجدوى الفنية لإصدار وتوزيع واسترداد عملة رقمية للبنك المركزي .بعد ذلك، سينتقل بنك اليابان إلى المرحلة الثانية من التجارب، التي ستدقق في وظائف أكثر تفصيلا، مثل ما إذا كان سيتم وضع حدود على مقدار العملة الرقمية للبنك المركزي التي يمكن لكل كيان الاحتفاظ بها[5].
- **الهند:** صرح محافظ البنك المركزي في الهند شاكتيكانتا داس إن بنك الاحتياطي الهندي قد يطلق أول برامجه التجريبية للعملة الرقمية بحلول شهر ديسمبر المقبل وقال داس: "نحن نتوخى الحذر

---

[1] أحمد حاتم، " شيا"، عملة رقمية صينية تقتحم الاسواق العالمية"، مقال منشور بتاريخ: 05/05/2021، انظر الرابط: https://www.aa.com.tr/ar/6، تاريخ الاطلاع: 22/09/2021، بتاريخ: 21سا على الساعة: 21سا و42د.

[2]"الصين تستكشف مدفوعات عابرة للحدود باليوان الرقمي"، تاريخ نشر المقال: 16/07/2021م، انظر الرابط: https://arabic.rt.com/business/1252461- تاريخ الاطلاع: 25/09/2021م، على الساعة: 22سا و57د

[3] "عملات رقمية من بنوك مركزية...هل يمكنها مواجهة العملات الشفرة"، تاريخ النشر: 06/05/2021م، انظر الرابط:https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/F، تاريخ الاطلاع: 27/09/2021م، على الساعة: 20سا و09د.

[4]أحمد حاتم،" شيا"، عملة رقمية صينية تقتحم الاسواق العالمية"، مقال منشور بتاريخ: 05/05/2021، انظر الرابط: https://www.aa.com.tr/ar/6، تاريخ الاطلاع: 22/09/2021، بتاريخ: 21سا على الساعة: 21سا و42د.

[5] "اليابان.. البنك المركزي يبدأ تجارب على إصدار عملة رقمية"، تاريخ النشر: 05/04/2021م، انظر الرابط: https://arabic.rt.com/business/1218500، تاريخ الاطلاع: 27/09/2021م، على الساعة: 22سا و32د

الشديد حيال ذلك؛ لأنه منتج جديد تمامًا، ليس فقط للبنك،ولكن عالميًا،وكذلك كيفية تأثيرها في السياسة النقدية والعملة المتداولة"[1].

ثالثًا- الدول الأوروبية:

- **الاتحاد الأوربي**: دعا وزير المالية الألماني "أولاف شولتز" لإطلاق عملة رقمية أوروبية، مشيراً إلى أن ألمانيا ستدعم بشكل بناء العمل الذي يقوم به البنك المركزي الأوروبي بهدف إنشاء عملة يورو رقـــــــمية. وسيكون نسخة إلكترونية من أوراق النقدية وقطعها المعدنية، وستكون عملة رسمية يكفلها البنك المركزي الأوروبي[2].
- **بريطانيا**: أعلن بنك إنجلترا ووزارة الخزانة البريطانية عن إنشاء فريق عمل مشترك لتنسيق سبل استكشاف عملة رقمية للبنك المركزي. وستكون العملة الرقمية شكلاً جديداً من أشكال النقود الرقمية التي يصدرها بنك إنجلترا لتستخدمها الأسر والشركات جنباً إلى جنب مع النقد والودائع البنكية بدلاً من استبدالها[3].
- **السويد**: أعلن "ريكس بنك" السويدي، أنه بدأ اختبار عملة "الكرونة" الرقمية E-Krona، تمهيداً لجعلها عملة رسمية، ما يجعل السويد أول دولة في العالم لديها عملة رقمية مشفرة تابعة لبنكها المركزي. وجاءت هذه العملة الرقمية لمحاكاة الأنشطة البنكية اليومية، مثل المدفوعات والودائع، والسحوبات عبر المحفظة الرقمية[4].

رابعًا- الدول الأمريكية:

---

[1] "دولة جديدة تحاول فرض ضرائب على العملات الرقمية"، تاريخ النشر: 13/09/2021م، انظر الرابط: https://sa.investing.com/news/cryptocurrency-news/article-2184903، مقال تاريخ الاطلاع: 14/09/2021 على الساعة: 18سا و47د.

[2] "دعوات ألمانية لإنشاء يور رقمي"، تاريخ النشر: 16/04/2021م، انظر الرابط: https://www.dw.com/ar/، تاريخ الاطلاع: 26/09/2021م، على الساعة: 22سا و06د

[3] "بريطانيا تستعد لانضمام الى موضة العملات الرقيمة"، مقال منشور بتاريخ: 20/04/2021م، انظر الرابط: https://www.independentarabia.com/node/214366/، تاريخ الاطلاع: 26/09/2021م، على الساعة: 11سا و36د.

[4] "السويد...أول عملة رقمية تابعة لبنك مركزي العالم"، تاريخ النشر: 20/05/2020م، انظر الرابط: https://www.alarabiya.net/aswaq/banks/2020/02/23/، تاريخ الاطلاع: 27/09/2021م، على الساعة: 22سا و45د.

- **الولايات المتحدة الامريكية**: اتخذ مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي خطوة نحو تطوير عملة رقمية، حيث أعلن عن خطط لنشر ورقة بحثية بشأن المدفوعات الرقمية، مع التركيز بشكل خاص على الفوائد والمخاطر المرتبطة بعملات البنوك المركزية الرقمية[1]..
- **فنزويلا**: دخلت عملة فنزويلا الرقمية "بترو" المدعومة بالنفط "بترو" الأسواق العالمية في محاولة لتحقيق الاستقرار للاقتصاد الهش الذي تأثر بالأزمة السياسية المستمرة في البلاد والعقوبات الأميركية. وهي عملة تختلف عن العملات الرقمية الأخرى لكونها محمية بالنفط وثروة التعدين الفنزويلية[2].
- **جزر البهاما**: أصبح البنك المركزي لجزر الباهاما أحدث مؤسسة ماليّة وطنيّة تطلق عملة رقميّة مدعومة من الدولة.العملة المسمّاة بـ "ساند دولار". وقد تكون جزر البهاما أول دولة تُطلق بنجاح عملات رقميّة للبنك المركزي.حيث يمكن إرسال العملة الرقميّة واستلامها عبر تطبيق للهاتف المحمول، ويمكن استخدامها لدى أي تاجر "مع محفظة إلكترونيّة معتمدة من البنك المركزي على أجهزتهم المحمولة"[3].

يجب على الدول والحكومات الإسراع في إصدار العملات الرقمية الحكومية من أجل ضبط السوق النقدية، ومحاولة التخلص من العملات الرقمية الافتراضية أو على الأقل احتوائها لأنها تعتبر عملة موازية والغرض منها هو المضاربة والمقاربة وليس بناء اقتصاد حقيقي.

[1] "أمريكا تفكر في إنشاء عملتها الرقمية الرسمية"، مقال منشور بتاريخ: 23/05/2021م، انظر الرابط: https://www.alarabiya.net/aswaq/financial-markets/، تاريخ الاطلاع: 26/09/2021م، على الساعة: 12سا و46د.

[2] "فنزويلا أول دولة تطلق عملة رقمية...تعرف عليها"، تاريخ النشر: 03/10/2019م، انظر الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2019/10/3/، تاريخ الاطلاع: 27/09/2021م، على الساعة: 19سا و39د.

[3] " البنك المركزي في جزر البهاما يطلق العملة الرقمية sand dollar "، انظر الرابط: https://theqa.reviews/news/، تاريخ الاطلاع: 27/09/2021م، على الساعة: 22سا و54د.

يجب أن يكون تنظيم التشفير العالمي شاملاً ومتسقًا ومنسقًا

ترجمة [1]: د. سامر مظهر قنطقجي

تتمثل مهمة صندوق النقد الدولي في حماية استقرار النظام النقدي والمالي الدولي، وتعمل الأصول المشفرة على تغيير النظام بشكل عميق.

نمت أصول التشفير والمنتجات والخدمات المرتبطة بها بسرعة في السنوات الأخيرة. علاوة على ذلك، فإن الروابط المتبادلة مع النظام المالي المنظم آخذة في الازدياد. يكافح صانعو السياسات لرصد المخاطر من هذا القطاع المتطور، حيث العديد من الأنشطة غير منظمة. في الواقع، نعتقد أن مخاطر الاستقرار المالي هذه قد تتحول قريبًا إلى منهجية في بعض البلدان.

قد تسهل التدابير التنظيمية غير المنسقة تدفقات رأس المال التي يحتمل أن تكون مزعزعة للاستقرار

في حين أن القيمة السوقية البالغة ٢.٥ تريليون دولار تقريبًا تشير إلى قيمة اقتصادية كبيرة للابتكارات التكنولوجية الأساسية مثل blockchain، فقد تعكس أيضًا الزبد في بيئة التقييمات الممتدة. في الواقع، تضمنت ردود الفعل المبكرة على متغير Omicron بيعًا كبيرًا للعملات المشفرة.

مخاطر النظام المالي من أصول التشفير

إن تحديد التقييم ليس هو التحدي الوحيد في النظام الاقتصادي للعملات المشفرة: تحديد المخاطر ومراقبتها وإدارتها يتحدى المنظمين والشركات. وتشمل هذه، على سبيل المثال، مخاطر السلامة التشغيلية والمالية من عمليات تبادل الأصول المشفرة والمحافظ، وحماية المستثمر، والاحتياطيات غير الكافية والإفصاح غير الدقيق عن بعض العملات المستقرة. علاوة على ذلك، في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، يمكن لظهور العملات المشفرة تسريع ما نطلق عليه "التشفير" – عندما تحل هذه الأصول محل العملة المحلية، وتتحايل على قيود الصرف وتدابير إدارة حسابات رأس المال.

[1] Tobias Adrian, Dong He, and Aditya Narain, Global Crypto Regulation Should be Comprehensive, Consistent, and Coordinated, Dec 9, 2021, Link

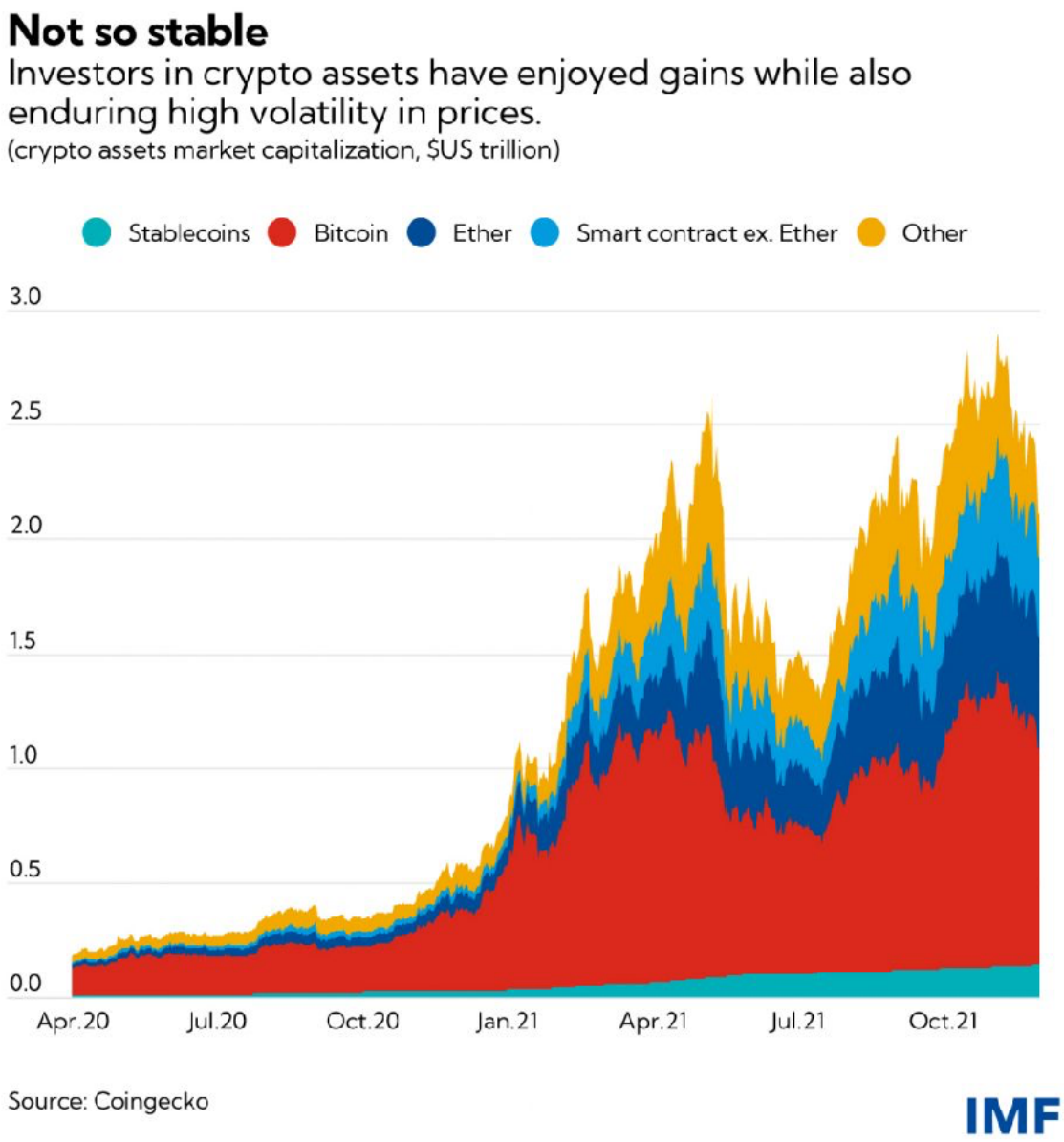

تؤكد هذه المخاطر سبب حاجتنا الآن إلى معايير دولية شاملة تعالج بشكل كامل المخاطر التي يتعرض لها النظام المالي من أصول التشفير والنظام البيئي المرتبط بها والمعاملات ذات الصلة، مع السماح ببيئة مواتية لمنتجات وتطبيقات الأصول المشفرة المفيدة.

يجب على مجلس الاستقرار المالي، في دوره التنسيقي، تطوير إطار عمل عالمي يشتمل على معايير لتنظيم الأصول المشفرة. يجب أن يكون الهدف هو توفير نهج شامل ومنسق لإدارة المخاطر على الاستقرار المالي وسلوك السوق الذي يمكن تطبيقه باستمرار عبر الولايات القضائية، مع تقليل إمكانية المراجحة التنظيمية، أو نقل النشاط إلى ولايات قضائية ذات متطلبات أسهل.

يحد تحويل العملات المشفرة عبر القطاعات وعبر الحدود من فعالية الأساليب الوطنية. تتخذ البلدان إستراتيجيات مختلفة للغاية، وقد لا تسمح القوانين واللوائح القائمة باتباع نهج وطنية تغطي بشكل شامل جميع عناصر هذه الأصول. الأهم من ذلك، أن العديد من مزودي خدمات التشفير يعملون عبر الحدود، مما يجعل مهمة الإشراف والتنفيذ أكثر صعوبة. قد تسهل التدابير التنظيمية غير المنسقة تدفقات رأس المال التي يحتمل أن تكون مزعزعة للاستقرار.

قدمت هيئات وضع المعايير المسؤولة عن المنتجات والأسواق المختلفة مستويات مختلفة من التوجيه. على سبيل المثال، أصدرت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية توجيهات لنهج قائم على المخاطر للتخفيف من مخاطر السلامة المالية من الأصول الافتراضية ومقدمي خدماتها. تتراوح الإجراءات التي تتخذها هيئات وضع المعايير الأخرى من المبادئ العامة لبعض أنواع الأصول المشفرة إلى قواعد التخفيف من مخاطر التعرض للكيانات الخاضعة للتنظيم وإنشاء شبكات تبادل المعلومات. في حين أن هذه الجهود مفيدة، إلا أنها لم يتم تنسيقها بشكل كافٍ نحو إطار عمل عالمي لإدارة المخاطر على النزاهة المالية والسوقية، والاستقرار المالي، وحماية المستهلك والمستثمر.

جعل التنظيم يعمل على المستوى العالمي

يجب أن يوفر الإطار التنظيمي العالمي مجالاً متكافئًا على طول نطاق النشاط والمخاطر. نعتقد أن هذا، على سبيل المثال، يجب أن يحتوي على العناصر الثلاثة التالية:

- يجب أن يكون مقدمو خدمات الأصول المشفرة الذين يقدمون وظائف مهمة مرخصين أو مفوضين. وتشمل هذه التخزين، ونقل، وتسوية، وحفظ الاحتياطيات والأصول، من بين أمور أخرى، على غرار القواعد الحالية لمقدمي الخدمات المالية. يجب تحديد معايير الترخيص والتفويض بوضوح، وتحديد السلطات المسؤولة بوضوح، وتحديد آليات التنسيق فيما بينها بشكل جيد.
- يجب أن تكون المتطلبات مصممة لحالات الاستخدام الرئيسية لأصول التشفير والعملات المستقرة. على سبيل المثال، يجب أن يكون للخدمات والمنتجات الخاصة بالاستثمارات متطلبات مماثلة لتلك الخاصة بوسطاء وتجار الأوراق المالية، تحت إشراف منظم الأوراق المالية. يجب أن يكون لخدمات ومنتجات المدفوعات متطلبات مماثلة لتلك الخاصة بالودائع المصرفية، والتي يشرف عليها البنك المركزي أو هيئة الإشراف على المدفوعات. بغض النظر عن السلطة الأولية للموافقة على خدمات

ومنتجات التشفير، يحتاج جميع المشرفين – من البنوك المركزية إلى الأوراق المالية والمنظمين المصرفية – إلى التنسيق لمعالجة المخاطر المختلفة الناشئة عن الاستخدامات المختلفة والمتغيرة.

- يجب أن توفر السلطات الإشرافية متطلبات واضحة للمؤسسات المالية الخاضعة للتنظيم فيما يتعلق بتعرضها للعملات المشفرة والتعامل معها. على سبيل المثال، يجب على المنظمين المناسبين للبنوك والأوراق المالية والتأمين والمعاشات التقاعدية أن ينصوا على متطلبات رأس المال والسيولة وحدود التعرض لأنواع مختلفة من هذه الأصول، ويتطلبون تقييم مدى ملاءمة المستثمر والمخاطر. إذا كانت الكيانات الخاضعة للتنظيم تقدم خدمات الحفظ، فيجب توضيح المتطلبات لمعالجة المخاطر الناشئة عن تلك الوظائف.

تواجه بعض الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية مخاطر فورية وحادة تتمثل في استبدال العملة من خلال الأصول المشفرة، أو ما يسمى بالتشفير. يجب ضبط إجراءات إدارة تدفق رأس المال بشكل دقيق في مواجهة التشفير. وذلك لأن تطبيق الأدوات التنظيمية القائمة لإدارة تدفقات رأس المال قد يكون أكثر صعوبة عندما يتم نقل القيمة من خلال أدوات جديدة وقنوات جديدة ومقدمي خدمات جدد ليسوا كيانات خاضعة للتنظيم.

هناك حاجة ملحة للتعاون والتعاون عبر الحدود لمواجهة التحديات التكنولوجية والقانونية والتنظيمية والإشرافية. يعد إعداد نهج تنظيمي شامل ومتسق ومنسق للتشفير مهمة شاقة. ولكن إذا بدأنا الآن، يمكننا تحقيق هدف السياسة المتمثل في الحفاظ على الاستقرار المالي مع الاستفادة من الفوائد التي تجلبها الابتكارات التكنولوجية الأساسية.

من المحتمل أن تعمل الأصول المشفرة على تغيير النظام النقدي والمالي الدولي بطرق عميقة. طور صندوق النقد الدولي إستراتيجية من أجل الاستمرار في تنفيذ مهمته في العصر الرقمي. سيعمل الصندوق عن كثب مع مجلس الاستقرار المالي وأعضاء آخرين في المجتمع التنظيمي الدولي لتطوير نهج تنظيمي فعال لأصول التشفير.

التسويق بالذكاء الاصطناعي AIM – دمج تقني لنتائج أعمال عالية

ما هي ابرز طرق الاستخدام؟

إياد محمد يحيى قنطقجي

ماجستير اقتصاد

عندما تعلم أن معظم الشركات الكبيرة وعلى رأسها نتفليكس وأمازون وغوغل تستخدم الذكاء الاصطناعي في منتجاتها وعملياتها التسويقية، فقد أصبحت تدرك تمامًا أن في كل يوم تأجيل لاستخدام الحلول المبتكرة المدعومة بالذكاء الاصطناعي في عمليات التسويق الخاصة بعملك فأنت تفقد ميزة تنافسية.

قد يبدو ذلك دراماتيكيًا بعض الشيء لكن بمراقبة تطور آلية استخدام الذكاء الاصطناعي نرى أنه قد شق طريقه بعمق شديد في مجال التسويق، مما ساعد العلامات التجارية على تعزيز كل خطوة باتجاه العميل.

يعد استخدام الذكاء الاصطناعي وسيلة لتزويد العملاء بتجربة رقمية فريدة وشخصية، حيث يقدم المحتوى وفقًا لاحتياجات العميل ويقدم تقسيم جيد للعلاقات مع المستهلكين وفقًا لشروطهم.

لذا فإن العديد من الشركات (وفرق التسويق التي تدعمها) تبنت الحلول التقنية الذكية بسرعة بهدف تشجيع الكفاءة التشغيلية مع تحسين تجربة العملاء؛ فمن خلال هذه المحطات يمكن للمسوقين اكتساب فهم أكثر دقة وشمولية لجماهيرهم المستهدفة، ويمكن استخدام الأفكار التي تم جمعها من خلال هذه العملية لدفع التحويلات مع تخفيف عبء العمل في نفس الوقت على فرق التسويق.

ماذا يعني استخدام الذكاء الاصطناعي في التسويق؟

هي عملية استخدام الذكاء الاصطناعي لأتمتة عملية جمع البيانات وتحليلها، وتمكين فرق التسويق من اتخاذ قرارات أكثر فاعلية تعتمد على البيانات؛ حيث يزيد الذكاء الاصطناعي من سرعة بيانات المستهلك مع تقديم الرؤى في الوقت الفعلي وتحسين التواصل مع العملاء ليكون أكثر تأثيراً. فقد يمكن تصميم الرسائل لتناسب المستهلك الفردي وتسليمها في الوقت الأمثل ودون تدخل مباشر من جهات التسويق.

كما عرف موقع Marketing Evolution الذكاء الاصطناعي في التسويق بأنه: استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لاتخاذ قرارات آلية بناءً على البيانات والملاحظات التي تم جمعها عن الجمهور أو الاتجاهات الاقتصادية التي قد تؤثر على جهود التسويق وتحليلها. وغالبًا ما يستخدم الذكاء الاصطناعي في جهود التسويق عندما تكون السرعة ضرورية؛ حيث تستخدم أدوات الذكاء الاصطناعي البيانات وملفات تعريف العملاء لمعرفة أفضل طريقة للتواصل مع العملاء، ثم تقديم محتوى مخصص لهم في الوقت المناسب دون تدخل من أعضاء فرق التسويق، مما يضمن أقصى قدر من الكفاءة. بالنسبة للعديد من جهات التسويق اليوم يتم استخدام الذكاء الاصطناعي لزيادة كفاءة فرق التسويق أو لأداء المزيد من المهام التكتيكية التي تتطلب قدراً أقل من الفروق البشرية.

أما بالنسبة لشركة EmarSys الرائدة في مجال التسويق فقد ذكرت أن التسويق بالذكاء الاصطناعي (AIM) هو: وسيلة للاستفادة من بيانات العملاء ومفاهيم الذكاء الاصطناعي "مثل التعلم الآلي" لتوقع الخطوة التالية لعميلك وتحسين رحلة العميل، مسلحين بإحصاءات البيانات الضخمة، حيث يمكن للمسوقين الرقميين تعزيز أداء حملاتهم وعائد الاستثمار بشكل كبير، ويمكن تحقيق كل ذلك دون بذل أي جهد إضافي من جانب جهة التسويق.

العناصر الرئيسية لـ AIM:

هناك ثلاثة عناصر أساسية للتسويق بالذكاء الاصطناعي اليوم:

١. البيانات الضخمة: البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي متلازمان. الذكاء الاصطناعي هو الطريقة الوحيدة لمعالجة كميات هائلة من البيانات وتقسيمها وكشف الرؤى في إطار زمني صغير حيث يمكن استخدامها لدفع أداء التسويق. يمكن لفرق التسويق استخدام هذه الأفكار لإيصال الرسالة الصحيحة في اللحظات الدقيقة بالغة الأهمية.

٢. التعلم الآلي: يساعد التعلم الآلي جهات التسويق في تسريع عملية تحليل مجموعات البيانات الضخمة. يمكن تسليط الضوء على الاتجاهات والرؤى المتعلقة بسلوك المستهلك، مع مساعدة التعلم الآلي على تحديد التغييرات في سلوك المستهلك والتنبؤ بالردود على الرسائل. هذا يمكّن فرق التسويق من الفهم العميق لعملائها والتنبؤات الدقيقة لسلوكهم.

٣. حلول التسويق الديناميكية: يمكّن التسويق بالذكاء الاصطناعي فرق التسويق من تقديم رسائل قوية ومقنعة للمستهلكين؛ حيث يمكن معالجة البيانات الضخمة المجمعة عبر قنوات رقمية متعددة بسرعة. وذلك بدوره يتيح للمسوقين التفكير والعمل بشكل أكثر إستراتيجي، مما يزيد من فعالية وعائد الاستثمار على مبادرات التسويق.

تحديات التسويق بالذكاء الاصطناعي:

يعتمد التسويق الحديث على فهم متعمق لاحتياجات العملاء وتفضيلاتهم لبناء القدرة على التصرف بناءً على تلك المعرفة بسرعة وفعالية.

أدت القدرة على اتخاذ قرارات تستند إلى البيانات في الوقت المناسب إلى جعل الذكاء الاصطناعي في طليعة الأمور التي تهم أصحاب المصلحة في التسويق، ومع ذلك يجب أن تكون فرق التسويق على دراية عند تحديد أفضل طريقة لدمج الذكاء الاصطناعي في حملاتهم وعملياتهم؛ لأن تطوير واستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لا تزال في مراحله الأولى. لذلك هناك بعض التحديات التي يجب أن تكون فرق التسويق على دراية بها عند تطبيق الذكاء الاصطناعي في التسويق.

١. وقت التدريب وجودة البيانات: لا تعرف أدوات الذكاء الاصطناعي تلقائيًا الإجراءات التي يجب اتخاذها لتحقيق أهداف التسويق. إنها تتطلب وقتًا وتدريبًا لتعلم الأهداف التنظيمية، وتفضيلات العملاء، والاتجاهات التاريخية، وفهم السياق العام، وإنشاء الخبرة.

٢. لا يتطلب ذلك وقتًا فحسب بل يتطلب أيضًا ضمان جودة البيانات. إذا لم يتم تدريب أدوات الذكاء الاصطناعي على بيانات عالية الجودة ودقيقة ومناسبة في الوقت المناسب، فتتخذ الأداة عدد أقل من القرارات المثلى التي لا تعكس رغبات المستهلك، وبالتالي تقل قيمة الأداة.

٣. الخصوصية: يقوم المستهلكون والهيئات التنظيمية على حد سواء باتخاذ إجراءات صارمة بشأن كيفية استخدام المؤسسات لبياناتهم. تحتاج فرق التسويق إلى التأكد من أنها تستخدم بيانات المستهلك بشكل أخلاقي وبما يتوافق مع المعايير التي تحكم هذه الأمور مثل القانون العام لحماية البيانات (GDPR)، أو تخاطر بفرض عقوبات شديدة وإلحاق الضرر بالسمعة. هذا هو التحدي فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، لذا في حال لم تتم برمجة الأدوات على مراعاة إرشادات قانونية محددة على وجه التحديد فقد تتجاوز ما يعتبر مقبولاً من حيث استخدام بيانات المستهلك.

٤. إثبات قيمة استثمارات الذكاء الاصطناعي لأصحاب المصلحة: قد يكون من الصعب على فرق التسويق إثبات قيمة استثمارات الذكاء الاصطناعي لأصحاب المصلحة في الأعمال. في حين أن مؤشرات الأداء الرئيسية مثل عائد الاستثمار والكفاءة القابلة للقياس الكمي بسهولة، فإن إظهار كيفية تحسين الذكاء الاصطناعي لتجربة العملاء أو سمعة العلامة التجارية أقل وضوحًا. لذا تحتاج فرق التسويق إلى التأكد من أن لديهم قدرات القياس لإسناد هذه المكاسب النوعية إلى استثمارات الذكاء الاصطناعي.

٥. أفضل ممارسات النشر: نظرًا لأن الذكاء الاصطناعي هو من أحدث أدوات التسويق، لم يتم وضع أفضل الممارسات النهائية لتوجيه عمليات النشر الأولية لفرق التسويق.

٦. التكيف مع المشهد التسويقي المتغير: رافق ظهور الذكاء الاصطناعي باضطراب في عمليات التسويق اليومية؛ حيث يجب على المسوقين تقييم الوظائف التي سيتم استبدالها والوظائف التي سيتم إنشاؤها. اقترحت إحدى الدراسات أنه سيتم استبدال ما يقرب من ٦ من كل ١٠ وظائف متخصصة في التسويق ووظائف التحليل بوظائف متخصصة بتكنولوجيا التسويق.

فوائد التسويق بالذكاء الاصطناعي (ماذا يعني التسويق بالذكاء الاصطناعي لفرق التسويق):

حظي التسويق بالذكاء الاصطناعي باهتمام كبير بين المسوقين بسبب الرؤى التي يقدمها، فوفقًا لدراسة حديثة أجرتها شركة PWC يرى ٧٢٪ من المسوقين أن الذكاء الاصطناعي "ميزة تجارية تنافسية". وتوقع عدد كبير من المسوقين أن يؤثر الذكاء الاصطناعي على نتائج التسويق في الأشهر والسنوات القادمة بالطرق التالية:

- زيادة العائد على الاستثمار التسويقي: يمكن للمسوقين الاستفادة من الذكاء الاصطناعي لتحويل حملاتهم التسويقية باستخدام رؤى البيانات والعمل عليها في الوقت الفعلي.

منصات الذكاء الاصطناعي قادرة على اتخاذ قرارات ذكية حول كيفية تخصيص الأموال عبر القنوات، وتحليل مواضع الإعلانات عالية الأداء، وزيادة قيمة برنامج التسويق. وذلك باستخدام قواعد تخصيص الميزانية والإنفاق الذكية بشكل صحيح ستعمل منصات الذكاء الاصطناعي على تحسين عائد الاستثمار التسويقي.

- المحتوى المخصص: باستخدام الذكاء الاصطناعي يمكن للمسوقين نقل آلية نقل البيانات والاستهداف إلى مستوى جديد كليًا، حيث يمكن أن تتجاوز تحليلات الجمهور على المستوى الديموغرافي المعتاد لفهم الأشخاص على أساس فردي. فالآن يمكن للمسوقين استخدام الذكاء الاصطناعي لتحديد العملاء أو المشترين المحتملين وتقديم المحتوى المثالي الأكثر صلة بهم.

يمكن أن يكون هذا مفيداً بشكل خاص لزيادة التأثير في البيع بالتجزئة والتجارة الإلكترونية مع دعم البيانات الضخمة والتعلم الآلي والذكاء الاصطناعي مجتمعة.

- تحسين إعداد تقارير وقياس الحملة: قد يكون من الصعب تجميع وتحليل الكميات الكبيرة من البيانات التي تنتجها حملات التسويق اليوم. هذا يجعل من الصعب على جهات التسويق الإبلاغ عن نجاحات الحملة وإثباتها. يمكن للمسوقين استخدام لوحات المعلومات التي تدعم الذكاء الاصطناعي للحصول على عرض شامل لعناصر الحملة التي تعمل وتكرار تلك الأنماط، وتعديل الحملات وفقًا لذلك لرؤية النجاح المتزايد عبر الحملات. بالإضافة إلى تحليلات الحملات الذكية عبر تمكين إعداد التقارير المحسنة.
- تحسين أداء فريق التسويق: يمكن للذكاء الاصطناعي إجراء تحليل البيانات بشكل أسرع بكثير من البشر، فالسماح لحلول الذكاء الاصطناعي بمعالجة المهام التي تستغرق وقتًا طويلاً يساعد في توفير الوقت اللازم لفريق التسويق للتركيز على ما يهم "الإستراتيجية". يساعد الذكاء الاصطناعي المسوقين على استخدام التحليلات في الوقت الفعلي لاتخاذ قرارات أفضل للحملة وتحسين الأداء العام.

تطبيقات الذكاء الاصطناعي الراسخة في التسويق:

١. روبوتات الدردشة لتطوير العملاء المحتملين ودعم العملاء.

٢. تحليل المكالمات الواردة وتوجيهها، والتحليل والتصنيف والاستجابة لتعليقات العملاء والبريد الإلكتروني.

٣. أتمتة حملات التسويق (بما في ذلك رسائل البريد الإلكتروني وإنشاء الصفحة المقصودة وتقسيم العملاء).

٤. تحليل المزيج التسويقي.

٥ . تسويق المنتجات عبر الإنترنت .

٦ . التسعير .

٧ . توصيات المنتج أو الخدمة والعروض الشخصية للغاية .

٨ . شراء الإعلانات الرقمية الآلية .

٩ . تسجيل نقاط المبيعات .

١٠ .تخطيط وشراء وتنفيذ بعض إجراءات مواقع التواصل الاجتماعي .

١١ .تحليل مشاعر وردود وسائل التواصل الاجتماعي .

١٢ .وضع إعلان تلفزيوني (جزئي) .

١٣ .تحليلات الويب .

١٤ .تشغيل موقع الويب وتحسينه (بما في ذلك الاختبار) .

١٥ .إنشاء محتوى مدعوم بالذكاء الاصطناعي .

١٦ .رؤى العملاء المدعومة بالذكاء الاصطناعي .

١٧ .التعرف الآلي على الصور .

١٨ .تحليل السلوك والتحليلات التنبؤية .

١٩ .المركبات ذاتية القيادة .

أمثلة على الذكاء الاصطناعي في التسويق :

١ . تجارب شخصية على الإنترنت

في حين أن قدرة الذكاء الاصطناعي بعيدة كل البعد عن إنشاء مواقع ويب جديدة من الألف إلى الياء، إلا أنه يمكن أن يساعدك على تحسين تجربة الزائر من خلال التخصيص الذكي على موقعك . لكن يمكن أن تساعد الخوارزميات الذكية في :

- تخصيص تجربة موقع الويب – من خلال تحليل المئات من نقاط البيانات حول مستخدم واحد (بما في ذلك الموقع والتركيبة السكانية والجهاز والتفاعل مع موقع الويب وما إلى ذلك) .
- الإخطارات – بفضل التخصيص السلوكي يمكن أن تكون الإشعارات الفورية خاصة بالمستخدمين الفرديين بما يساعد على توصيل الرسالة الصحيحة لهم في الوقت المناسب .

- يمكّن الذكاء الاصطناعي أيضًا من التعرف على وقت توقف تدفق البيانات أو زيادة حركة مرور غير متوقعة لموقعك.

على سبيل المثال تنشأ Nike تجارب شخصية للعملاء باستخدام الذكاء الاصطناعي. تتيح هذه التقنية لموقع Nike الإلكتروني إمكانية التوصية بالمنتجات التي تناسب العملاء بشكل فريد. كما أنها تمكن العملاء من البحث عن المنتجات باستخدام لغة المحادثة والصور دون التفاعل مع شخص. استخدام Nike للذكاء الاصطناعي ساعد تمامًا على إضفاء الطابع الشخصي على رحلة العميل، وهي قيمة مضافة ضخمة لأعمالهم.

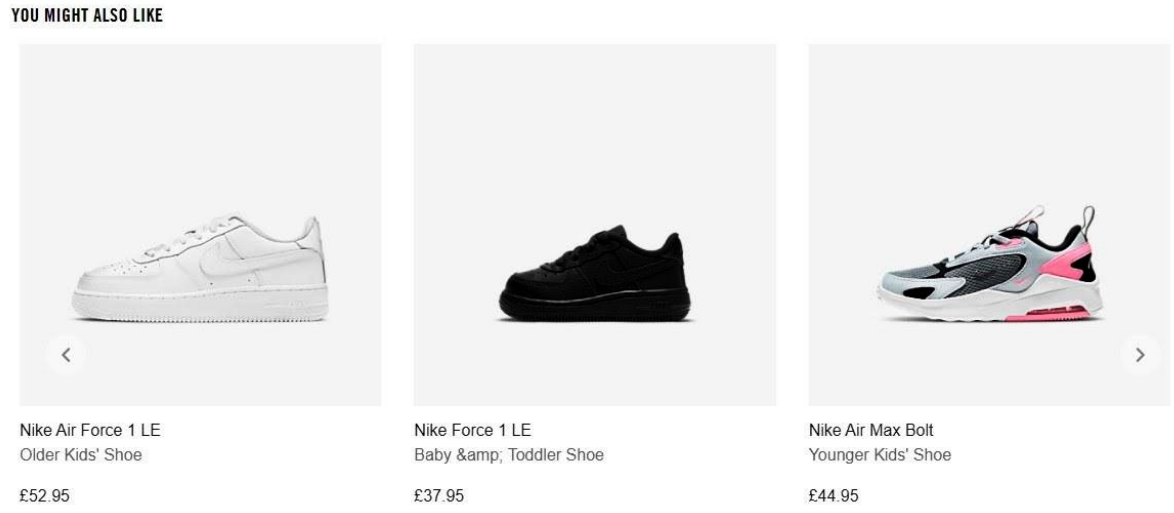

وأيضًا يستخدم كل من الناشرين والعلامات التجارية الاستهلاكية مثل The Wall Street Journal وPandora وLa Redoute و TopFan نهجًا مدعومًا بالذكاء الاصطناعي لتحسين معدلات التحويل والتمييز عن المنافسين، وفقًا لتقارير Boomtrain.

نصيحة: في الوقت الذي يتوقع فيه العملاء تجارب مفيدة بشكل متزايد يمكنك استخدام الذكاء الاصطناعي لأتمتة جزء كبير من التخصيص، نتيجة ذلك سيتمكن زوار الموقع من مشاهدة المحتوى والإشعارات والعروض الأكثر صلة بناء على الموقع والمعلومات السكانية وسجل التصفح.

٢. إعلانات الدفع بالنقرة المحسّنة بالذكاء الاصطناعي

يخصص معظم المسوقين ميزانيات الدفع لكل نقرة لبرنامج AdWords وفيسبوك. وفقًا لـ eMarketer تسيطر غوغل على ٤٠.٧٪ من سوق الإعلانات الرقمية في الولايات المتحدة، يليها فيسبوك بنسبة ١٩.٧٪.

تتم إدارة معظم الحملات الإعلانية بنظام الدفع بالنقرة إما من قبل فرق داخلية أو وكالة PPC، بمعنى آخر؛ البشر. لكن يمكن للذكاء الاصطناعي مساعدتك في الكشف عن قنوات إعلانية جديدة قد لا تستخدمها منافسيك.

أيضًا يمكن للأنظمة التي تعمل بالذكاء الاصطناعي أن تساعد المعلنين في اختبار المزيد من منصات الإعلانات وتحسين الاستهداف، هذا هو بالضبط ما يفعله فيسبوك لتحسين عرض الإعلانات.

لذا إن كنت تعمل مع حملات PPC فيمكن أن تساعدك خوارزميات الذكاء الاصطناعي في إيجاد طرق جديدة لتحسين التخطيط وكتابة الإعلانات والاستهداف وعروض الأسعار.

٣. توصيات التسوق الشخصية

سواء كانت التوصيات تستند إلى مشتريات العملاء السابقة أو مجرد منتجات مماثلة عند نقاط تسعير مختلفة، فمن الفعال تثقيف العملاء وتمكينهم من تسهيل قرار الشراء كثيراً.

على سبيل المثال وضعت أمازون معياراً لتوصيات المنتجات ولا تزال رائدة في سوق التجارة الإلكترونية حتى الساعة؛ حيث توفر ميزة توصيات منتجات أمازون للعملاء تجربة تسوق أكثر تخصيصًا وإمتاعًا. فأظهرت الأبحاث أن ٥٣٪ من المتسوقين يقولون إنهم يجرون دائمًا أبحاثًا قبل شراء منتج للتأكد من أنهم يجرون أفضل عملية شراء ممكنة. هذا هو السبب في أن توصيات المنتج ستكون مساعدة كبيرة للعملاء للعثور على ما يبحثون عنه؛ إلى جانب ذلك صممت أمازون أيضًا إستراتيجية تسعير للتميز في السوق الحديث والمتغير باستمرار. يُعد التسعير الديناميكي لشركة أمازون نجاحًا كبيرًا، بدلاً من إغراق العملاء بالتغيرات السريعة في الأسعار وتستفيد الشركة من هذه الإستراتيجية لتعديل أسعارها بنفس الوتيرة السريعة لطلب السوق. يساعد هذا أمازون على البقاء في صدارة المنافسة والاستفادة من ميزة المحرك الأول لتقديم أسعار منتجات مقنعة للعملاء قبل أن يتخذ منافسوهم أي إجراء.

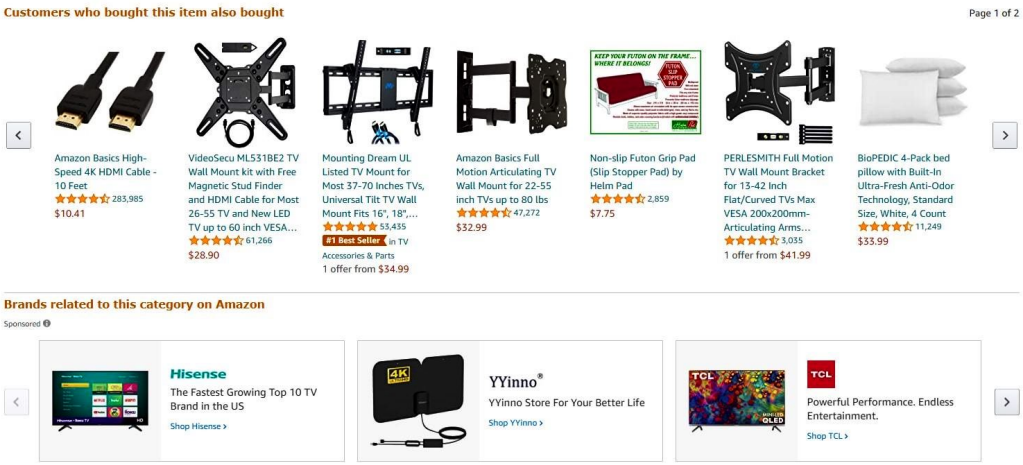

٤ . متجر أزياء يعتمد على الـ AI

استخدام Alibaba للذكاء الاصطناعي في مجال الموضة جلب تحسين كبير لتجربة بيع الأزياء بالتجزئة وذلك من خلال فتح متجر FashionAI في هونغ كونغ. هذا الاستخدام للذكاء الاصطناعي يبسط بشكل فعال تجربة تسوق الملابس ويكسب المزيد من اهتمام العملاء.

يستخدم متجر FashionAI التابع لشركة Alibaba ثلاث ميزات رئيسية لتبسيط تجربة بيع الأزياء بالتجزئة للعملاء:

- قفل ذكي لالتقاط تفضيلات العملاء: تحتوي المنتجات في هذا المتجر على علامات تتبع خاصة تحتوي على تحديد التردد اللاسلكي، وأجهزة الاستشعار الجيروسكوبية، وشرائح Bluetooth منخفضة الطاقة. سيحمل كل ثوب معلومات متخصصة حول العنصر المرتبط به. سيعمل المستشعر الجيروسكوبي المذهل على تمكين العلامة من تحديد العناصر التي يمكن لمسها وأيها لا يمكن لمسه.
- المرايا الذكية: توجد مرايا في طابق المبيعات وفي غرف تغيير الملابس مزودة بشاشات لمس ذكية. يعرض معلومات حول العناصر التي يتفاعل معها العملاء بفضل الأقفال الذكية المجهزة بكل منتج. يمكن للمرايا الذكية أيضًا أن توصي بملابس أخرى لاستكمال العناصر التي يتصفحها العملاء حاليًا.
- تجربة ملائمة جديدة: يتيح هذا المفهوم للعملاء الحصول بسرعة على أفضل نظرة على ما يرتدونه من خلال إضافة الملابس والإكسسوارات المقترحة التي يقدمها لهم موظفو المتجر بعد تجربة أحد العناصر. تحمل FashionAI أيضًا قدرة MmniChannel متزايدة مع "Virtual Wardrobe"

على تطبيق Taobao المحمول الخاص بها. تسمح هذه الميزة للعملاء بمشاهدة الملابس التي يحاولون ارتدائها مع العناصر الأخرى الموصى بها والتي من شأنها أن تكمل ملابسهم.

٥. المساعد الشخصي الذكي

BMW مثلاً – إلى جانب التكنولوجيا للتعرف على السائق وتعديل النظام وتعديل المقصورة لتناسب كل فرد على أفضل وجه، فقد تم تجهيز سياراتها الرياضية المحسّنة بالذكاء الاصطناعي أيضًا بمساعد شخصي ذكي. يقدم هذا المساعد الشخصي العديد من وظائف السيارة مثل التحكم في جو السيارة، الأضواء، الوسائط، والإعدادات مثل Caring car، وExperience Modes، فحص ميكانيك السيارة وما إلى ذلك.

يتيح هذا المساعد المذهل للسائقين التواصل مع سياراتهم كما يفعلون مع الهواتف الذكية؛ حيث أنه دليل يتم تنشيطه صوتيًا ويمكنه توقع طرق السفر لتبسيط إدخال الوجهة وتنبيه السائقين والتكامل مع التطبيقات الأخرى. (شاهد الفيديو).

٦. برنامج المكافآت / تطبيق الهاتف المحمول لستاربكس مثلاً

تقوم ستاربكس بتجميع بيانات عملائها من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي في برنامج المكافآت وتطبيق الموبايل الخاص بها، وذلك لبناء علاقات أفضل مع عملائها من خلال برنامج المكافآت هذا.

على سبيل المثال تقدم الشركة لعملائها قهوة مجانية في أعياد ميلادهم. من خلال تطبيق الهاتف المحمول الخاص بها "يمكن للعملاء التحدث مع المساعدة الصوتية باريستا لطلب قهوتهم".

من خلال هذه الأداة المدعومة بالذكاء الاصطناعي تحصل ستاربكس على تاريخ شراء العميل وتمنحه الأذواق التي تستمتع بها بعد تحليل تاريخ الشراء ووقت الطلب والموقع.

هل يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحل محل المسوقين؟ كيف يمكنهم العمل جنبًا إلى جنب؟

تأتي قرارات التسويق من البشر في نهاية المطاف. لكن يمكن أن يساعد الذكاء الاصطناعي المسوقين على إنجاز وتحسين ما يفعلونه لكنه لا يمكن أن يحل محلهم تمامًا. ومما لا شك فيه أن الذكاء الاصطناعي يساعد المسوقين على تحقيق حلمهم في القيام بالتسويق بطريقة شخصية وذات مغزى.

لتحقيق النجاح في التسويق بالذكاء الاصطناعي، هناك بعض الاعتبارات للمسوقين:

- تأكد من أن بياناتك كافية لخوارزميات الذكاء الاصطناعي للتعلم منها وتحليلها بدقة.
- لا تترك كل شيء للأدوات عندما يتعلق الأمر بالتخصيص.
- حدد أين يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحقق أكبر تأثير ويحقق أعلى عائد استثمار لعملك.
- إن كنت تبحث عن بائعي تسويق للذكاء الاصطناعي، ففكر في اختيار أولئك الذين يمكنهم مساعدتك في اتخاذ القرارات الصحيحة لحملاتك.

المراجع وروابطها:

10 Ways AI And Machine Learning Are Improving Marketing In 2021 How Artificial Intelligence Is Transforming Digital Marketing	موقع forbes
The AI-enhanced customer experience	موقع ibm
AI Marketing: What, Why and How to use Artificial Intelligence in Marketing	موقع mageplaza
8 Ways Intelligent Marketers Use Artificial Intelligence	موقع contentmarketinginstitute
How to Design an AI Marketing Strategy	موقع Harvard Business Review
How to leverage AI in marketing: three ways to improve consumer experience	موقع deloitte
What is Artificial Intelligence (AI) Marketing?	موقع marketingevolution
AI Marketing: How to Leverage New Technology to Maximize Results?	موقع thekeenfolks
What is Artificial Intelligence (AI) Marketing? A Complete Guide	موقع emarsys

القيادة المثالية الأنموذج الأكمل من وحي العلاقات الإنسانية

د. فادي محمد الدحدوح
خبير في البحث العلمي والدراسات

إن معيار التصور الإسلامي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الأنموذج الفذ الكامل، الذي لا يتقدم عليه أي أنموذج آخر في كلّ مجالات وأنشطة الحياة، وعندما نتحدث عن نموذج القيادة المثالية نجد أنفسنا أمام ممارس القيادة الأنموذج والمثال، يعمل بالشورى، يؤسس للبناء والنهضة، ويعمق حرية الرأي ويحاور أصحابه الكرام، ويستمع إلى نصحهم ووجهات نظرهم، ولا ريب أن مفهوم القيادة نال العديد من الاهتمام وأجريت العديد من الدراسات والأبحاث في مختلف السنوات، وعلى مختلف الأصعدة في مجالات السياسة والإدارة والتربية وغيرهما داخل المؤسسات والمنظمات مهما تنوعت أهدافها وطبيعة عملها وإستراتيجية التفكير وأساليب التخطيط.

إن المتتبع لمسار القيادة عبر تاريخ الإنسانية يلاحظ بأنه انتقل من المحورية الذاتية المطلقة في هيئة شخصية تصبح كاريزمية توكل إليها السلطة بشكل مطلق، ومع تطور الفكر الإنساني توصلت كافة الدراسات والأبحاث والتجارب إلى انعدام هذا النمط من السلطة الديكتاتورية المطلقة؛ واستمرت الجهود المتعاقبة إلى أن بزغ نموذج يتأسس على قيم المشاركة والتعاون في العصر الحديث، وهنا وجب التأكيد أنه لا يمكن أن تتطور عمليات التغيير الكبيرة بالمؤسسات من تلقاء ذاتها، فهي تستوجب تنسيقا فاعلا وجهدا مؤثرا لعدد من الفاعلين يعملون بكفاءة وفاعلية من أجل توجيه الأشياء نحو وجهة محددة، مهما كانت هناك عوامل مضادة لمواجهة عمليات التغيير، وبهذا المعنى نتحدث عن القيادة المثالية كتأثير منتظم يمارسه شخص على قرارات وأعمال مجموعة من الأفراد، وأحيانا على مجموعة أوسع، مثل منظمة أو مجتمع كامل، كما يتم بدقة ووعي متكامل من قبل هذه القيادة إلى تحديد متى يستحب القيام بالتغيير ومتى يفضل الإبقاء على الأوضاع كما هي، وفي هذا المجال الذي تمّ تحديده نجد أن مفهوم القيادة في المنظور الإسلامي لا يقوم على المفهوم الكاريزمي الفردي، بل هو مفهوم جماعي مؤطر ومؤسس على قاعدة الشورى والعمل الجماعي المشترك.

إن تأمل معمق ونظرة فاحصة في أحداث وفصول السيرة النبوية الشريفة نلحظ بيسر مدى بسط قيمة الشورى والعمل الجماعي المشترك وتماشيها مع موقع القيادة المثالية، فقد كان نبي الرحمة صلى الله عليه وسلم أنموذج نابض بالقيادة المثالية، فقد أفسح المجال لأصحابه لإبداء آرائهم وبسط وجهات نظرهم ما دامت المواضيع والأفكار غير محسومة بنص قطعي الدلالة، والأمثلة والنماذج في السيرة النبوية كثيرة تفيض ولعل من أبرزها موقف الصحابي الحباب بن المنذر في غزوة بدر الكبرى، وموقف الصحابي الجليل سعد بن معاذ في غزوة الأحزاب، وعبر دراسة فاحصة لما حدث في هذه الأحداث وغيرها نجد قيادة من نوع خاص، تجعل الشورى ركنًا ركينًا في كلّ ما تزاوله من أعمال أو ما تخطط له من مشروعات وبرامج، ومعنى ذلك أن القيادة المثالية في المنظور والتصور الإسلامي قائمة على ركيزة الشورى التي يُسمح بموجبها لكلّ فرد في المجتمع بأن يُسهم بالرأي والمشورة التي يمكن أن تخدم الصالح العام، كما أن التعاون والعمل بروح الفريق الواحد هما السبيل الناجع لبقاء الجماعة وتماسكها وتحقيق ما تصبو إليه من سعادة ورفاهية.

مما تقدّم نستنتج أن النموذج الإسلامي يعزز ويدعم بروز المواهب والمهارات القيادية في الأفراد، باعتبار أن المجتمع المسلم هو المستفيد من تلك النماذج الإنسانية القيادية الناجحة، وتنبع أهمية القيادة المثالية داخل المؤسسات أو المجتمعات من كونها أمرًا ضروريًا لتحقيق التآلف بين الأفراد لبث التعاون فيما بينهم وبين القيادة وكذلك بث التعاون فيما بينهم، حتى يصبح العمل أكثر تنظيمًا وأكثر تحقيقًا للأهداف المرجو تحقيقها، ويعد هذا أمرًا ضروري تحتمه التفاعلات بين الأفراد والجماعات، فالقائد رقيب ومنظم وموجه للأفراد في سلوكياتهم ومواقفهم نحو أهداف مشتركة يهدفون إلى تحقيقها دون إخلال بالنظام العام أو القانون أو العرف أو العادات والتقاليد وغاية ذلك كله الوصول بالجماعة إلى تحقيق ما تصبو إليه دون العبث بالنظام أو إخلال بأمن الآخرين، فالقيادة المثالية ذات أهمية كبيرة نظرًا لأنها تطلب النتائج وتسعى إلى الحصول على كفاءة عالية من جميع الأفراد، فكل من يعمل مع هذا النمط يعلم أن العمل ليس سهلاً، فالقائد يطلب أفضل ما يمكن أن يقدمه الأفراد من عمل، كما أنها تؤكد على الذكاء واللجوء إلى التحليل المنطقي فيعمل على حل المشكلات بهدوء، وينظر إلى كل واحد من الأفراد على اعتباره شخصية فريدة، وبناء عليه يضع قاعدة للتفاعل معه.

إن أفضل نموذج حديث للقيادة بعد دراسات وتجارب وجهود كبيرة يرى النموذج الأكمل والأمثل في القيادة المثالية، فالنموذج الحديث للقيادة؛ يكون القادة والأتباع شركاء بعمل القيادة؛ فهم معًا يشكلون علاقة قيادة، ومعًا يهدفون إلى التغيير الحقيقي الذي يعكس أغراضهم المتبادلة، كما أنهم يطورون علاقة تأثيرية، بحيث يؤثر كل منهم في الآخر، كما هو الحال في المنظمة والمجتمع، هم لا يعلمون الأشياء ذاتها، لكنهم معًا يصنعون القيادة، فتوجه الموارد كافةً نحو تحقيق الأهداف المرسومة للمنظمة أو المجتمع، من خلال المهارات والكفايات القيادية التي تمكن من تفعيل ومشاركة الأفراد؛ بما يوفر فرص الإبداع والتطوير وتحقيق الأهداف على الوجه الأمثل، وفي إطار القيادة المثالية؛ تؤكد الاتجاهات الحديثة ضرورة الاهتمام برأس المال الفكري، من خلال الكشف عن القدرات والإمكانات التي يمتلكها العنصر البشري، وتوظيفها التوظيف المناسب، واستثمارها الاستثمار الأمثل، وتحقيق الأهداف المنشودة بأعلى كفاءة وفاعلية، وذلك من خلال وسائل عدة، تُشعره بالمسؤولية، وتُحفزه للعطاء؛ ويعد هذا المدخل من أبرز عوامل نجاح القيادة، ونجاح المنظمة في تحقيق أهدافها ضمن منظومة متكاملة من العمل الإبداعي وتنمية الابتكار وتحقيق التعاون ومواجهة الأزمات واطلاق القدرات والطاقات الكامنة، وتتجلى في أروع صورها؛ انطلاقًا من وحي العلاقات الإنسانية التشاركية والتعاونية الفعالة بين القائد والأفراد.

قراءة في كتاب المواثيق الدولية ودورها في هدم الأسرة

حمزة عبد الرحمن عميش

باحث في القانون الدولي والعلاقات الدولي

هذا الكتاب هو دراسة علمية لنصوص أهم المواثيق التي تشكل منظومة القانون الدولي لحقوق الإنسان ومن منظور مصلحة الأسرة أن تطبق ما تحتويه تلك المواثيق من مضامين وإستراتيجيات وآليات تؤدي إلى تدمير مؤسسة الأسرة واستئصالها بصورة كاملة وهوما يمثل تهديداً للمجتمعات بأسرها.

تأليف الدكتورة كاميليا حلمي محمد، باحثة مختصة في قضايا الأسرة، والكتاب هو رسالة دكتوراه.

ما من جديد تحت الشمس هذه الكلمة تصدق على سير الحياة الإنسانية في تاريخها الطويل، وهي أن يجعلوا من الحرية أداة لاستعباد الآخرين، وجعلوا من التمرد قيوداً وأغلالاً صفدوا بها أيدي الناس وأعناقهم.

والأسرة هي الأمة الصغيرة، ومنها تعلم النوع الإنساني أفضل أخلاقه، وهي في الوقت نفسه أجمل أخلاقه وأنفعها. ولا بقاء لما كسبه الإنسان من أخلاق المروءة والإيثار إذا هجر الأسرة وفكك روابطها ووشائجها فمن عادى الأسرة فهو عدو للنوع الإنساني في ماضيه ومستقبله.

لماذا المواثيق الدولية؟

لجعل تلك الاتفاقيات المرجعية التشريعية الوحيدة التي تحل محل كل المرجعيات التشريعية الداخلية، ولتقوم مقام أخلاق المجتمع ودينه لجميع لشعوب العالم، وليصبح العالم بأسره أسير تلك المواثيق فما يتفق معها يكون قد جانب الصواب وما يخالفها يكون قد خالف القيم الإنسانية. وهنا تكمن الضغينة؛ فقد منحت هذه المواثيق نفسها سلطة شمولية واستبدادية مطلقة في التحليل والتحريم والتبرئة والتجريم.

وجاء الاهتمام بالأسرة في كونها تحقق مقاصد الإنسانية والبشرية التي خلقت من أجلها؛ فمن أهمها:

١. حفظ النسل (الجنس البشري): وهو المقصد الأول للأسرة لحفظ النسل أو الجنس البشري، وقد أودع الله الرغبة الجنسية في الأبدان لكونها الوسيلة الطبيعية للإنجاب المشروع.

٢. تحقيق السكن والمودة والرحمة: حتى لا تنحصر العلاقة بين الزوجين في صورة جسدية بحتة، فقد نبهت الشريعة الإسلامية أن من مقاصد هذه العلاقة أن يسكن كل من الزوجين إلى الأخر وأن تتحقق بينهما المودة والرحمة.

٣. حفظ النسب: إن انتساب الإنسان إلى أصله الشرعي ونقاء الأنساب وصيانتها من الاختلاط مقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية مستقل عن مقصد حفظ النسل، ولأجل تحقيق هذا المقصد حرّم الإسلام الزنا والتبني.

٤. الإحصان: حيث يوفر الزواج عفاف الإنسان ويحفظ الأعراض ويسد ذرائع الفساد الجنسي.

إذًا الأسرة هي حصن الأفراد والأبناء لا برعاية أجسادهم فقط بل بغرس القيم والأخلاق، وتبدأ الأسرة هذه المسؤولية قبل تكوين الجنين بحسن اختيار كل من الزوجين للآخر.

تؤدي الأسرة عدداً من الوظائف بالنسبة لأفرادها:

١. توفير الاحتياجات المادية لأفراد الأسرة من مسكن وغذاء وملبس ونفقات تعليم وغيرها.

٢. توفير الرعاية الصحية والبدنية الملائمة لأفرادها.

٣. إشباع الاحتياجات النفسية مثل الحب وتقدير الذات وغيرها.

٤. تنمية قدرات أفرادها على تكوين العلاقات الاجتماعية الصحية والتفاعل الإيجابي مع المحيطين بهم.

٥. دعم ومساندة أفرادها في تطوير واستثمار قدراتهم المختلفة بما يعود عليهم وعلى المجتمع بالخير والنفع.

الضغوط الدولية لتطبيق المواثيق الدولية

على الرغم أن ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة من أنه "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، فإن المجتمع الدولي من خلال منظومة حقوق الإنسان يعمل على إلزام شعوب الأرض جميعًا بنموذج ثقافي واحد وذلك من خلال صياغة مجموعة من الاتفاقيات الدولية تتضمن بنودها مفردات ذلك النموذج وإجبار العالم على تنميط ثقافاته وفقًا لذلك النموذج فرضا لمعاييره على أنها مسلمات يتوجب على العالم كله تقبلها وعدم إبداء أي اعتراض بشأنها.

ولأن شعار الدفاع عن حقوق الإنسان كان هو السلاح الأيديولوجي الأساسي الذي رفعه المعسكر الغربي في مواجهة المعسكر الشرقي إبان الحرب الباردة فقد كان من الطبيعي أن يبرز المفهوم الغربي لحقوق الإنسان باعتباره المفهوم الأصلح والأقدر على البناء لأنه يعكس على الأقل مفهوم المنتصر، ومع تطور سياسات الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان خاصة؛ ربطت حقوق الإنسان والسلم والأمن الدوليين، وأدت تلك التطورات جميعها إلى إعادة النظر وإمعان التفكير في مفهوم ونطاق الشأن الداخلي للدول.

مراحل الوصول إلى التطبيق الكامل للاتفاقيات الدولية

المرحلة الأولى: التوقيع والتصديق على الاتفاقيات تبدأ بطرح اتفاقية أمام الحكومات للتوقيع عليها. وترك المجال أمامها مفتوحًا كي تضع ما تشاء من تحفظات أثناء التوقيع، فتوقع الحكومات استناداً إلى إمكانية التحفظ على كل ما يتعارض مع مرجعياتها التشريعية ودساتيرها الوطنية وبالفعل تتحفظ الحكومات على البنود التي تمثل تعارضًا واضحًا وصريحًا مع مرجعياتها التشريعية وتقوم الدول المانحة (كالاتحاد الأوربي وأمريكا) بربط المساعدات والمعونات التي يتم منحها للدول الفقيرة بالتوقيع على تلك الاتفاقية ثم تتجدد الضغوط الدولية على الحكومات للتصديق على الاتفاقية بعد عرضها على البرلمانات ومن ثم تصبح ملزمة للدولة التي صادقت عليها.

المرحلة الثانية: مرحلة التطبيق وفي هذه المرحلة تضع الأمم المتحدة كل الجهد والمال اللازمين للضغط باتجاه التطبيق والتنفيذ لتلك الاتفاقيات داخل الدول على كافة المستويات الرسمية وغير الرسمية.

المرحلة الثالثة: بعد أن يتم تطبيق ما تم عليه من الاتفاقيات تكون المجتمعات قد تهيأت وتقبلت الأمر ولو بشكل جزئي وتبدأ مرحلة الضغط لرفع التحفظات التي وضعتها الدول على بعض البنود من الاتفاقيات التي رأت استحالة الموافقة عليها وتطبيقها لتعارضها الشديد مع الدين والقيم التي تحكم المجتمعات وهذا التجاوز خطير من جانب الأمم المتحدة فميثاق الأمم المتحدة نفسه ينص على احترام الثقافات والأديان المختلفة لشعوب العالم **وتأتي الضغوط الدولية لجعل تلك الاتفاقيات هي المرجعية التشريعية الوحيدة التي تحل محل كل المرجعيات التشريعية لشعوب العالم** في تناقض غريب بين ما تدعيه تلك المنظمة من حماية للديمقراطية وللحريات وبين ما تمارس بالفعل، ويتم تدويل تلك القضايا واستخدامها كورقة ضغط على الأنظمة والدول التي تقاوم النمط الحضاري الغربي سواء أكان هذا الاختلاف على أسس دينية أو أخلاقية أو فلسفية أو اجتماعية اقتصادية.

التحفظات على الاتفاقيات الدولية (الأثر القانوني)

إن السماح بإبداء أي تحفظ على الاتفاقيات الدولية ما هو إلا إجراء مؤقت ومرحلي، الهدف منه تشجيعه الدول على الانضمام للاتفاقيات، ثم بعد ذلك تبدأ الضغوط لسحب تلك التحفظات وتوفر المادة ١٩ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات: الدول التي تضع تحفظًا إذا كانت المعاهدة لا تحظر التحفظات أو إذا كان

التحفظ يندرج في فئة التحفظات المحددة والمسموح بها شريطة ألا يكون هذا التحفظ متعارضًا مع غاية المعاهدة وغرضها، وينبغي سحب التحفظات في أقرب وقت ممكن كما ينبغي أن تتضمن التقارير المقدمة إلى اللجنة معلومات عن الاجراءات المتخذة لمراجعة التحفظات أو إعادة النظر فيها أو سحبها.

وكشفت الدراسة أن مواثيق الأمم المتحدة تتخذ مسارين رئيسيين في هدم مؤسسة الأسرة:

المسار الأول- صرف الشباب عن الزواج لمنع تأسيس أسر جديدة:

وذلك من خلال عدد من الإجراءات، منها:

١- التضييق على الزواج بشكل عام، والزواج الشرعي المبكر بشكل خاص، وتشجيع الممارسات الجنسية خارج نطاق الأسرة، وذلك من خلال مطالبة الحكومات بما يلي:

- رفع سن الطفولة؛ حيث اتفقت المواثيق الدولية على أن الطفولة من الميلاد وحتى الثامنة عشرة، وذلك من خلال دمج المراهقة بعمر الطفولة.
- رفع سن الزواج بناء على رفع سن الطفولة؛ حيث جرمت المواثيق الزواج تحت سن الثامنة عشرة، وأطلقوا على الفتاة دون الثامنة عشر سمة الطفلة الأنثى.
- تحديد السن القانونية لاستقلال الفتاة بقرار ممارسة العلاقات الجنسية، وعدم تجريم ممارسة الجنس خارج نطاق الزواج، مما يسهل على الأمم المتحدة القضاء على الزواج المبكر واعتبار الزواج المبكر ممارسة ضارة وبالتالي فإن محاربة الممارسة الضارة أكثر سهولة من محاربة الأفكار الدينية والعادات المترسخة في المجتمعات.
- حق النسب والبنوة لأبناء الزنى، وعدم الاعتراف بالزواج الشرعي المبكر وكل ما يترتب عليه؛ لصرف الشباب عن الزواج وتشجيعهم على الممارسات الجنسية خارج نطاق الزواج.
- تعميم برامج (الصحة الجنسية والإنجابية) لكل الأفراد من كل الأعمار، ومما تتضمنه تلك البرامج:
  - التثقيف الجنسي للمراهقين والصغار، وتدريبهم على استخدام وسائل منع الحمل، وبالأخص العازل الطبي.
  - توفير العوازل الطبية لهم بأسعار رمزية أو بالمجان.
  - التركيز على (الذكور) في برامج (الصحة الجنسية والإنجابية)؛ لضمان قبولهم استخدام الواقيات الذكرية.

- وضع سياسات وبرامج خاصة لإباحة الإجهاض كوسيلة للتخلص من (الحمل غير المرغوب فيه) .

٢– إدماج المراهقات الحوامل في التعليم النظامي، وذلك بغض النظر إن كانت المراهقة الحامل متزوجة أم زانية، وذلك في جميع مستويات التعليم والتدريب النظاميين وغير النظاميين. ومعلوم ما لهذا الأمر من أثر خطير على عموم الطالبات في المدارس؛ حيث سيؤدي إلى انتشار العدوى بين سائر الفتيات، كما أن هذا الأمر يساعد على تطبيع الزنى في المجتمع، وتيسير قبول فكرة حمل السِّفاح.

٣– إباحة الدعارة وحمايتها قانونيًّا ومجتمعيًّا، وذلك من خلال اعتبار الدعارة نوعًا من أنواع (العمل)، وهو (العمل في مجال بيع الجنس)، والمطالبة بضمان حصول أولئك (العاملات في مجال الجنس) على الرعاية الصحية، والحماية الاجتماعية، وإلغاء تجريم العمل في الدعارة، وتغيير السياسات الوطنية، بحيث يتمتعن بالحماية والاحترام داخل المجتمع، كما وسعت المواثيق نطاق ممارسي الدعارة ليشمل النساء والرجال على حد سواء (وفي بعض الأماكن الخاصة بالجنس هي بمثابة أماكن ممتازة لبرنامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية في حين الكثيرين يشجعون الجنس الآمن) .

٤– إباحة الشذوذ الجنسي، وذلك من خلال السبل التالية :

- فرض وتعميم (منظور الجندر أي الجنس) بعد إدماجه في المواثيق الدولية، واعتبار الـ (الهوية الجندرية) هي هوية الإنسان ذكرًا أو أنثى التي يظهر بها في المجتمع، أمرًا متغيرًا وليس ثابتًا، ويترتب عليها (التوجه الجنسي)، أي الانجذاب العاطفي والبدني والجنسي، سواء نحو أفراد من الجنس الآخر، فيطلق عليه (مغاير الجنس)، أو أفراد من نفس الجنس، فيطلق عليه (مثليٌّ)، أو أكثر من جنس، فيطلق عليه (ثنائيُّ الجنس) .

وتدفع الأمم المتحدة باتجاه أن تكون حرية اختيار (الهوية الجندرية) و(التوجه الجنسي) من حقوق الإنسان الدولية. ثم جعل (مساواة الجندر) المحور الرئيس الذي ترتكز عليه المواثيق الدولية، ومن خلاله يتم مساواة الشواذ جنسيًّا بالأسوياء في الحقوق والواجبات. وإذا تم ذلك؛ فستكون حماية الشواذ مفروضة على الحكومات، وتكون العقوبة من نصيب مَن يعترض على الشذوذ والشواذ.

- صكّ وترويج عددٍ من المصطلحات المطاطة؛ مثل: (العنف المبني على الجندر)، واعتبار أي فوارق في المعاملة بين الشواذ والأسوياء (عنفًا مبنيًّا على الجندر) يستوجب العقوبة الفورية! وكذلك

بعض المصطلحات شديدة المطاطية؛ مثل: (هياكل الأسر)، و(الأشكال المتعددة للأسرة)، و(التنوع)، وكلها مصطلحات تصب في اتجاه إعطاء الشواذ الحق في الزواج وتكوين الأسر.

كذلك إدماج الشواذ مع مجموعات أخرى ضعيفة في سلة واحدة؛ حتى يكتسبوا التعاطف الدولي، وذلك باستخدام مصطلحات مثل: (مجموعات المهمشين)، و(الأشخاص الأكثر عرضة)، و(الحالات الهشة).

- المطالبة من خلال المواثيق الدولية بأن يتمتع الشواذ بالحقوق التالية:
  - الحق في الحياة والحرية والأمن.
  - الحق في الخصوصية.
  - المساواة التامة بينهم وبين الأسوياء؛ بدعوى القضاء على التمييز.
  - الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع.
  - حق اللجوء السياسي.
  - إلغاء القوانين المجرمة للشذوذ الجنسي.
  - إلغاء عقوبة الإعدام بسبب الشذوذ.

٥- تنظيم فعاليات لدعم الشواذ: تنظم الأمم المتحدة العديد من الفعاليات على مستوى العالم؛ من أجل ضمان تبني حقوق الشواذ بشكل دولي، منها:

- المشاركة بخبراء أمميين وموظفين سابقين في الأمم المتحدة مع عدد من المنظمات غير الحكومية المطالبة بحقوق للشواذ جنسيًّا، والمساهمة في إصدار وثائق تتضمن حقوقًا للشواذ جنسيًّا، ودعم تلك الوثائق واعتبارها من المراجع التي يستند إليها في الوثائق الأممية.
- تأسيس مجموعات أممية للشواذ جنسيًّا؛ منها (على سبيل المثال): مجموعة الأمم المتحدة الأساسية للمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجندرية في عام ٢٠٠٨م.
- تبني أعلى المستويات القيادية في الأمم المتحدة مطالب الشواذ والترويج لها، بالإضافة إلى عقد الأمم المتحدة اجتماعات وزارية حول حقوق الشواذ، وإطلاقها حملات إعلامية ضخمة – مثل حملة (أحرار ومتساوون ٢٠١٣ م) – بقصد إحداث تغييرات في القوانين والتعليم العام؛ للقضاء على ما أطلقت عليه (فوبيا الشذوذ الجنسي)، بحيث تتعامل المنظومة التعليمية والإعلامية مع الشذوذ

على أنه حق من حقوق الإنسان، ويتم تطبيعه داخل المجتمعات، فلا ينكره الناس، بل يتعاملون مع الشواذ بأريحية وقبول عام.

المسار الثاني- هدم الأسر القائمة:

وذلك من خلال:

١- تحقيق (استقواء المرأة) واستغنائها عن الرجل تمامًا: وذلك من خلال:

- إحداث تغيير جذري في الأدوار الفطرية لكلٍّ من الرجل والمرأة داخل الأسرة، وأهمها اختصاص الرجل بمهام القوامة، واختصاص المرأة بمهام الأمومة ورعاية المنزل، والتي أطلقت عليها المواثيق مصطلح (القوالب الجندرية النمطية)، بحيث يتم إلغاء كل الفوارق بينهما في الأدوار وفي التشريعات، فتلغى القوامة، وينتهي ارتباط الأمومة بالمرأة، ويتقاسم الزوجان كل المهام والأدوار والسلطات داخل الأسرة، فتغدو الأسرة بلا قائد، أو تصبح سفينة ذات قائدين يتنازعان السلطة، فيكونان معاول هدم لا أعمدة بناء.
- دفع المرأة للعمل خارج المنزل، وامتلاك رؤوس الأموال، وتأسيس مشاريعها الاقتصادية الخاصة؛ بقصد تحقيق (الاستقواء الاقتصادي) وما يتبعه من استغناء المرأة اقتصاديًّا عن الرجل، وإلغاء طاعة الزوجة لزوجها.
- الدفع بالنساء إلى مجالات العمل التي يختص بها الرجال وفي المقابل، توجيه الرجال نحو المجالات التي تعتمد على النساء.
- إلغاء مبدأ استئذان الولي في أي شأن من شؤون الحياة، حيث ساوت الاتفاقيات تمامًا بين الرجل والمرأة في: (القانون المتصل بحركة الأشخاص، وحرية اختيار محل سُكناهم وإقامتهم)؛ ومن ثم يصبح للمرأة (بنتًا كانت أو زوجة) الحق الكامل في الخروج أو العمل أو السفر دون استئذان وليِّها، كما يصبح لها مطلق الحرية في اختيار محل سكنها وإقامتها، وليس بالضرورة أن تقيم الفتاة مع والديها، أو تقيم الزوجة في بيت زوجها!
- المطالبة بالتساوي التام والمطلق في جميع مجالات الحياة، بما في ذلك الحياة العامة والسياسية، وتشجيع إظهار النساء والفتيات كقائدات وصانعات للقرار على جميع المستويات، والزج بالمرأة في كل مستويات صنع القرار؛ لتشغل المراكز القيادية في كل المؤسسات، حكومية وغير حكومية،

محلية وإقليمية وعالمية؛ وتهدف الأمم المتحدة من ذلك إلى امتلاك المرأة للسلطة التي تمكِّنها من صياغة القوانين والتشريعات والسياسات، والتي تستطيع من خلالها إحداث التغيير المجتمعي وتحقيق التساوي المطلق.

- اعتبرت المواثيق أن (مسؤوليات الأسرة ورعاية الطفل) من (المثبطات) عن (شغل المناصب السياسية) للمرأة.
- تطبيق التساوي في الإرث، وتقاسم الممتلكات المكتسبة أثناء الزواج بين الرجل والمرأة عند الطلاق؛ لتشجيع المرأة على الطلاق. فالمواثيق الدولية اعتبرت أن أي قانون أو عرف يعطي الرجل حقًّا في حصة من الممتلكات أكبر من حصة المرأة عند إنهاء الزواج، أو العلاقة الزوجية القائمة بحكم الواقع، أو عند وفاة قريب؛ إنما هو قانون تمييزي، وسوف يكون له تأثير خطير على تشجيع المرأة على الطلاق.
- توظيف عدد من المصطلحات المطاطة مثل: (التمييز)، و(العنف ضد المرأة)، و(العنف الأسري)، و(العنف المبني على الجندر)، والتي تدور جميعها حول اعتبار أي فوارق بين الرجل والمرأة وأيضًا بين الأسوياء والشواذ، هي (عنفًا وتمييزًا) يتوجب القضاء عليهما وبناء عليه تتم المطالبة بإلغاء كافة الفوارق التشريعية بين الرجل والمرأة مثل: القوامة، والولاية، والتعدد، والمهر، وسلطة الرجل في التطليق، والوصاية، والميراث، وتحريم زواج المسلمة بغير المسلم، وغيرها من الفوارق؛ بدعوى رفع العنف والتمييز عن المرأة!.
- تعتبر العلاقة الحميمية بين الزوجين بدون الرضا الكامل للمرأة (عنفًا جنسيًّا)، و(اغتصابًا زوجيًّا)، و(تحرشًا جنسيًّا)، و(عنفًا أسريًّا)؛ يستوجب توقيع العقوبة الجنائية على الزوج.
- أدرجت المواثيق الدولية ضمن (العنف ضد المرأة) أي فوارق في المعاملة بين الزوجة والزانية، ووفرت ضمانات الحماية والاحترام للزانية، في حين جرمت التعدد. أي أن المواثيق الدولية أعطت الزانية مكانة أعلى من مكانة الزوجة الثانية، ووفرت لها الحماية والاحترام الذين حرمت منهما الزوجة الثانية!.

٢- تحقيق (استقواء الطفل): وهو ما يؤدي إلى تمرده على والديه، ورفض أي قيود أو ضوابط يفرضها دين، أو مجتمع، أو قيم وتقاليد؛ وذلك من خلال:

- منع أي شكل من أشكال التأديب للطفل، سواء داخل الأسرة أو المدرسة أو غيرهما.
- ضمان الخصوصية المطلقة للطفل، فالمواثيق الدولية منعت الوالدين من التدخل في حياته الخاصة، وأعطته الحق في اللجوء للقانون لمنع أي تدخل أو مساس بخصوصياته! وتضمن تلك (السرية) للمراهق أن يمارس العلاقات الجنسية بكل أريحية.
- منح الدولة حقَّ انتزاع الطفل من أسرته وتوفير أسرة بديلة له، (سواء جاء ذلك نتيجة قرار جهة قضائية، أو إدارية، أو جهة معتمدة، أو كان نتيجة لمبادرة من الطفل نفسه). أي أن الطفل إذا لم تعجبه أسرته؛ فله كل الحق في أن يبادر ويطلب نقله إلى أسرة بديلة!
- المساواة التامة بين الأطفال الشرعيين وغير الشرعيين؛ حيث أعطت المواثيق للمرأة (نفس الحقوق والمسؤوليات كوالدة، بغض النظر عن حالتها الزوجية، في الأمور المتعلقة بأطفالها. بما في ذلك الحق في اختيار اسم الأسرة، والمهنة، والوظيفة)، بمعنى إعطاء ابن الزنى اسم الأب الزاني، ومساواته في الحقوق مع الابن الشرعي. كما أعطت المواثيق المرأة الحق في إعطاء اسمها للأسرة، أي أن يحمل الابن اسم الأب واسم الأم معًا.

مظلات ووسائل تفكيك الأسرة

أولاً- المظلات والواجهات: أوضح الكتاب أن الأمم المتحدة تدرك أن ما تطرحه من مطالب يصطدم بأديان وثقافات الكثير من شعوب العالم؛ وأنها إذا ما طالبت به بشكل مباشر؛ فستُواجه بالرفض التام من قِبل الشعوب المحافظة؛ لذا فإنها دائمًا تطرح أجندتها من خلال مصطلحات مطاطة، وشعارات براقة، ومظلات خدَّاعة، من أهمها:

- مظلة (حقوق الإنسان).
- مظلة (القضاء على العنف ضد المرأة).
- مظلة (الصحة) و(الوقاية من الإيدز).
- مظلة (الإسكان والتنمية الحضرية).
- مظلة (التنمية المستدامة).
- مظلة (حق المرأة في السكن اللائق).

- مظلة (العمل الإنساني الدولي)، كما يتم استخدام هذه المظلة لسحب التمويل الإسلامي – زكاة، صدقات، أوقاف، صكوك – من الدول والمجتمعات المسلمة.
- مظلة (العمل).

ثانيًا- الوسائل والآليات: كشفت الدراسة عن الوسائل والآليات المختلفة التي تستخدمها الأمم المتحدة في تمرير وتطبيق سياساتها في هدم الأسرة، ومن أهمها:

٧. **المؤسسات الإعلامية**؛ تدفع الأمم المتحدة إلى تمرير أجندتها من خلال البرامج والأفلام والمسلسلات والرسوم المتحركة (الكارتون) والإعلانات وغيرها، كما أن الأمم المتحدة تنتج هي نفسها بعض المواد الإعلامية في هذا الاتجاه.

٨. **المؤسسات التعليمية بكل مراحلها**؛ حيث يتم إدماج منظور الجندر في المناهج والسياسات التعليمية.

٩. **المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان**، والتي تتبنى منظور الجندر، وتعمل على إدماجه في المؤسسات والسياسات الحكومية.

١٠. **مؤسسات (المجتمع المدني) و(المنظمات غير الحكومية)**، سواء تأسيس مؤسسات جديدة، أو دعم مؤسسات قائمة متبنية للأجندة الأممية، والتي تقوم بدورها بالضغط على الحكومات، وتقديم التقارير الموازية.

١١. **توظيف القادة الدينيين**؛ لإضفاء الشرعية على سياسات وأجندة المواثيق الدولية، والمساعدة على تقبل المجتمعات المحافظة لها.

١٢. **الضغوط المستمرة على الحكومات؛ لسحب تحفظاتها على الاتفاقيات**، حيث تعتبر الأمم المتحدة أن فتح باب التحفظات عند التوقيع على الاتفاقيات ليس إلا مرحلة مؤقتة؛ لتشجيع حكومات الدول المحافظة على التوقيع.

١٣. **تقديم الأمم المتحدة التمويل لكل المستويات**، حيث توفر التمويل للحكومات والمنظمات والأفراد؛ من أجل تنفيذ وتطبيق أجندتها.

١٤. **دعم ترشح برلمانيات يتبنَّينَ المنظور الجندري**، ويعملنَ من خلال البرلمانات على تعديل الدساتير والقوانين والتشريعات بما يتوافق مع المواثيق الدولية.

١٥. **التقارير والاستعراضات والبيانات والمساءلة**، والتي يُفرض على الحكومات تقديمها لمتابعة أو مراقبة تقدمها في تطبيق للاتفاقيات.

١٦. **البروتوكولات الاختيارية الملحقة بالاتفاقيات الدولية كآلية لمتابعة تنفيذ الاتفاقية**؛ حيث تخول الأفراد والمجموعات صلاحية تقديم الشكاوى ضد حكوماتهم بشأن عدم الالتزام بمواد الاتفاقيات، وبناءً عليها يتم تحويل الحكومات المخالفة إلى محكمة العدل الدولية.

١٧. **تبني الأمم المتحدة مدخل (الحقوق) بدلاً من مدخل (الاحتياجات)**، وهذا يعني وضع آليات واضحة لمتابعة الحكومات ومراقبتها ومحاسبتها؛ حتى يتم تطبيق المواثيق الدولية تطبيقًا كاملاً.

١٨. **تقوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي**، الذي كانت مهمته عند التأسيس (١٩٤٦ م) لا تتجاوز إصدار المواثيق الدولية الخاصة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وتقديم الاستشارات للحكومات حول كيفية التطبيق، ثم بعد تفويض مؤتمر القمة العالمي (٢٠٠٥ م) له بعقد (استعراض وزاري) سنوي، و(منتدى تعاون إنمائي) مرة كل سنتين؛ قويت وازدادت صلاحياته في متابعة تطبيق المواثيق الدولية الصادرة عن لجانه المختلفة.

إقحام مجلس الأمن والقضاء الدولي في متابعة (الامتثال والمساءلة) حول تطبيق (القانون الدولي لحقوق الإنسان):

ما دام أن القضية المحورية للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان هي (المساواة المطلقة بين الأنواع)، فإن عدم تحقيق تلك المساواة (بين الرجال والنساء، وبين الأسوياء والشواذ) قد يستدعي تدخل مجلس الأمن (بسلطاته الواسعة) لإجبار الحكومات على التطبيق.

استشراف مستقبل التمويل اللا مركزي DeFi

نبيل صبحي أبو زيد

يُعد التمويل بمثابة العمود الفقري للمشروعات، سواء المشروعات الصغيرة أو الكبيرة، وذلك لكون التمويل هو الذي يستطيع تنفيذ الفكرة، ونقلها إلى أرض الواقع، وبدون التمويل لا يمكن أن يتم تنفيذ الأفكار.

تعتبر المدرسة الكلاسيكية الجديدة أن المال عبارة عن حجاب لما وراءه من من الأنشطة الحقيقة، فالأشخاص الذين يعملون في الأنشطة الحقيقة مثل زراعة القمح أو كتابة المقالات، وبناء المنازل، فنحن نرى هذه الأنشطة مثالية أمامنا، وفي الحقيقة الذي يحركه هو المال، فالمحرك الحقيقي المال، ولكن الذي يظهر أمامنا هو النشاط الحقيقي الذي يتم تمويله بطرق مختلفة.

وتعدد صور التمويل في المجتمعات حسب ثقافة المجتمع، فهناك تمويلات مشهورة كالتمويلات بالقروض، وهناك تمويلات بالصيغ الإسلامية كالمرابحة، والمضاربة، والاستصناع... الخ، وهناك أمثلة أخرى للتمويل، وقد أنتجت الثورة التكنولوجيا منتجات تمويلية جديدة مثل التمويل اللامركزي "DeFi" وهو اختصار "Decentralized Finance" وهو نظام مالي إلكتروني يعتمد على تقنية البلوكتشين blockchain، لتقديم خدمات متعددة مثل الإيداع والإعارة والتداول للمستهلكين[1]، والذي يعمل مثل باقي الأنظمة التي تعمل بأنظمة البلوكتشين مفتوحة المصدر، والتي تعتمد على اللامركزية في تعاملاتها، وبطريقة الند للند "Beer To Beer".

والمنتجات المالية التي تعتمد على التقنية التكنولوجية تكسب كل يوم أرضًا جديدة في التطبيق على أرض الواقع، وفي قبول الناس لها، مما جعل من المهم التعرف على مستقبلها عن قرب ولتكون مدة الثلاث سنوات القادمة، لذا سنحاول أن نستشرف مستقبل التمويل اللا مركزي DeFi، خلال الثلاث سنوات القادمة.

كان أداء التمويل اللامركزي في السنة الماضية قويًا ففي بداية سنة ٢٠٢٠؛ حيث بلغت التعاملات بالتمويل اللامركزي ما يعادل ١٠ مليارات دولار، وفي نهاية ٢٠٢١ وصلت التعاملات بالتمويل

[1] أبوزيد، نبيل صبحي، التمويل اللا مركزي DeFi، تعريفه، خصائصه، تطبيقاته، تحدياته، حكمه الشرعي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، ع106، مارس2021.

اللامركزي ما يعادل ١٠٠ مليار دولار، وهذا أدى بدوره إلى استخدام التمويل اللا مركزي على منصة البلوكتشين إيثيريوم Ethereum blockchain، فقد بدأت عملات تسوية المعاملات في أوائل ٢٠٢٠ بقيمة ١١٦ مليار دولار، ثم في الربع الثاني من ٢٠٢١، بلغت تسوية المعاملات قيمة ٢.٥ تريليون دولار بما في ذلك المدفوعات، والقروض، ومعاملات تسهيل التجارة[1].

ويتضح من ذلك أن التمويل اللا مركزي يسير بخطى سريعة، وقفزات كبيرة في التعاملات بين الناس، وبالرغم من ذلك فإن التمويل اللا مركزي لا يحتوي على اقتصاد حقيقي في الواقع، وهذا ما جعل خبراء المال والاقتصاد يتوقعون حدوث واحداً من ثلاث مسارات متوقعة للدمج بين الاقتصاد الحقيقي والتمويل اللا مركزي[2] وهي:

١- حلول التمويل اللا مركزي محل الاقتصاد القائم: يتوقع بعض الاقتصاديين أنه يحل التعامل بالعملات المشفرة وعلى رأسها البيتكوين محل العملات القائمة حالياً وعلى رأسها الدولار بصورة عامة، ويكون التعاملات بين الناس عن طريق النقود المشفرة، ويبررون ذلك بأن دولة مثل السلفادور قد اتخذت من البيتكوين عملة رسمية لها، وقد أعطت السلفادور لـ ٦.٥ مليون شخص تمويلات بطريقة التمويل اللا مركزي.

تقيم هذا المسار: يكاد يكون من الصعب جداً، خاصة في الدولة المستقرة، والتي لا تسمح بخروج التعاملات المالية عن المسارات المرسومة له، والتي تكون تحت سيطرة الدولة.

٢- الاندماج بين التمويل اللا مركزي DeFi، مع التمويل الحقيقي: يتوقع بعض الاقتصاديين أن يتم الدمج بين النظام التمويل التقليدي ونظام التمويل اللا مركزي عن طريق استخدام التعاملات المالية العادية، وإدخالها في أنظمة البلوكتشن مما يحولها من تمويلات عادية، إلى تمويلات بالطرق التقنية، مما يسهل عملية الإندماج بين التمويل العادي، والتمويل اللامركزي.

تقيم هذا المسار: هذا المسار يمكن أن يكون له حظًا من القبول حيث أن التمويل اللا مركزي يكسب قبول جديداً كل يوم، وكذلك التمويل الحقيقي مستمراً في العمل، مما يجعل إمكانية الدمج بين النظامين ممكنًا.

---

[1] Alice Fulwood, Decentralised finance is booming, but it has yet to find its purpose, The Economist, Nov 8th 2021, Link

٣- إنشاء اقتصاداً حقيقياً قائماً على التمويل اللا مركزي: هذا يعتمد على إنشاء سوق من التعاملات التي تتم عبر الإنترنت مثل إنشاء الفيديوهات، المقاطع الصوتية، والنصوص الرقمية، ويتم بيعها عن طريقة المنصات الإلكترونية، ومن خلال ذلك يتم فتح الباب على مصراعيه للتمويل اللا مركزي مما يجعله يفتح سوقًا كبيراً بمفرده.

تقيم هذا المسار: سوق الوسائط الإلكترونية على الإنترنت سوق كبير ويتسع كل يوم أكثر وأكثر مما يجعل قابلية أن يكون مهداً للتمويل اللا مركزي.

وبعد عرض وتقيم هذا المسارات الثلاثة يمكننا أن نقول الآتي: يتوقع في الثلاث سنوات القادمة أن يكون للتمويل اللا مركزي اقتصاداً حقيقة في أرض الواقع، بل وسوف يزاحم التمويل الحقيقي بصورة كبيرة في السنوات الثلاثة القادمة.

التحديات التي تواجهه المصارف الإسلامية في مواجهة الرقمنة المصرفية

د. عادل مبروك محمد

عميد أكاديمية أخبار اليوم

نجلاء عبدالمنعم

ماجستير الاقتصاد الإسلامي - ماجستير الدراسات الإسلامية

إن المتغيرات المتسارعة التي يشهدها قطاع تكنولوجيا المعلومات والتنامي السريع لاستخدام الانترنت أدت إلى ثورة رقمية عملت على إحداث تغيرات جذرية في بعض أجزاء هيكل الصناعة المالية العالمية، ففرضت نظامًا جديدًا بات يعرف بالاقتصاد الرقمي.

كان من نتاج التحول الرقمي بروز المصارف الرقمية أو البنوك الافتراضية التي حققت قفزة هائلة في الأنشطة المصرفية، من خلال خدماتها الرقمية المبتكرة والمتنوعة؛ المتسمة بالسهولة والمرونة والدقة والسرعة، مع ما تحويه من مخاطر جديدة.

والمصرفية الإسلامية ليست بمعزل عن هذا التطور؛ إذ هي جزء لا يتجزأ من المنظومة المالية العالمية وإن كانت مختلفة ولها خصوصيتها، ما يفرض عليها ضرورة التعامل مع هذا الوافد الجديد في عالم المصرفية وذلك وفق ما تقتضيه منظومتها الإسلامية.

وتشير الدراسات المالية الحديثة إلى أن المنافسة تتصاعد بين البنوك الرقمية Digital Banks والبنوك التقليدية في مرحلة جائحة كورونا وما بعدها ولا سيما مع البنوك التي تتعامل مع شريحة الأفراد (بنوك التجزئة)، وتستمد البنوك الرقمية قوتها من توافقها التام مع الإجراءات الاحترازية التي تعد أحد أهم بروتوكولات مواجهة الجائحة، فضلاً عن انخفاض تكاليفها التشغيلية مقارنةً بتكاليف البنوك التقليدية والتي يعتقد أنها لا تزيد على ربع التكاليف التي تتحملها البنوك التقليدية؛ إذ أنها بنوك تعمل على شبكة الإنترنت، وليس لها أي فروع أو بنية مادية.

المبحث الأول – ماهية المصارف الرقمية

أولاً: تعريف المصارف الرقمية: هي نتاج طردي لتطور الاقتصاد التقني الرقمي ضمن مظلة ما يعرف؛ باقتصاد المعرفة والعولمة، والاقتصاد الافتراضي ونحوهما. والاقتصاد الرقمي إنما يستند على التقنية المعلوماتية الرقمية، ويوظف المعلومات والمعرفة في إدارته.

وعليه فإن الاقتصاد الرقمي يبنى أساسًا على التطور التكنولوجي والمعلوماتي الذي يزيد من فرص نمو وتطور المنتجات والخدمات خصوصًا القابلة للتداول التجاري رقميًا عبر الشركات المعلوماتية.

يمكن القول بأن حقيقة المصرف الرقمي: منصة افتراضية دون مبنى فعلي تقوم على بيئة معلوماتية تقدم خدمات مصرفية؛ أي أن الاستفادة من الخدمات المصرفية تكون من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات عبر الشبكة استخدامًا كاملاً، دون الحاجة لمبنى فعلي.

ولعل أول مصرف أو بنك افتراضي على الشبكة العنكبوتية هو مصرف نت بانك الأمريكي منذ (١٩٩٥)؛ ثم تلاحقت المؤسسات على تطوير خدماتها وفق تطور التقنية الرقمية.

أما في عالمنا الإسلامي، فلا وجود لكيان مالي رقمي بالمعنى الحقيقي للمنصة الافتراضية التي تقوم على بيئة معلوماتية دون مبنى فعلي وفق أحكام الشريعة الإسلامية؛ وإن كان العمل المصرفي الرقمي أو الإلكتروني بمعناه الواسع عملاً ممارسًا فعلاً وواقعًا في مختلف المؤسسات المصرفية المالية الإسلامية.

بل هناك بعض المصارف الرقمية تقدم خدماتها المصرفية عبر قنوات رقمية بشكل متكامل، ولكنّها فروع لبنوك أصلية، كما هو الحال في بنك المشرق حيث أطلق قبل فترة منصة رقمية تقدم جميع الخدمات المصرفية ذلك عبر قنوات رقمية فقط من خلال الأجهزة الذكية تحت اسم المشرق نيو.

أما بمعناه الرقمي القائم على بيئة معلوماتية بالكامل؛ فإنه إلى الآن ليس واقعًا، وليست هناك أي منصة إسلامية فعلية – في حدود اطلاعي –؛ رغم أنه أصبح ضرورة ملحة، استشراقًا لمستقبل العمل المصرفي الإسلامي، في ظل تسارع التطور التكنولوجي بحيث أصبحت المعلوماتية مركزًا للاقتصاد الحديث وموردًا من موارده الأساسية.

ثانياً : خصائص المصارف الرقمية : لعل من أبرز الخصائص :

١ . **الرقمية** : إن المصارف الرقمية تكون المعلومات في شكل رقمي ويتم انتقالها عبر شبكات رقمية، كالعملات المشفرة، وهذه الخاصية تتطلب مكونات أساسية **أهمها** :

- **البنية التحتية الإلكترونية** ؛ المتمثلة في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات من أجهزة وشبكات الاتصالات والهواتف النقالة والحواسب الألية وانتشار استخدام الإنترنت .
- **الأنظمة والتشريعات** : التي تتناسب مع التعاملات عبر شبكة الإنترنت وحقوق الملكية الفكرية، ومقتضياتها .
- **الكوادر البشرية** : توفر الكوادر البشرية المؤهلة للتعامل مع تقنية المعلومات .
- **دعم البحث** : دعم التطوير والدراسات اللازمة .

٢ . **التشبيك** : ويتمثل في تبادل المعلومات والمصالح مع الأفراد والجهات الأخرى على الشبكة، وقد أدى هذا إلى ظهور المؤسسات الشبكية المتنوعة، ومنها الوسائط الخدمية .

٣ . **الافتراضية** : التحوّل من المعلومات التناظرية إلى المعلومات الرقمية بحيث يستطيع أي فرد تحصيل خدماته مباشرة، مما يزيد من نسبة التفاعل .

وهذه الخصائص أفرزت عدداً من المزايا بالنّسبة للعملاء والمؤسسات المصرفية على حدّ سواء، منها :

- قدرة المصرف الرقمي على الوصول إلى قاعدة عريضة من العملاء دون التقيّد بمكان أو زمان معينّ .
- زيادة كفاءة وأداء المصرف من حيث السّعة والدّقة في إنجاز الأعمال .
- توفير فرص تسويقية جديدة، مع انخفاض تكاليف الخدمات وبالتالي زيادة الأرباح .
- تعدد الخيارات وتنوعها في اختيار الخدمات ونوعيتها بالنّسبة للعملاء، وكذلك المؤسسات ذات الصلة .

المبحث الثاني – تحديات المصارف الرقمية الإسلامية

إن المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية لها هندستها المالية ومنتجاتها التمويلية، وفلسفتها المصرفية الخاصة والتي مرجعيتها الشريعة الإسلامية، فهي ليست مجرد عقود ومنتجات، بل إن لها رؤية خاصة

ومنهج متميز، ونموذج عمل خاص، وآليات تطبيق، تعبر جميعها عن ذلك التميز وتلك الخصوصية، الأمر الذي قاد إلى ولادة نمط جديد من التكنولوجيا المالية تحت مسمى التكنولوجيا المالية الإسلامية Islamic Fintech أخذاً بالنمو والاتساع تدريجياً، فقد ظهرت عشرات من منصات التكنولوجيا المالية الإسلامية الجديدة في دول إسلامية وغير إسلامية متعددة مثل ماليزيا وإندونيسيا ودولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية وباكستان وبروناي وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، فبلغ عدد الشركات التي تقدم خدمات التكنولوجيا المالية الإسلامية نحو (٢٠٠) شركة حتى نهاية شهر يوليو ٢٠٢٠ وفقاً لمجموعة تقارير دولية وإقليمية، وصاحب ظهور التكنولوجيا المالية الإسلامية ولحقها انطلاق العديد من البنوك الإسلامية الرقمية Digital Islamic banks في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وجنوب شرق آسيا وفي دول الخليج العربي .

والمصارف الرقمية تكتنفها جملة تحديات، ظهرت آثارها على أرض الواقع مع أول مبادرات تشغيلية لها، وملامح هذه التحديات وآثارها تختلف باختلاف موردها؛ والذي يعنينا منها في هذا المقام ما له صلة بالجانب الشرعي منها؛ لأنّ المصارف الإسلامية الرقمية هي معنية بآثار هذه التحديات، لخصوصية المنظومة المالية الإسلامية، ومن هذه التحديات ما يلي :

أولاً : الجانب التشريعي : لا يمكن الحديث عن مصارف إسلامية رقمية إلا بوجود بيئة تشريعية قائمة تحدد الحقوق والواجبات، وتلبيّ الالتزامات وما يترتب عليها من آثار عند إجراء الأعمال والخدمات، أو عند حدوث نزاع وهذا يشمل جميع المعاملات المصرفية الرقمية من قبول التعاقدات الإلكترونية، وحجيتها في الإثبات، والتواقيع الإلكترونية، وأنظمة الدفع، والمال الرقمي، وحجية المراسلات الإلكترونية، وعلاقات وتعاقدات المصرف مع الجهات المزودة للتقنية أو الموردة لخدماتها من الأمور المنظمة للعمليات المصرفية؛ لأنّ المصرف الرقمي ليس مجرد موقع إلكتروني إنما هو : بيئة من العلاقات المتعددة والمتشابكة، وهذا يستدعي الوضوح والدقة والشمول في تحديد المعايير والالتزامات والحقوق بين الأطراف ذات العلاقة .

ونجد أن المعايير الشرعية الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ليس فيها أيّ مادّة بخصوص المصارف الرقمية أو ما يتصل بها؛ والمعيار رقم (٣٨ : التعاملات المالية بالانترنت)، قاصر عن تلبية متطلبات المصرفية الرقمية .

كما قد تكون المواد غير ملائمة لخصوصية التشريع الإسلامي، وهكذا.

ثانيًا: الاحتكار: الاحتكار في المصارف الرقمية له صور عديدة، ولعل أبرز الصور وأكثرها تأثيرًا:

- سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الإنتاج العالمي لتكنولوجيا المعلوماتية؛ لأنّ المصارف الرقمية ما هي إلاّ نتاج الاقتصاد الرقمي الذي هو نواة العولمة.
- المصارف الإسلامية ستكون رهينة لدى هذه الشركات الكبرى وفي قبضتها خاصة إذا علمنا أنها – إضافة لما تقدم – حريصة على وضع: معايير وشروط معلوماتية لا تتوفر لدى المؤسسات الإسلامية – للفجوة الكبيرة في المجال التكنولوجي – وتقييدها، وهذا كله يقلل من نسبة الموثوقية في مثل هذه المصارف الرقمية.

ثالثًا: المعلومات والمعاملات: أمن المعاملات والمعلومات في الصيرفة الرقمية يمثل تحديًا كبيرًا؛ لأن تزايد الجرائم المعلوماتية أفرز نوع من عدم الثقة في إجراء المعاملات، وكذا في وسائل الدفع والاعتماد المصرفي، ذلك أن هذه الجرائم تأخذ عدة أشكال وأنماط يصعب السيطرة عليها، فمنها:

- اختراق نظام المصرف كأن يتعرض للقرصنة ومهاجمة الفيروسات.
- الاحتيال المتمثل في تقليد البرامج أو تزوير معلومات مطابقة للبرامج الإلكترونية.
- جرائم البطاقة الائتمانية، وهذه البطاقات الائتمانية، وإن كانت قد حققت رواجًا ومقبولية عالية؛ فإنها الآن تثير العديد من المخاوف في حقلي الحماية ومسؤوليات أطراف العلاقة.

ويأتي هذا التزايد للجرائم المعلوماتية نظرًا لسهولتها وضعف أساليب الأمن وسلامة الأنظمة المعلوماتية وإمكانية الوصول إلى الهدف وخاصة المؤسسات المالية التي تمثل هدفًا مغريًا لمحترفي هذه الجرائم.

المبحث الثالث – تأثير التكنولوجيا الرقمية على التمويل الإسلامي

المصارف الإسلامية الرقمية جزء لا يتجزأ من المنظومة المالية الإسلامية، وقد تقرر أن النظام المالي يتعلق بكلية من كليات الشريعة وضروري من ضرورياتها وهو المال، إذْ ثبت باستقراء موارد الشّع أنّ الكلّيات التي قصد الشارع إلى مراعاتها خمسة: حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال.

والمقصود بالضروريات: ما لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، والصيرفة المالية تتمثل في مقصد حفظ المال.

تأثير التكنولوجية المالية: إنه في ظل المتغيرات العالمية ونتيجة الاتجاه المتزايد نحو رقمنة المعاملات المالية أصبح تطور الخدمات المالية الإسلامية ومواكبتها للتطورات التكنولوجية المتلاحقة ضرورة ملحة.

فتطبيق التكنولوجيا المالية والأنظمة الرقمية يساعد، بشكل عام، على تبسيط العمليات والمعاملات المالية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى خفض التكاليف وسرعة التنفيذ، والأهم من كل ذلك مواكبة طلبات العملاء للحصول على تمويل متوافق مع الشريعة الإسلامية باستخدام التكنولوجيا المالية في العمليات المالية.

وهناك العديد من التقنيات الرقمية والمالية يمكن أن تحدث تحولاً في طريقة عمل التمويل الإسلامي منها:

١. **تبادل الأموال الرقمية**: أدت الثورة الرقمية إلى تغير جذري في النموذج التقليدي للتبادل النقدي، بسبب ما أحدثت رقمنة أنظمة الدفع والتطورات الحاصلة في مجال الصناعة المالية، فالنقود تحولت إلى شكل جديد، وتطورت طرق الدفع فأصبحت تعتمد على شبكة الانترنت أو الأجهزة اللاسلكية ومؤسسات التمويل الإسلامية معنية هي الأخرى مواكبة هذا التطور كغيرها من المؤسسات، إذ أن العملات الرقمية تسهل بشكل فوري عمليات نقل القيمة من طرف إلى أخر بطريقة أمنة وسريعة وبتكاليف قليلة.

٢. **تسويق المنتجات المالية الإسلامية عبر التقنيات الرقمية**: يتيح استخدام التجهيزات والبرمجيات الجديدة عبر استخدام المنصات الرقمية تطوير المنتجات المالية والإسلامية، وتعد المنصة العالمية الابتكارية لمنتجات الاقتصاد الإسلامي التي أسسها التركز الاقتصادي العالمي ٢٠١٥، واحدة من أبرز هذه المنصات التي اتجهت إلى إضافة منتجات مالية إسلامية جديدة.

٣. **إنشاء قواعد البيانات الإلكترونية لخدمة التمويل الإسلامي**: أتاحت التكنولوجيا الرقمية تجميع وتخزين كميات كبيرة من البيانات المتعلقة بالمؤسسات المالية، مما جعل عمليات البحث على الانترنت، والدفع الإلكتروني تستخدم بشكل ألي من قبل العملاء والشركات والوكالات الحكومية والجهات الفاعلة على حد سواء، لذلك بات من الضروري على مؤسسات التمويل الإسلامي أن تتبني إنشاء قواعد بيانات رقمية لهذه الصناعة، وأن توفر لها الموارد البشرية والمالية اللازمة، وأن تكون مخرجاتها على درجة عالية من الثقة والمصداقية.

التوصيات:

- العمل على إيجاد بنية تحتية تقنية تكنولوجية تكفل الأداء السليم للمصارف الرقمية.
- دعم البحث العلمي في مجال الصيرفة الإسلامية وتشجيع الابتكار والأفكار الجديدة.
- إيجاد حلول إستراتيجية لمعوقات العمل المصرفي عمومًا والرقمي خصوصًا.
- الحرص على إيجاد بيئة تشريعية يراعى فيها مقاصد الشريعة وعولمة الاقتصاد الرقمي.

المراجع:

- د. حسن مظفر، مقومات الاقتصاد الرقمي ومدخل إلى اقتصاديات الإنترنت، معهد الإدارة العامة للبحوث الرياض، ط ١.
- د. رفيق يونس المصري، المصارف الإسلامية، دار الكتبي، ط ٢.
- عبد الله موسى، الاقتصاد الرقمي، مجلة المال والاقتصاد.
- علي قابوسة، المصارف الإلكترونية الفرص والتحديات حالة الجزائر، بحث منشور على موقع الاقتصاد والتمويل الإسلامي.
- فضل عبد الكريم البشير، دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز التمويل الإسلامي، مجلة بيت المشورة.

هل سيمكنك الحصول على تمويل من المصارف السورية في ٥ دقائق ؟

دور الذكاء الاصطناعي في الخدمات المصرفية

آلاء محمود ديدح

ماجستير مهني MBA – المعهد العالي لإدارة الأعمال بدمشق

أطلقت مؤخرًا بعض البنوك العالمية والعربية لخدمات القروض الذكية بتقنيات الذكاء الاصطناعي، والتي تهدف إلى تقديم طلب القرض واستلام المبلغ خلال دقائق دون أي تدخل بشري من موظفي البنك، ومن المنصف أن نقول أن هذا إنجاز يضاف إلى سلسلة الإنجازات في الخدمات الإلكترونية وتقديم القروض إلكترونيًا واختصار الوقت والدورة المستندية لتستغرق العملية ٥ دقائق من تقديم الطلب وتحويل المبلغ إلى حساب المتعامل، وذلك من خلال بوابة البنك الإلكترونية أو التطبيق الهاتفي الخاص بالبنك، فهل سيكون ذلك ممكن في المصارف السورية؟

ثورة التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي :

لا يمكن إنكار أن الذكاء الاصطناعي استطاع تغيير هيكل الخدمات التقليدية إلى خدمات أسرع وأرخص، وفي ظل توجه العملاء نحو تنفيذ معاملاتهم المصرفية من خلال هواتفهم والتطبيقات الإلكترونية، واكبت التكنولوجيا المالية هذا النمو في الشريحة التي تتعامل مع المصارف في إيجاد حلول متطورة ومبتكرة لتلبية متطلبات هؤلاء العملاء.

خلال السنوات القليلة الماضية شكّل قطاع التكنولوجيا المالية ثورة في الأنظمة المالية والعربية، ونجحت عدة شركات في مجال التكنولوجيا المالية في تقديم خدمات التأمين والتمويل والإقراض والعملات الرقمية وتحويل الأموال وهذا ما سينعكس على مستقبل الخدمات المالية التقليدية، ويجب على المصارف بنوعيها التقليدية والإسلامية مواكبة هذا التغيير وإلا ستخرج من المنافسة عاجلاً أم آجلاً.

عرّف مجلس الاستقرار المالي (Financial Stability Board) التكنولوجيا المالية بأنها: «ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة، لها أثر مادي ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية».

وعُرّف الذكاء الاصطناعي بأنه قدرة الآلات والبرامج على محاكاة العقل البشري وطريقة عمله مثل قدرته على التفكير والاكتشاف.

ويُعرّف بأنه «أجهزة ونظم كمبيوتر مصممة للعمل بطريقة يمكن اعتبارها ذكية، ويتضمن الأنماط التكنولوجية التي تحاكي الأداء البشري من خلال التعلّم والتوصل إلى استنتاجاتها الخاصة، عبر فهم المحتويات المعقدة، والانخراط في حوارات مع الإنسان، وتعزيز الأداء المعرفي البشري، بل استبدال البشر في تنفيذ المهام الروتينية وغير الروتينية على حد سواء».

وهذا يعني أن السمة الأكثر أهمية للذكاء الاصطناعي هي القضاء على الأعمال الروتينية.

نطاق استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي:

وفقًا للجنة بازل للرقابة المصرفية، فإن التكنولوجيا المالية مرتبطة بثلاثة قطاعات رئيسية تتعلق مباشرة بالخدمات المصرفية الأساسية وهي:

١) الائتمان والإيداع وجمع رأس المال،

٢) المدفوعات والمقاصة والتسوية،

٣) إدارة الاستثمارات/الثروات،

٤) وجود العملات الرقمية الافتراضية المشفرة.

أما استخدامات الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي فهي تشمل ما يلي: قرارات التسعير والتحوّط، إدارة المخاطر، التفاعل الذكي مع العميل، دراسة سوق (التسعير) والتأقلم مع متطلبات المودع، الكشف عن الغش والاحتيال، تقدير وتصنيف قدرة العميل الائتمانية، تحديد مخاطر وأسعار عقود التأمين، تجميع وتحليل كميات هائلة من المعلومات السوقية. كما يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة

الاستثمارات، تحديد حاجات ومتطلبات العملاء والأسواق، إجراء التجارب والاختبارات الرجعية والمحاكاة السوقية للخدمات المالية المُبتكرة قبل إطلاقها، وتسهيل ومعالجة وسائل الدفع المؤتمتة بحيث توفّر على العميل الوقت والتكلفة.

كما يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي أن تقدّم تحليلات للبيانات التاريخية وإحصائيات آنية وتقارير دقيقة من كافة الأنظمة الإلكترونية، والتي تبيّن بدورها أنماط واتجاهات المؤشرات ما يدعم عملية صنع القرار.

أمثلة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال البنوك:

يسهم الذكاء الاصطناعي في تغيير الطريقة التي تتفاعل بها الناس مع البنوك، ولابد أننا نلحظ تزايد اهتمام البنوك باستخدام التكنولوجيا وتطبيقات الذكاء الاصطناعي لتبسيط العمليات والخدمات للعملاء وانجازها بسهولة ويسر.

١- تقييم العملاء من حيث الجدارة الائتمانية:

وذلك باستخدام التقنيات الذكية في تحليل سلوكيات العملاء والبيانات المتعلقة بنمط إنفاقهم وادخارهم والقيام بالتنبؤات ومساعدة المستخدمين في الحصول على توازن بين القرض والايداع وجعلهم يتمتعون بالصحة المالية.

كما تستغرق طلبات الحصول على الائتمان مثل القروض العقارية والقروض الشخصية بالطرق التقليدية عدة أيام حتى يتم دراستها من قبل البنك واتخاذ القرار بالقبول أو الرفض لطلب المتعامل، لكن تغير الوضع في الوقت الراهن وأصبح بمقدور المتعامل التقدم بطلباته ليقوم البرنامج الحاسوبي بمراجعة هذه الطلبات وتقييمها وبيان فيما إذا كان المتعامل مؤهلاً للحصول على قرض أو غير جدير بذلك، بالإضافة إلى منعه عمليات الاحتيال مثل اكتشاف المستندات المزورة ورفضها.

٢- تطبيقات المساعد الآلي Chatbot أو روبوتات الدردشة:

تستخدم العديد من البنوك المساعد الآلي الافتراضي للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لعملائها، وهو روبوت مدعوم بالذكاء الاصطناعي، يمكنك الوصول إليه من خلال المنصات الإلكترونية للبنك أو التطبيقات الخاصة بالبنك، ويمكنك التواصل معه عن طريق التحدث أو الكتابة ليجيبك عن جميع أسئلتك المصرفية، وباستخدام برمجيات مطورة يستطيع المساعد الافتراضي بمساعدتك في إجراء العديد

من العمليات المصرفية بدءًا من المهام الأساسية إلى تنفيذ أوامر أكثر تطورًا دون الحاجة إلى التواجد فعليًا ومن هذه الخدمات:

- تزويدك بمعلومات عن أرصدة حساباتك.
- تحويل الأموال ودفع الفواتير.
- سرد معلومات بطاقاتك المصرفية والائتمانية.
- معرفة معلومات العملة / سعر الصرف الحالية.
- إجراء مدفوعات الفواتير المسجلة الخاصة بك.

اهتمت البنوك بجعل التفاعلات طبيعية حتى لا يدرك العملاء أنهم يتحدثون مع روبوتات وليس بشر، وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر نجاحًا والتي تتيح الوصول عن بُعد واستخدامها لأي خدمة يحتاجها العميل في أي مكان وفي أي وقت.

٣- إجراء المعاملات البنكية عبر الأوامر الصوتية:

لم يعد يقتصر انجاز المعاملات المصرفية على استخدام الفأرة والحاسب أو شاشات الهواتف فحسب، بل تطور الذكاء الاصطناعي إلى الحد الذي يمكن العميل التحدث مع الهاتف وإعطائه الأوامر بخصوص تحويل الأموال بين الحسابات أو تقديم معلومات تفصيلية حول الأرصدة وتقديم نصائح احترافية للمساعدة في تقليل التكاليف وتوفير الأموال وغيرها من الأوامر الهامة للعميل.

٤- أتمتة العمليات الآلية:

باستخدام عدد من التقنيات لتكرار الأنشطة البشرية الروتينية تلقائيًا وبشكل متكرر وبدقة أكبر، يتم تطبيق القواعد على المدخلات بعد فحصها، ثم يتم إرسال الإخراج إلى الخطوة التالية في العملية، وتقوم المنصة بتحليل البيانات واستخراج النقاط المهمة بشكل أسرع بكثير من الانسان.

إلا أن الأتمتة الكاملة للعمليات المصرفية تؤدي إلى إضعاف الإشراف وعدم القدرة على اتخاذ القرارات في ظل الظروف الخاصة.

١- مكافحة غسيل الأموال: تحولت معظم البنوك الكبرى في جميع أنحاء العالم من أنظمة البرامج القائمة على القواعد إلى الأنظمة القائمة على الذكاء الاصطناعي والتي هي أكثر قوة وذكاء في مكافحة غسيل الأموال، وذلك بالكشف المبكر عن أي عمليات يمكن اعتبارها احتيالية وتقديم تحذيرات للبنك بشأن هؤلاء العملاء.

٢- منصة الامتثال: الهدف منها حماية العملاء والشركات من الوقوع في انتهاكات للقانون إضافة لإطلاعهم على كافة العقوبات المتعلقة بمتطلبات العمل الخاصة بهم، وذلك من خلال اتفاقيات تعاون بين البنوك وشركات المحاماة لاستخدام تقنياتها الذكية في خدمات العملاء القانونية. وتؤدي إلى إضعاف الإشراف وعدم القدرة على اتخاذ القرارات في ظل الظروف الخاصة.

التحديات التي تعرقل المصارف السورية في استخدام الذكاء الاصطناعي:

أبرز العوائق التي تواجه المصارف السورية في تبنيها للتكنولوجيا المالية هي:

١. عدم وجود قوانين الخصوصية وأطر كافية لحماية العملاء في مجال الخدمات المالية وبالتالي صعوبة اكتساب ثقة العملاء نتيجة التخوف من القرصنة والاحتيال.
٢. عدم وجود تشريعات كافية بشأن الجرائم الإلكترونية والأمن المعلوماتي.
٣. عدم وجود أنظمة وبنى تحتية تسمح للمصارف بجمع البيانات التي تنتج لديها وبالتالي عدم القدرة على الوصول إلى المعلومات.
٤. عدم توفر رأس مال بشري ذو مهارات عالية وخبرة في القطاع المالي والاقتصادي، للقيام بعملية التطوير بدءاً من فهم تقنيات الذكاء الصناعي إلى تطبيقاته في التمويل والخدمات المصرفية انتهاءً بتنفيذ المشاريع.
٥. عدم توافر الإطار التشريعي والتنظيمي والرقابي الذي يسمح بتطوير وتشغيل نماذج أعمال التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي المالي.
٦. تنجم عن تطبيق التكنولوجيا في العمليات المصرفية، المخاطر الإستراتيجية، المخاطر التشغيلية، مخاطر الامتثال، مخاطر الاستعانة بمصادر خارجية، المخاطر السيبرانية (Cyber_risk)، ومخاطر السيولة والتمويل.

توصيات لتطوير مستقبل الخدمات المصرفية السورية من خلال استغلال ابتكارات التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي:

في الختام، وعلى الرغم من تعدد فوائد التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي على عمل المصارف وتجربة العملاء، فإنه لا يمكن التوسّع في الابتكار على حساب سلامة ومتانة المصارف، وكذلك على حساب حماية العملاء وأمن المعلومات. وضمن هذا الإطار:

١. ينبغي على البنوك المركزية والجهات الرقابية خلق توازن بين ظاهرة تجنّب المخاطر والتوجّه العالمي نحو الرقمنة، والتأكّد من عدم تحوّل الابتكارات التكنولوجية الجديدة إلى أدوات للاحتيال وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وعدم تهديدها للاستقرار المالي.

٢. وضع أطر قانونية وتشريعية للأدوات والتعاملات الإلكترونية المستحدثة ومن البديهي أن عدم إقرار هذه التشريعات لا يسمح بإطلاق العنان للتعاملات المالية والمصرفية الإلكترونية ولا لإطلاق الابتكارات والتطورات في التعاملات الإلكترونية.

٣. مواكبة البنوك المركزية للذكاء الاصطناعي واستثمار التقنيات التكنولوجية الحديثة في تطوير الخدمات المالية الإلكترونية للتقليص من الطرق التقليدية تزامنًا مع احتواء مخاطر هذا التطوير وتداعياته.

٤. تدريب موظفي المصارف على آليات التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي، نظرًا لدورها في تطوير العمل المصرفي ليصبح أكثر استجابة للحاجات المتغيرة والمتعددة لأوسع شرائح المتعاملين.

٥. زيادة الإنفاق على الذكاء الاصطناعي لتحسين الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء خصوصًا عن طريق التطبيقات والتقنيات الإلكترونية.

٦. تحديث البنية التحتية وإنشاء شبكة بيانات رئيسية واستكمال عملية الربط الإلكتروني بين قواعد البيانات المختلفة مما يساهم في توسيع قاعدة الشمول المالي وتحقيق مبدأ الحوكمة والشفافية، فضلاً عن سرعة أداء الخدمات وتمكين العملاء الاستفادة من الخدمات المالية.

الخاتمة: إنه على الرغم من أن القطاع المصرفي السوري يعتمد على العمالة البشرية والقوى العاملة المادية إلا أن التطور التكنولوجي يفرض نفسه، حيث توجهت هذه المصارف إلى الخدمات الإلكترونية تلبية لاحتياجات العملاء، أما بالنسبة لتبنيها الذكاء الاصطناعي في خدماتها فقد يأتي متأخراً بسبب الكثير من العوائق التي تم ذكر بعضها، ومن المتوقع أن البنوك التي لن تواكب توظيف الذكاء الاصطناعي في إدارة المكاتب الخلفية والأمامية لن تستطيع المنافسة مستقبلاً؛ لأن البنوك الأخرى ستسبقها في فهم أولويات ومتطلبات العملاء.

المراجع:

١. اتحاد المصارف العربية – الأمانة العامة – إدارة الدراسات والبحوث عن التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي في القطاع المالي والمصرفي.

٢. كتاب جماعي بعنوان: تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتوجه حديث لتعزيز تنافسية منظمات الأعمال، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في القطاع المصرفي: قراءة في التجربة الهندية مع دراسة حالة بنك HDFC، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين – ألمانيا.

٣. www.albaraka.com .

هدية العدد: كتاب – الإدارة الإستراتيجية

السمت الحسن والثورة والاقتصار

د. سامر مظهر قنطقجي

رابط التحميل

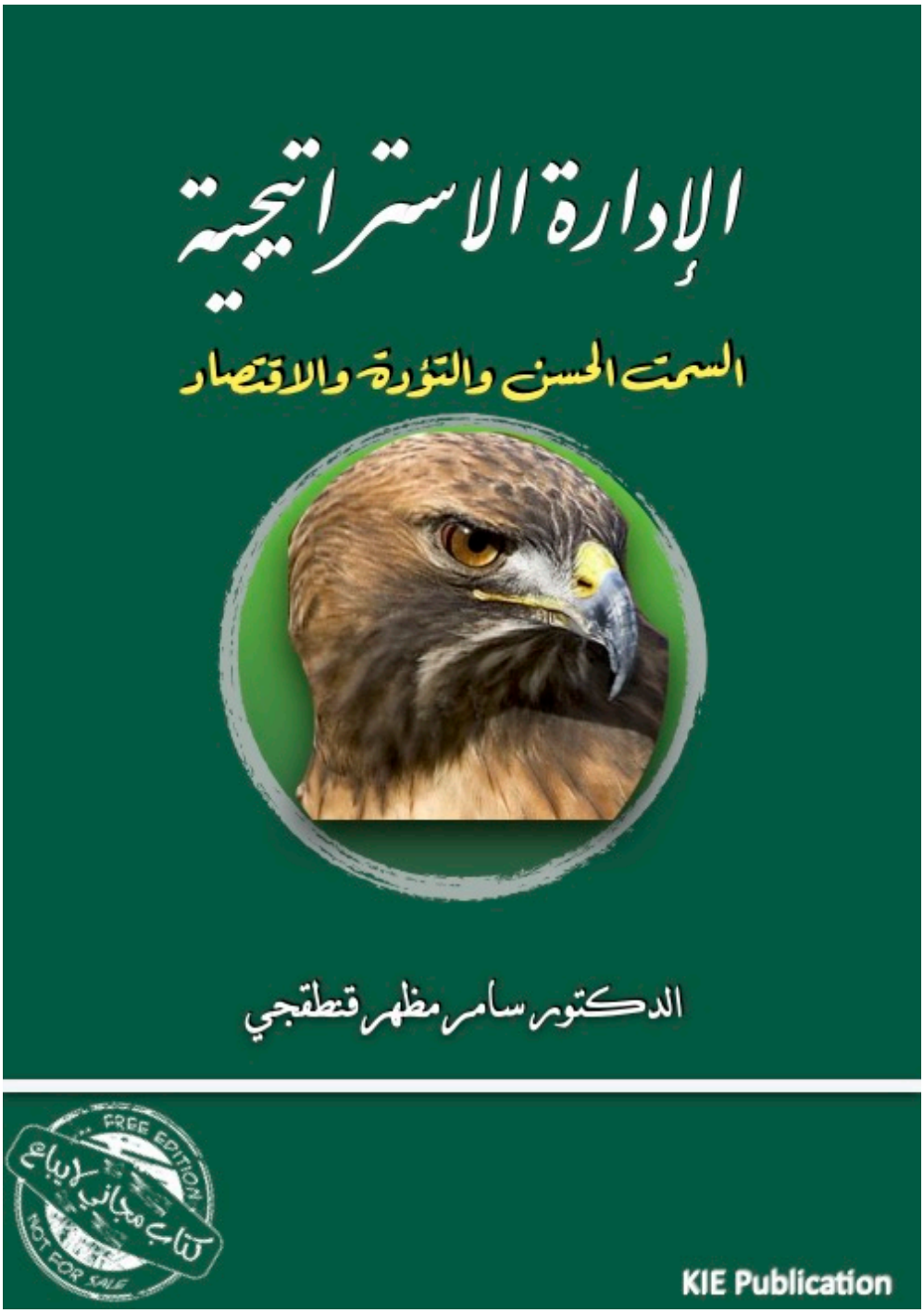

التحكيم التجاري وتسوية النزاعات المالية

وفق ضوابط الشريعة الإسلامية

Commercial Arbitration and Financial Dispute Settling

بوابة للجلسات الإلكترونية للتحكيم وفض النزاعات المالية وتسويتها عن بُعد
إضافة إلى توثيق إلكتروني للجلسات

بعد الاتفاق على التحكيم أو تسوية النزاع، يمكننا تقديم الخدمات التالية:

- إعادة هندسة العقود والاتفاقات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- إعادة رسم العلاقات المالية وتحديدها بما ينسجم وضوابط الشريعة الإسلامية.
- إجراء التسويات المحاسبية بعد فض النزاع بما ينسجم ومعايير المحاسبة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- تطوير أسس العمل المحاسبي من خلال تقديم حلول تحافظ على انسيابية الأعمال وانضباطها الشرعي.
- تطوير أسس العمل التمويلي من خلال تقديم حلول المنتجات المالية الإسلامية.
- التحليل المالي وتقديم النصح والمشورة.
- المراجعة الشرعية وفق المعايير الشرعية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- المراجعة المحاسبية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).

https://arbit.kantakji.com

www.baitalzakat.com

بيت الزكاة

موسوعة علمية ثقافية متخصصة بالزكاة

هدفنا توفير بيئة متكاملة لخدمة الأكاديميين والباحثين في تخصص الزكاة ومحاسبتها.

تقديم خدمات حساب الزكاة وتدريب الأفراد وفق المعايير الإسلامية.

لسنا متخصصين بجمع الزكوات والصدقات والتبرعات وصرفها على المستحقين.

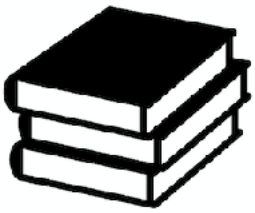

مكتبة الزكاة

حساب الزكاة

الأخبار الزكوية

Global Islamic Economics Magazine

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

giem.kantakji.com